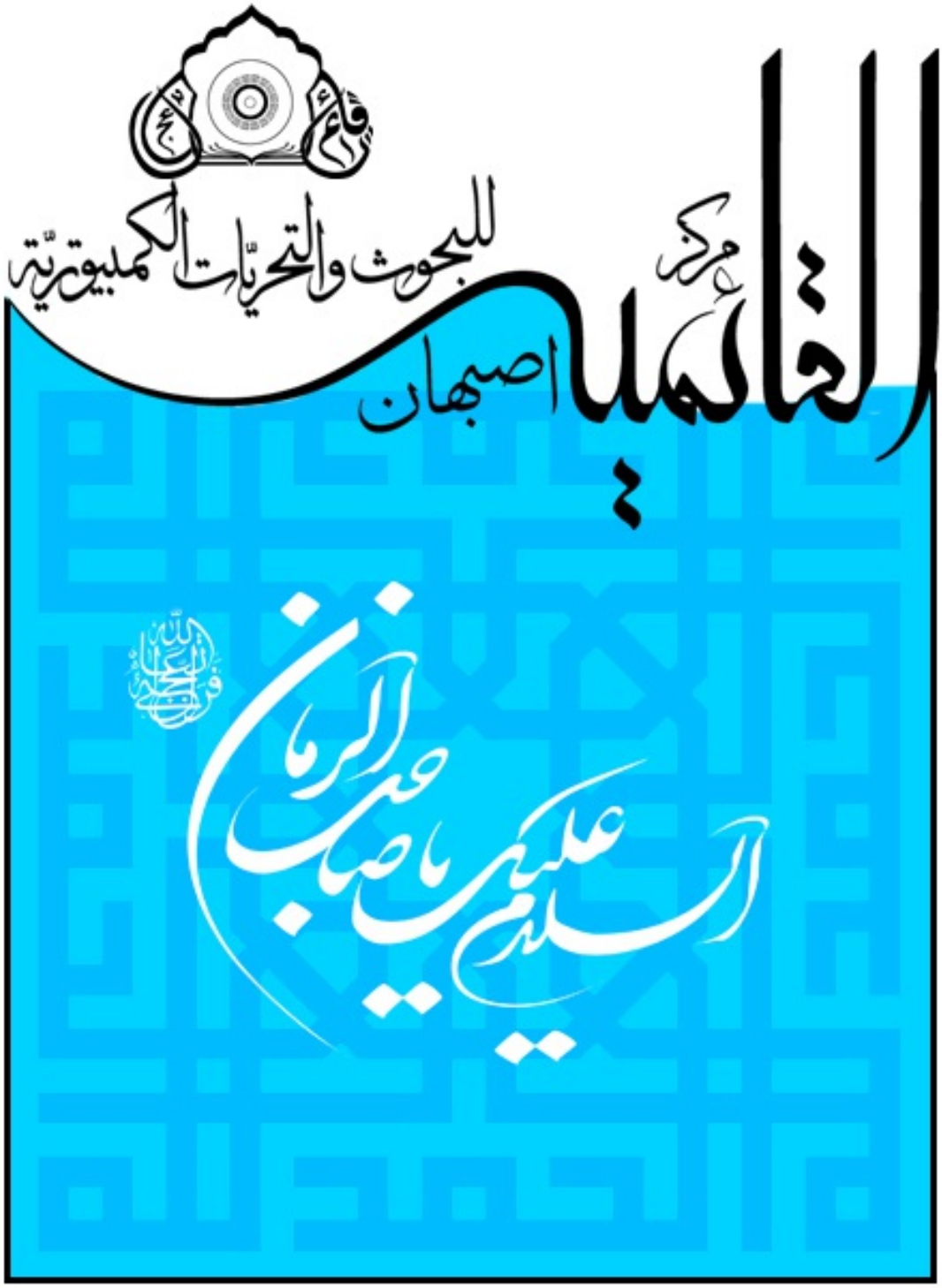

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

تهذيب الوصول إلى علم الأصول

للعلامه الحلي

جمال الدين ابي منصور الحسن

بن يوسف بن المطهر

بسم الله الرحمن الرحيم

تهذيب طريق الوصول الى علم الاصول للعلامه الحلى

كاتب:

حسن بن يوسف بن مطهر علامه حلى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الامام على(ع)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس ----- ۵
تهذیب طریق الوصول الی علم الاصول للعلامه الحلی ----- ۱۵
اشاره ----- ۱۵
مقدّمه التحقیق: ----- ۱۵
اشاره ----- ۱۵
اشاره ----- ۲۱
مصنّفاته فی اصول الفقه: ----- ۳۰
و قد اعتمدت فی تحقیق الکتاب علی النسخ الخطیّه التالیه: ----- ۳۶
منهج التحقیق: ----- ۳۸
المصادر لترجمه المصنّف و لکل ما جاء فی المقدّمه ----- ۴۰
نماذج مصوّره من النسخ الخطّیه ----- ۴۳
[مقدمه المصنف] ----- ۵۷
المقصد الأوّل فی المقدّمات و فیه فصول ----- ۵۹
اشاره ----- ۵۹
الأوّل: فی مباحث مهمه ----- ۶۱
الفصل الثانی: فی الحکم الشرعی ----- ۶۴
الفصل الثالث: فی تقسیم الفعل ----- ۶۶
تذنیبان ----- ۶۸
المقصد الثّانی فی اللّغات و فیه فصول ----- ۷۳
اشاره ----- ۷۳
الأوّل: فی الواضع ----- ۷۵
الفصل الثانی: فی الموضوع له ----- ۷۷
الفصل الثالث: فی تقسیم الألفاظ و هو من وجوه: ----- ۷۸

الفصل الرابع: فی الأسماء المشتقه ----- ۸۱
الفصل الخامس: فی المترادف ----- ۸۳
الفصل السادس: فی الاشتراک و فیه مباحث: ----- ۸۴
[البحث] الأوّل: ----- ۸۴
البحث الثانی: فی أقسامه ----- ۸۵
الفصل السابع: فی الحقیقه و المجاز ----- ۸۹
اشاره ----- ۸۹
[البحث] الأوّل: ----- ۸۹
البحث الثانی: فی الحقیقه الشرعیه ----- ۸۹
البحث الثالث: النقل علی خلاف الأصل، عملا بالاستصحاب، ----- ۹۰
البحث الرابع: فی الفرق بین الحقیقه و المجاز، و هو من وجوه: ----- ۹۱
الفصل الثامن: فی تعارض الأحوال ----- ۹۵
الفصل التاسع: فی تفسیر حروف یحتاج إلیها ----- ۹۷
الفصل العاشر: فی الخطاب ----- ۱۰۱
اشاره ----- ۱۰۱
الأوّل: الخطاب هو الکلام المقصود به الإفهام، ----- ۱۰۱
البحث الثانی: یمتنع أن یخاطب اللّه بشی ء و یرید خلاف ظاهره من دون البیان، ----- ۱۰۱
البحث الثالث: قیل: الدلائل اللفظیه ظنیه، ----- ۱۰۲
البحث الرابع: خطاب اللّه تعالی یحمل علی الحقیقه الشرعیه إن وجدت، ----- ۱۰۲
المقصد الثّالث فی الأمر و النّهی و فیه فصول ----- ۱۰۵
اشاره ----- ۱۰۵
[الفصل] الأوّل: فی حقیقه الأمر ----- ۱۰۷
اشاره ----- ۱۰۷
الأوّل: الأمر حقیقه فی القول، و مجاز فی الفعل. ----- ۱۰۷

البحث الثانی: فی حدّه ----- ۱۰۷
الفصل الثانی: فی مدلول الصیغه ----- ۱۱۰
اشاره ----- ۱۱۰
الأوّل: فی أنّ الأمر للوجوب. ----- ۱۱۰
اشاره ----- ۱۱۰
تذنیب ----- ۱۱۱
البحث الثانی: الحق أنّ الأمر یدل علی طلب الماهیه، ----- ۱۱۲
البحث الثالث: الأمر المعلّق علی شرط أو صفه لا یتکرر بتکررهما إلّا مع العلیّه، ----- ۱۱۳
البحث الرابع: الحق أنّ الأمر لا یفید الفور و لا التراخی، لاستعماله فیهما، ----- ۱۱۳
البحث الخامس: الأمر المعلّق بکلمه (إن) عدم عند عدم الشرط، ----- ۱۱۴
البحث السادس: الحق أنّ عدم الوصف لا یقتضی عدم الأمر المعلّق به، ----- ۱۱۶
اشاره ----- ۱۱۶
تذنیب ----- ۱۱۷
البحث السابع: الحکم المقیّد بالغایه یدل علی مخالفه ما بعد الغایه له، ----- ۱۱۷
البحث الثامن: الآمر إن نقل کلام غیره دخل فیه إن تناوله، ----- ۱۱۸
الفصل الثالث: فی الوجوب ----- ۱۱۹
اشاره ----- ۱۱۹
الأوّل: فی الواجب المخیّر. ----- ۱۱۹
اشاره ----- ۱۱۹
تذنیب ----- ۱۲۱
البحث الثانی: فی الواجب الموسّع ----- ۱۲۲
الفصل الرابع: فی المأمور به ----- ۱۲۷
اشاره ----- ۱۲۷
الأوّل: یمتنع تکلیف ما لا یطاق لأنّه قبیح، ----- ۱۲۷

البحث الثانی: الأمر بفروع الشریعه لا یتوقف علی الإیمان، ۱۲۸
البحث الثالث: ۱۲۹
البحث الرابع: قد بیّنا أنّ الأمر لا یقتضی الفور، ۱۲۹
البحث الخامس: الأمر بالکلی لیس أمرا بجزئی معین، ۱۳۰
البحث السادس: المندوب لیس مأمورا به، ۱۳۰
الفصل الخامس: فی المأمور ۱۳۱
اشاره ۱۳۱
الأوّل: المعدوم لیس بمأمور، لأنّ أمر غیر الموجود سفه، ۱۳۱
البحث الثانی: الفهم شرط التکلیف، ۱۳۱
البحث الثالث: تکلیف المکره قبیح، ۱۳۲
البحث الرابع: الأمر یتعلق بالمکلّف، ۱۳۳
الفصل السادس: فی النهی ۱۳۵
اشاره ۱۳۵
الأوّل: النهی یقتضی التحریم، ۱۳۵
البحث الثانی: النهی یدل علی الفساد فی العبادات، ۱۳۵
البحث الثالث: المکلف إن أمکن خلوّه عن کل فعل، ۱۳۶
المقصد الرّابع فی العامّ و الخاصّ ۱۳۹
اشاره ۱۳۹
[الفصل] الأوّل: فی ألفاظ العموم ۱۴۱
اشاره ۱۴۱
[البحث] الأوّل: العام ۱۴۱
البحث الثانی: الحق أنّ للعموم صیغه تدل علیه. ۱۴۱
البحث الثالث: فی مسائل اختلف فیها: ۱۴۳
الفصل الثانی: فی الخصوص ۱۴۹

اشاره ----- ۱۴۹
الأوّل: التخصيص إخراج بعض ما يتناوله الخطاب، ----- ۱۴۹
البحث الثانی: العام المخصوص بالمتصل ليس مجازا، ----- ۱۵۰
البحث الثالث: فی الاستثناء، ----- ۱۵۲
البحث الرابع: فی أحكام الاستثناء. ----- ۱۵۳
الفصل الثالث: فی المخصوص بالمنفصل ----- ۱۵۹
اشاره ----- ۱۵۹
الأوّل: يجوز التخصيص بالعقل، ----- ۱۵۹
البحث الثانی: يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب، ----- ۱۵۹
البحث الثالث: يجوز تخصيص السنه المتواتره بمثلها، ----- ۱۶۰
البحث الرابع: يجوز تخصيص الكتاب و السنه المتواتره بفعله عليه السّلام إن تناوله حكم الخطاب فی حقّه. ----- ۱۶۱
اشاره ----- ۱۶۱
تذنيب ----- ۱۶۲
البحث الخامس: يجوز تخصيص الكتاب بخبر الواحد، ----- ۱۶۲
البحث السادس: القياس عندنا ليس بحجه، ----- ۱۶۳
البحث السابع: العام و الخاص المتعارضان إن اقترنا كان الخاص مخصصا له، لقوّه دلالته، ----- ۱۶۴
الفصل الرابع: فيما ظن أنّه مخصص و ليس كذلک ----- ۱۶۵
اشاره ----- ۱۶۵
الأوّل: الجواب إن لم يستقل بنفسه لذاته، ----- ۱۶۵
البحث الثانی: مذهب الراوی ليس مخصصا، ----- ۱۶۶
الفصل الخامس: فی المطلق و المقيد ----- ۱۶۸
المقصد الخامس فی المجمل و المبيّن و فيه فصول ----- ۱۷۱
اشاره ----- ۱۷۱
الأوّل: فی المجمل و فيه مباحث: ----- ۱۷۳

[البحث الاول الإجمال قد يكون فى اللفظ إمّا حال استعماله فى موضوعه، ...] ۱۷۳
البحث الثانى: المجمل جائز فى الحكمه، و واقع، كالآيات المتقدمه. ۱۷۳
البحث الثالث: التحليل و التحريم المضافان إلى الأعيان ليس مجملا، ۱۷۴
الفصل الثانى: فى المبيّن و فيه مباحث: ۱۷۷
الأوّل: البيان قد يكون بالقول، و هو ظاهر. ۱۷۷
البحث الثانى: الفعل و القول إن اتفقا، فالأوّل بيان و الثانى تأكيد. ۱۷۸
البحث الثالث: البيان قد يساوى المبيّن فى القوه و الضعف، ۱۷۸
البحث الرابع: الإجماع على أنّه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجه، ۱۷۸
اشاره ۱۷۸
تذنيب ۱۸۰
البحث الخامس: كل من يريد اللّه تعالى إفهامه بالخطاب وجب بيانه له، ۱۸۱
الفصل الثالث: فى الظاهر و المؤوّل ۱۸۲
المقصد السّادس فى الأفعال و فيه مباحث ۱۸۵
اشاره ۱۸۵
الأوّل: ذهبت الإماميه إلى امتناع صدور الذنب من الأنبياء، ۱۸۷
البحث الثانى: الحق عندى أنّ فعله عليه السّلام إذا لم يظهر فيه قصد القربه لم يدل على حكم فى حقنا، لاحتمال الإباحه. ۱۸۸
البحث الثالث: يعلم الوجه بالنص، و بوقوعه امتثالا أو بيانا. ۱۹۰
البحث الرابع: الفعلان إذا تعارضا و كانا من الرسول عليه السّلام علم أنّ السابق منسوخ إذا علم تعبده عليه السّلام به ما لم ينسخ. ۱۹۱
البحث الخامس: الأقرب أنّه عليه السّلام قبل النبوه لم يكن متعبدا بشرع أحد، و إلّا لاشتهر، و لافتخر به أربابها. ۱۹۲
المقصد السّابع فى النّسخ و فيه مباحث ۱۹۵
اشاره ۱۹۵
الأوّل: النسخ لغه: الإبطال. ۱۹۷
البحث الثانى: النسخ جائز عقلا، و واقع سمعا، ۱۹۸
البحث الثالث: فى القرآن ما هو منسوخ، ۱۹۹

البحث الرابع: فی شرائط النسخ، ۲۰۱
المقصد الثّامن فی الإجماع و فیه مباحث ۲۱۶
المقصد التّاسع فی الأخبار و فیه فصول ۲۳۲
اشاره ۲۳۲
[الفصل] الأوّل فی ماهیّته و فیه مباحث: ۲۳۴
[البحث] الأوّل: إذا حکمت النفس بأمر علی آخر- إیجابا أو سلبا- سمّی ذلک الحکم خبرا. ۲۳۴
البحث الثانی: قال السید المرتضی رضی اللّه عنه: لا بدّ فی کون الصیغه خبرا من قصد المخبر، ۲۳۴
البحث الثالث: إذا قلنا: (زید قائم) فمدلول الخبر ۲۳۵
البحث الرابع: الخبر إمّا أن یعلم صدقه، أو کذبه، أو یخفی الأمران. ۲۳۶
البحث الخامس: إنکار السمّنیّه إفاده التواتر العلم، ضروری البطلان، ۲۳۷
البحث السادس: یشترط فی العلم انتفاؤه اضطرارا عن السامع، لاستحاله تحصیل الحاصل ۲۳۸
الفصل الثانی: فی الأخبار المعلوم صدقها أو کذبها و فیه بحثان: ۲۴۱
[البحث] الأوّل: خبر اللّه تعالی صدق، و هو ظاهر عندنا، ۲۴۱
البحث الثانی: الخبر إذا نافی مخبره وجود ما علم بالضروره- حسّا أو وجدانا أو بدیهه- أو بالاستدلال؛ کاذب قطعا. ۲۴۲
الفصل الثالث: فی خبر الواحد و فیه مباحث: ۲۴۳
الأوّل: الأکثر علی جواز التعبد به. ۲۴۳
البحث الثانی: یجب کون المخبر راجح الصدق عند السامع، ۲۴۵
البحث الثالث: فی العداله. ۲۴۷
المقصد العاشر فی القیاس و فیه فصول ۲۵۸
اشاره ۲۵۸
[الفصل] الأوّل: فی مقدماته و فیه مباحث: ۲۶۰
[البحث] الأوّل: فی ماهیته ۲۶۰
البحث الثانی: فی أرکانه، ۲۶۱
البحث الثالث: فی هل أنّه حجه؟ أم لا؟. ۲۶۲

الفصل الثانی: فی طرق العلّه و فیه مباحث: ۲۶۶
[البحث] الأوّل: لمّا بیّنا أنّ القیاس حجه لا مطلقا، ۲۶۶
البحث الثانی: فی أنّ المناسبه لا تقتضی العلّیه. ۲۶۸
اشاره ۲۶۸
تذنیب ۲۷۰
البحث الثالث: فی أنّ الشبه لیس دالا علی العلّیه. ۲۷۲
البحث الرابع: فی الدوران، ۲۷۲
البحث الخامس: فی السبر و التقسیم. ۲۷۳
الفصل الثالث: فی مبطلات العلّه و فیه مباحث: ۲۷۴
الأوّل: النقض، و هو: وجود الوصف مع عدم الحکم. ۲۷۴
البحث الثانی: عدم التأثیر. ۲۷۵
البحث الثالث: القلب. ۲۷۶
البحث الرابع: القول بالموجب. ۲۷۷
البحث الخامس: الفرق. ۲۷۸
الفصل الرابع: فی شرائط الأرکان و فیه مباحث: ۲۷۹
الأوّل: یشترط فی الأصل: ۲۷۹
البحث الثانی: فی شرائط الفرع. ۲۸۱
البحث الثالث: فی شرائط العلّه. ۲۸۱
البحث الرابع: فی شرائط الحکم. ۲۸۳
الفصل الخامس: فی بقایا مباحث القیاس و هی ثلاثه: ۲۸۶
الأوّل: القیاس منه جلی، ۲۸۶
الثانی: لا یجوز القیاس فی جمیع الأحکام، ۲۸۷
الثالث: هاهنا نوع من القیاس یسمّی قیاس الأصل علی الفرع، ۲۸۷
المقصد الحادی عشر فی التّعادل و التّراجیح و فیه مباحث ۲۹۰

اشاره ----- ۲۹۰
الأوّل: فی التعادل. ----- ۲۹۲
البحث الثانی: إذا تعارض الدلیلان: ----- ۲۹۳
البحث الثالث: إذا تعارض نقلیان رجّح ----- ۲۹۳
المقصد الثّانی عشر فی الاجتهاد فصول ----- ۲۹۶
اشاره ----- ۲۹۶
[الفصل] الأوّل: فی المجتهد و فیه مباحث: ----- ۲۹۸
الأوّل: الاجتهاد ----- ۲۹۸
البحث الثانی: الحق أنّه علیه السّلام لم یکن متعبدا بالاجتهاد، ----- ۲۹۸
البحث الثالث: فی شرائط المجتهد. ----- ۲۹۹
الفصل الثانی: فی المجتهد فیه ----- ۳۰۱
الفصل الثالث: فی أحکام الاجتهاد و فیه مباحث: ----- ۳۰۱
الأوّل: أجمعت العلماء علی أنّ المصیب فی العقلیات واحد، ----- ۳۰۱
البحث الثانی: الحادثه إن نزلت بالمجتهد فی نفسه، ----- ۳۰۳
البحث الثالث: المجتهد إن ذکر دلیل فتیاه أوّلا لم یجب تکرار الاجتهاد، ----- ۳۰۴
الفصل الرابع: فی المفتی و المستفتی. و فیه مباحث: ----- ۳۰۴
الأوّل: یشترط فی المفتی و الحاکم: ----- ۳۰۴
البحث الثانی: الحق أنّه یجوز للعامی أن یقلّد المجتهد فی فروع الشرع، ----- ۳۰۵
البحث الثالث: العامی یجب علیه التقلید فی الفروع إذا لم یتمکن من الاجتهاد. ----- ۳۰۶
الفصل الخامس: فی طرق اختلف المجتهدون فیها و فیه مباحث: ----- ۳۰۸
الأوّل: استصحاب الحال حجه، ----- ۳۰۸
البحث الثانی: الاستحسان. ----- ۳۰۹
البحث الثالث: مذهب الصحابی لیس حجه، ----- ۳۱۰
البحث الرابع: فی کیفیّه الاستدلال. ----- ۳۱۱

الفهارس ----- ۳۱۶
اشاره ----- ۳۱۶
فهرس الآیات الشریفه المذکوره و المشار إلیها مرتبه حسب موضعها فی المصحف ----- ۳۱۸
فهرس أحادیث النبی (ص) و أقوال الصحابه و ما یلحق بذلک ----- ۳۲۹
فهرس مواضع تراجم الاعلام ----- ۳۳۴
مصادر التحقیق ----- ۳۳۷
فهرس الموضوعات ----- ۳۴۲
تعریف مرکز ----- ۳۴۹

تهذیب طریق الوصول الی علم الاصول للعلامه الحلی

اشاره

سرشناسه:علامه حلی، حسن بن یوسف، ق ۷۲۶ - ۶۴۸

عنوان و نام پدیدآور:تهذیب طریق الوصول الی علم الاصول للعلامه الحلی جمال الدین ابی منصور الحسن بن یوسف بن المطهر/ تحقیق محمدحسین الرضوی الکشمیری

مشخصات نشر:لندن: موسسه الامام علی(ع)، ۱۴۲۱ق. = ۲۰۰۱م. = ۱۳۸۰.

مشخصات ظاهری:ص ۳۳۳

شابک:۹۶۴-۳۶۰-۹۹۵-۵

یادداشت:عربی

یادداشت:کتابنامه: ص. [۳۲۲] - ۳۲۶؛ همچنین به صورت زیرنویس

عنوان دیگر:تهذیب طریق الوصول الی علم الاصول

موضوع:اصول فقه شیعه -- قرن ق ۸

شناسه افزوده:رضوی کشمیری، محمدحسین، مصحح

شناسه افزوده:موسسه الامام علی(ع)

رده بندی کنگره:BP۱۵۸/۸/ع۸ت۹ ۱۳۸۰

رده بندی دیویی:۲۹۷/۳۱۲

شماره کتابشناسی ملی:م ۸۰-۱۸۲۰۹

ص: ۱

مقدّمه التحقیق:

اشاره

ص: ۲

ص: ۳

ص: ۴

ص: ۵

ص: ۶

ص: ۷

اشاره

بسم اللّه الرحمن الرحیم

الحمد للّه رب العالمین، و الصلاه و السلام علی حبیب إله العالمین، خاتم الأنبیاء و المرسلین، أبی القاسم محمّد، و علی آله الطیبین الطاهرین، الغرّ المیامین، سیّما بقیّه اللّه فی الأرضین، و اللعن الدائم علی أعدائهم أجمعین.

یسرّنی أن اقدم إلی أهل العلم کتاب (تهذیب الوصول) محقّقا مصحّحا علی خمس نسخ خطیه، مطبوعا بالکیفیه اللائقه به، مع إخراج فنّی أنیق، لیأخذ مکانه و محلّه المناسب فی المکتبه الإسلامیه إلی جنب ما یوازنه من المؤلّفات و المصنّفات.

و أحمد اللّه تعالی و أشکره کثیرا علی أن وفقنی لإنجازه بعد أن کان ذلک حلما و امنیه تراودنی منذ أکثر من عشرین عاما. و هو توفیق عظیم و نعمه کبری لا یطیق اللسان ثناءها و لا الجوارح شکرها، و أحسب أنّ لی الفخر و الشرف بأن اعدّ فی خدّام العلّامه و تراثه، لا لشی ء إلّا لأنّه من أظهر مصادیق ما رواه ابن جمهور الأحسائی: «عن الإمام الحسن العسکری علیه السّلام قال: حدّثنی أبی، عن آبائه، عن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله قال:

أشدّ من یتم الیتیم الذی انقطع من أبیه یتم یتیم انقطع عن إمامه، و لا یقدر علی الوصول إلیه، و لا یدری کیف حکمه فیما یبتلی من شرایع دینه؛ ألا فمن کان من شیعتنا عالما بعلومنا، و هدی الجاهل بشریعتنا، کان معنا فی الرفیق الأعلی».

إنّ بین یدی القارئ الکریم أحد مصنّفات و آثار (العلّامه الحلّی).

ذلک الاسم المیمون، المبارک، الذی یتفاءل به طلاب العلم کلّ الخیر و البرکه و التوفیق.

ذلک الاسم الذی یبتهج له طلّاب العلم و یأنسون به، فهو انشودتهم، و هو جرس

ص: ۸

الدرس فإذا ما قيل: (العلّامه الحلّى) بدأ الدرس، و إذا ما ختم كلامه انتهى الدرس.

(العلّامه الحلّى) اسم يصكّ مسامع المحصّلين و المشتغلين كلّ صباح و مساء.

(العلّامه الحلّى) اسم يواكب طلّاب العلوم الدينيه من أوّل يوم رحلتهم المدرسيّه إلى نهايتها. يدخل المبتدئ الحوزه العلميه فيحلّ منذ يومه الأول ضيفا على هذا الاسم، و يجلس على مائده هذا العلم، و ينهل من عذب هذا المعين و يتربّى فى حجر هذا الأب، فاتحا الصفحه الاولى من (التبصره).

و يبقى هذا الاسم لا يبارحه، و هذا النشيد لا يفارقه، و هذه النغمه لا تنفكّ عنه، فإذا ما فرغ من التبصره تقدّم على خوان (العلّامه) الكبير، و موائده المتعدده الكثيره التى اعدت للمتوسطين، و إذا به يتغذّى بالجوهر النضيد، و بشرح التجريد، و بالقواعد، و الإرشاد، و التحرير، و النهايه، و المبادئ، و التهذيب، حتى إذا اجتاز مرحله التوسط، فبلغ رتبه المنتهى، عاد مرّه اخرى إلى أحضان العلّامه ليعوم فى بحره الهياج و يفوج فى المختلف، و المنتهى، و التذكره، و نهايه الاصول و غيرها من المطوّلات.

ف (العلّامه الحلّى) اسم يردده كل يوم: المبتدى، و المتوسط، و المنتهى. بل (العلّامه الحلّى) اسم يردده طالب العلم كل ساعه، رغم تبدل المادّه الدراسيه و المقرر العلمى، فهو الصوت الذى يعلو به صوت مدرّس الفقه، و مدرّس اصول الفقه، و مدرّس المنطق، و مدرّس علم الكلام، و مدرّس علم الرجال، و غيرهم.

ليس الحديث عن (العلّامه الحلّى) حديثا عن الماضى، و إنّما هو حديث عن الحاضر، فهو القلب النابض للحوزه العلميه الآن، و هو الدم الجارى فى عروق الحركه الفكريه المعاصره، فما من فقيه يريد الاستنباط فى فرع فقهى إلّا و يتوجب عليه التعرّف على رأى العلّامه فى المسأله، و ما من باحث فى الدروس العاليه يهدأ له بال إلّا بعد استعراض رأى العلّامه فى المسأله و نقده أو نصرته. فهو الفكر الجوّال الذى

ص: ۹

یـأبی التوقف و الجمود. کبیر الهمّه، بعیـد النظر، شدیـد المثابره، لم یفرّط بفرصه من فرص حیاته. رجل عرف أنّ ثمن بـدنه الجنه فلم یبخسها ثمنها، و عرف طریق الخلود فی الحیاه فسلکه و نجح فیه أیّما نجاح.

(العلّامه الحلّی) اسم، بل صفه و منصب، تعنی الدعم الغیبی و التوفیق الإلهی.

و منزله یتمنّاها و یتلهّف إلیها بل إلی بعض أبعادها أکابر الفقهاء، فهذا الفقیه المعظم الشیخ صاحب الجواهر- علی ما اوتی من التوفیق و العظمه- یقول عند ذکر العلّامه:

«رزقنا اللّه رشـحه من رشـحات فضـله». و هؤلاء المشـتغلون یلوذون بالتوسّل بروحه إذا صـعب علیهم الورود و تعسـر المنهل و اسـتغلق الفهم، فهـذا یهـدی إلی روحه ثواب قراءه الفـاتحه، و آخر یعقـد جلسه بحثه فی الحجره التی تضمّ رمسه. تلـک الحجره لاـ تغیب عن خـاطری. و کیف تغیب و هی من ذکریـات صـبای و مرافقتی لأـبی الـذی کان یأخـذ تلامیـذه إلیها و یعقـد مجلس درسه فیها، و یقرأ الفاتحه و یأمرنی و إیاهم بقراءتها و إهـدائها إلی روح العلّامه، تلک الحجره المنیره التی تعلوها إحدی مئذنتی الحرم العلوی الشـریف. أعادنا اللّه تعالی إلی التشرّف بزیارته و جواره.

(العلّامه الحلّی) اسم، بل رتبه علمیه یتطلّع إلیها الأکابر و یرنو إلیها طرف کل سائر. فقد سـما فی الشـموخ حتی أتعب من بعده، و تألّق فی سـماء المعارف الإلهیه حتی وصل إلی منزله إطراء السید بحر العلوم بقوله: «علّامه العالم، و فخر نوع بنی آدم، أعظم العلماء شأنا، و أعلاهم برهانا، سـحاب الفضل الهاطل، و بحر العلم الذی لیس له ساحل، جمع من العلوم ما تفرّق فی جمیع الناس، و أحاط من الفنون بما لا یحیط به القیاس، مروّج المذهب و الشـریعه فی المائه السابعه، و رئیس علماء الشـیعه من غیر مدافعه. صـنّف فی کل علم کتبا، و آتاه اللّه من کل شی ء سببا. أمّا الفقه فهو أبو عذرته و خوّاض بحره ... و أمّا الاصول و الرجال فإلیه فیهما تشدّ الرحال و به تبلغ الآمال و هو ابن بجدتها و مالک أزمّتها ... و أمّا المنطق و الکلام فهو الشیخ الرئیس فیها و الإمام»

ص: ۱۰

و کل أوسمه الشرف هذه، و المؤثر و الفضائل و الدرجات الرفیعه التی یعجب المرء من اجتماعها فی رجل واحد، هی ل:

أبی منصور، جمال الدین، الحسن بن یوسف بن علی بن المطهّر الحلّی قدّس اللّه نفسه.

المولود فی الحلّه الفیحاء. و قد حکی هو عن والده تسجیله لتاریخ ولادته فی جوابه للسید المهنا بن سنان المدنی و قد سأله- فیما سأله- عن مولده فقال: و أمّا مولد العبد فالذی وجدته بخط والدی قدّس اللّه روحه ما صورته: «ولد ولدی المبارک أبو منصور الحسن بن یوسف بن مطهّر لیله الجمعه فی الثلث الأخیر من اللیل ۲۷ رمضان من سنه ۶۴۸ ه». و انتقل إلی الرفیق الأعلی فی شهر محرّم الحرام یوم السبت ۲۱ منه سنه ۷۲۶ ه. و حمل إلی النجف الأشرف فدفن فی حجره عن یمین الداخل إلی الحضره الشریفه من جهه الشمال، و قبره ظاهر معروف مزور إلی الیوم.

اسرته من قبل أبیه: هم (آل المطهّر) اسره عربیه عریقه من بنی أسد. أکثر القبائل العربیه فی الحلّه عدّه و عددا، و فیهم الإماره و لهم السیاده. و قد نبغ من هذه القبیله رجال لهم شأن فی مجالات الحیاه العلمیه و العملیه، فمنهم الامراء المزیدیین، و هم مؤسسو الحلّه الفیحاء علی أنقاض بابل مهد الحضارات ذات الشأن فی تاریخ الإنسان. و منهم الوزیر مؤید الدین محمد بن العلقمی الذی لمع نجمه فی أوائل القرن السابع فتولّی عدّه مناصب، آخرها استادیّه الدار، و بعدها تولّی الوزاره فی سنه ۶۴۳ ه فکان آخر الوزراء لأخیر الخلفاء العباسیین. إلی غیر هؤلاء من الامراء و العلماء و ذوی النباهه و الشأن. و قد وصفه بالأسدی: الصفدی فی الوافی، و ابن حجر العسقلانی فی الدرر، و غیرهما.

و أمّا من قبل أمّه: فأسرته هی اسره (بنی سعید) اسره عربیه أیضا ترجع إلی هذیل فی انتسابها، حازت من المفاخر أکثر ممّا حازته اسر اخری علمیه، لقوّه نفوذها

ص: ۱۱

الروحی و مکانتها فی عالم التألیف و التدریس.

تتلمذ العلّامه فی مختلف العلوم علی عدد کبیر من علماء عصره، منهم: والده الشیخ سدید الدین یوسف بن المطهّر الحلّی. وصفه ابن داود فی رجاله بأنّه «کان فقیها، محقّقا، عظیم الشأن». و وصفه الشهید فی إجازته لابن الخازن ب «أفضل المجتهدین» و المحقق الکرکی فی إجازته للشیخ علی المیسی ب «الفقیه السعید شیخ الإسلام». و بفضله و تدبیره و تفانیه نجت الکوفه و الحلّه و کربلا و النجف من فتک التتار حین غزوهم العراق بقیاده هولاکو، فی قصّه حکاها عنه العلّامه نفسه فی کتابه (کشف الیقین). و منهم: خاله نجم الدین جعفر بن الحسن بن یحیی بن سعید الهذلی، صاحب الشرائع، المعروف بالمحقق الحلّی. و الخواجه نصیر الدین محمد بن الحسن الطوسی، و الشیخ کمال الدین میثم البحرانی، و الشیخ نجم الدین علی بن عمر الکاتب القزوینی الشافعی المعروف ب (دبیران)، و الشیخ شمس الدین محمد بن محمد بن أحمد الکیشی.

و بسبب اجتماع عناصر ثلاثه: التوفیق الإلهی، و الأساتذه العظام، و الاستعداد الذاتی- فقد قال عنه ابن حجر العسقلانی: «کان آیه فی الذکاء»- حاز العلّامه المرتبه الرفیعه فی العلم، التی شهد له بها کلّ من ترجم له، و هم کبار الفقهاء و عظماء المحققین، و لا یسع المجال لاستعراض کلماتهم فیه و نقل جمل الثناء علیه- ففیما مضی من کلام السید بحر العلوم الکفایه- بل لا حاجه لذلک فالشهاده إنّما تکون لإثبات الغائب و المجهول، أمّا علم العلّامه فحاضر معلوم، فهذه کتبه و مصنّفاته فی أیدی العلماء یعکفون علیها، و هذه آراؤه حیّه فی نوادی العلم ینهال علیها أهله فهما و تفهیما و استعراضا و نقدا أو تأییدا، و لکن اخترت منها شهادتین لکل منهما میزه و خصوصیه لا أحسبها تخفی علی القارئ الفهیم، إحداهما لابن داود (المتوفی ۷۰۷ ه) فی رجاله، فقد قال عنه: «شیخ الطائفه، و علّامه وقته، و صاحب التحقیق و التدقیق، کثیر التصانیف. انتهت رئاسه الإمامیه إلیه فی المعقول و المنقول».

ص: ۱۲

و الاخری لصلاح الدین الصفدی الشافعی (المتوفی ۷۶۴ ه) فی کتابه (أعیان العصر و أعوان النصر/ مخطوط فی مکتبه عاطف أفندی باستانبول) فقد قال عنه: «کان یصنّف و هو راکب، و یزاحم بعظمته الکواکب».

و علاـ نجمه، و ارتفع اسمه، و صار محور الإمامیّه و رکنهم، حتی قال عنه ابن حجر العسقلانی فی لسان المیزان: «عالم الشیعه، و إمامهم، و مصنّفهم». و ما بارح التحقیق و التدقیق حتی احتکر لنفسه لقب «العلّامه» علی مرّ القرون، قال السید الأمین عنه: «هو: العلّامه علی الإطلاق، الذی طار صیته فی الآفاق، و لم یتفق لأحد من علماء الإمامیّه أن لقّب بالعلّامه علی الإطلاق غیره، و یطلق علیه العلماء أیضا آیه اللّه».

و تمثّل نشاطه العلمی فی مجالین:

الأوّل: التدریس و إعداد المجتهدین. فقد تتلمذ و تخرّج علیه جمّ غفیر من العلماء الفحول، حتی قال الصفدی فی الوافی بالوفیات: «تخرّج به أقوام کثیره»، و قال ابن حجر العسقلانی فی الدرر الکامنه: «تخرّج به جماعه فی عدّه فنون»، و تصدّی المحقق الجلیل السید محمد مهدی الخرسان- فی مقدّمته لکتاب الألفین- لذکر أسماء المبرّزین منهم فنصّ علی (۴۳) اسما. و قال المحقق الطهرانی- فی:

الحقائق الراهنه-: «و أمّا تلامیذه: فکثیر ممّن ترجمته فی هذه المائه کانوا من تلامیذه و المجازین منه أو المعاصرین المستفیدین من علومه، فلیرجع إلی تلک التراجم حتی یحصل الجزم بصدق ما قیل من: «أنّه کان فی عصره فی الحلّه أربعمائه مجتهد».

و هو بهذا یفنّد تشکیک السید الأمین فی العدد المذکور. و علی رأس قائمه تلامیذه:

ولده فخر المحققین محمد، صاحب (إیضاح الفوائد فی شرح القواعد)، و ابنا اخته:

السید عمید الدین، صاحب (کنز الفوائد فی حلّ مشکلات القواعد)، و السید ضیاء الدین له (شرح تهذیب الاصول) و محمد بن علی الجرجانی، و الشیخ قطب الدین محمد بن محمد الرازی البویهی. و هکذا اینعت ثمار المدرسه السیّاره التی انشئت

ص: ۱۳

باقتراحه لتحقیق غرضین و الجمع بین رغبتین، هما: رغبه السلطان محمد اولجایتو بعدم مفارقه العلّامه له، و رغبه العلّامه فی مزاوله التدریس و النشاط العلمی، و کانت مؤلّفه من أربعه أواوین و عدّه غرف من الکرباس و مدارس هی مواضع للدراسه کلها مکوّنه من الخیام الکرباسیه، فهی مضارب تأوی إلیها الطلبه و المدرسون، و کانت تحمل مع السلطان و تطوف معه، ترحل برحیله و تنزل بنزوله، و کان العضد الایجی و بدر الدین الشوشتری من المدرّسین فیها أیضا، و ما یقرب من مائه طالب علم یقیمون فیها مکفولی الملبس و المأکل و الدواب و جمیع ما یحتاجون إلیه.

الثانی: التألیف و التصنیف فی مختلف علوم الدین، من الکلام، و الحکمه، و الحدیث، و الرجال، و الفقه الإمامی، و الفقه المقارن، و اصول الفقه. حتی قال عنه الصفدی فی الوافی: «صاحب التصانیف التی اشتهرت فی حیاته» و مثله ذکر ابن حجر العسقلانی فی لسان المیزان.

و حظیت تصانیفه بالحظ الأوفر فی الاشتهار و المدارسه و المحوریه، و أکبّ أهل العلم علیها منذ تألیفها حتی یومنا الحاضر. و کانت محلّ مراجعه جمیع أهل النظر، فلم یقتصر قرّاؤها علی أبناء المذهب، فهذا القاضی البیضاوی یمعن النظر فی (قواعد الأحکام) للمترجم له، و تستوقفه إحدی فتاوی العلّامه، فحمل القرطاس یکتب إلیه إشکاله و اعتراضه، فقد نقل أنّه لمّا وقف علی ما أفاده العلّامه الحلّی فی بحث الطهاره من القواعد بقوله: «و لو تیقّنهما- أی: الطهاره و الحدث- و شکّ فی المتأخر، فإن لم یعلم حاله قبل زمانهما تطهّر و إلّا استصحب» کتب القاضی بخطه إلی العلّامه: «یا مولانا جمال الدین أدام اللّه فواضلک أنت إمام المجتهدین فی علم الاصول و قد تقرر فی الاصول مسأله إجماعیه، هی: أنّ الاستصحاب حجّه ما لم یظهر دلیل علی رفعه، و معه لا یبقی حجّه، بل یصیر خلافه هو الحجّه، لأنّ خلاف الظاهر إذا عضده دلیل صار هو الحجّه، و هو ظاهر، و الحاله السابقه علی حاله الشک قد انتقضت بضدها، فإن کان متطهّرا فقد ظهر أنّه أحدث حدثا ینقض تلک الطهاره،

ص: ۱۴

ثمّ حصل الشک فی رفع هـذا الحدث فیعمل علی بقاء الحدث بأصاله الاستصـحاب، و بطل الاستصـحاب الأوّل، و إن کان محدثا فقد ظهر ارتفـاع حـدثه بطهـارته المتـأخره عنه، ثمّ حصل الشک فی ناقض هـذه الطهاره، و الأصل فیها البقاء، و کان الواجب علی القانون الکلی الاصولی أن یبقی علی ضد ما تقدم».

فأجابه العلّامه بقوله: «وقفت علی إفاده مولانا الإمام أدام اللّه فضائله و أسـبغ علیه فواضله، و تعجبت من صدور هذا الاعتراض عنه، فإنّ العبد ما اسـتدل بالاستصحاب، بل استدل بقیاس مرکّب من منفصله مانعه الخلوّ بالمعنی الأعم عنادیه و حملیتین، و تقریره: أنّه إن کان فی الحـاله السـابقه متطهرا فـالواقع بعـدها: إمّـا أن یکون الطهاره، و هی سابقه علی الحـدث، أو الحـدث الرافع للطهاره فتکون الطهاره الثانیه بعـده، و لا یخلو الأمر منهما، لأنّه صـدر منه طهاره واحـده رافعه للحـدث فی الحاله الثانیه، و حدث واحد رافع للطهاره، و امتناع الخلوّ بین أن یکون السـابقه الطهـاره الثانیه أو الحـدث ظاهرا، و یمتنع أن یکون الطهاره السابقه، و إلّا کانت طهاره عقیب الطهاره، فلا تکون طهاره رافعه للحـدث، فإذا امتنع تقـدمها علی الحـدث وجب تأخرها عنه، و إن کان فی الحاله السابقه محـدثا فعلی هذا التقدیر: إمّا أن یکون السابق الحـدث أو الطهاره، و الأوّل محال، و إلّا کان حـدث عقیب حـدث، فلم یکن رافعا للطهاره، و التقـدیر أنّ الصادر حـدث واحـد رافع للطهاره، فتعین أن یکون السابق هو الطهاره، و المتأخر هو الحدث، فیکون محدثا، فقد ثبت بهذا البرهان أنّ حکمه فی هـذه الحاله موافق للحکم فی الحاله الاولی بهذا الدلیل، لا بالاستصـحاب، و العبد إنّما قال: «استصـحبه» أی عمل بمثل حکمه». ثمّ أنفذه إلیه إلی شیراز، فلما وقف القاضی البیضاوی علی هذا الجواب استحسنه جدّا و أثنی علی العلّامه.

و أمّـا مصـنّفاته فی الإمامه فقـد وقعت کصاعقه علی رءوس النواصب و المعادین لأهل بیت النبی صـلّی اللّه علیه و آله فهـذا ابن تیمیه یؤلّف کتابه (منهاج السنّه) للردّ علی بعضها، و لمّا أنّه رأی ردّه قاصرا عن النهوض بالمهمّه، و أجوبته لا تغنی و لا تسمن من جوع،

ص: ۱۵

و ما هی إلّا مغالطات و مکابرات و افتراءات و وجدها لا تشفی غلیله؛ عمد لإثلاج صدره بالفحش و الشتم، فراح یسمّی العلّامه- کما حکاه عنه الصفدی فی الوافی و فی الأعیان- بابن المنجّس.

و أمّا عدد تلک المؤلّفات و المصنّفات التی زیّن بها المکتبه الإسلامیه، کما زوّدها بشتّی صنوف المراجع لشتی فنون العلم؛ فلم یضبط بسبب تلف و ضیاع قسم مهمّ منها، قال ابن حجر العسقلانی فی الدرر الکامنه: «بلغت تصانیفه مائه و عشرین مجلده فیما یقال». و فی اللؤلؤه: «لقد قیل: إنّه وزّع تصنیف العلّامه علی أیّام عمره من ولادته إلی موته فکان قسط کل یوم کرّاسا، مع ما کان علیه من الأشغال بالإفاده و الاستفاده و التدریس و الأسفار و الحضور عند الملوک و المباحثات مع الجمهور و نحو ذلک، و هذا هو العجب العجاب الذی لا شک فیه و لا ارتیاب».

و قد تصدّی المحققون لتتبع کتبه و ضبطها متحملین جهودا مضنیّه، فکانت حصیله تتبّع المحقق الجلیل السید الخرسان قائمه ضمّت مائه عنوان و عنوان. و صدر عن مؤسسه آل البیت علیهم السّلام لإحیاء التراث کتابا تحت عنوان (مکتبه العلّامه الحلّی) هو عباره عن مجموعه أوراق و مسوّدات ترکها المرحوم المحقق الجلیل السید عبد العزیز الطباطبائی حیث لم یمهله الأجل لتحقیقها و تبییضها و إعاده النظر و التأمّل فیها، و قد ضمّ الکتاب مائه و عشرین عنوانا.

و فی طلیعتها: الجوهر النضید فی شرح منطق التجرید، کشف المراد فی شرح تجرید الاعتقاد، أربعون مسأله فی اصول الدین، کشف الیقین فی فضائل أمیر المؤمنین علیه السّلام، الألفین الفارق بین الصدق و المین، الأدعیه الفاخره المنقوله عن الأئمه الطاهره، نهایه المرام فی علم الکلام، نهج الحق و کشف الصدق، إیضاح المقاصد من حکمه عین القواعد، أنوار الملکوت، خلاصه الأقوال، إیضاح الاشتباه فی أسماء الرواه، تبصره المتعلمین فی أحکام الدین، تحریر الأحکام الشرعیه علی مذهب الإمامیه، قواعد الأحکام فی معرفه الحلال و الحرام، نهایه الإحکام فی معرفه

ص: ۱۶

الأحکام، إرشاد الأذهان إلی أحکام الإیمان، مختلف الشیعه، منتهی المطلب، تذکره الفقهاء، مبادئ الوصول إلی علم الاصول، تهذیب الوصول إلی علم الاصول، نهایه الوصول إلی علم الاصول، واجب الاعتقاد علی جمیع العباد.

و لم یقتصر نشاط العلّامه فی نصره المذهب و إحقاق الحق علی التألیف و إعداد المجتهدین بل شمّر عن ساعد الجدّ و راح یناظر أرباب المذاهب فی مجلس السلطان محمّد اولجایتو خان المغولی الملقّب ب خدابنده، حتی نصره اللّه علیهم و اعترفوا بفضله- فی واقعه مفصّله أوردها العدید ممّن ترجموا له- و أثبت العلّامه فیها أحقیه المذهب الإمامی الاثنی عشری بالبراهین و الأدلّه القاطعه، و ظهر ذلک للحاضرین بحیث لم یبق موضع للشک، ممّا جعل السلطان المذکور یعدل عمّا کان علیه من المذهب إلی التشیع و یعلن ذلک و یخطب بأسماء الأئمه الاثنی عشر فی جمیع بلاده، و أمر فضربت السکّه بأسمائهم و أمر بکتابتها علی المساجد و المشاهد، و أصبح التشیّع هو المذهب الرسمی. کل ذلک ببرکه هذا العالم المبارک.

مصنّفاته فی اصول الفقه:

تقدّم أنّه صنّف و ألّف فی مختلف علوم الدین، و منها علم اصول الفقه، فقد اتحف المکتبه الاصولیه بعدّه آثار، هی:

۱- غایه الوصول و إیضاح السبل فی شرح (مختصر منتهی الوصول و الأمل فی علمی الاصول و الجدل) لابن الحاجب المتوفی سنه ۶۴۶ ه.

ذکره المصنف لنفسه فی الخلاصه و فی إجازته للسید مهنّا. و أطراه ابن حجر فی لسان المیزان فی ترجمته فقال: «شرح مختصر ابن الحاجب شرحا جیّدا، سهل المأخذ، غایه فی الإیضاح». و قال أیضا فی الدرر الکامنه: «و شرحه علی مختصر ابن الحاجب فی غایه الحسن فی حلّ ألفاظه و تقریر معانیه». و ذکره الصفدی (المتوفی

ص: ۱۷

سنه ۷۶۴ ه) فی الوافی فی ترجمته، فقال: «شرح مختصر ابن الحاجب، و هو مشهور فی حیاته» و زاد علی ذلک فی أعیان العصر بقوله: «و إلی الآـن». و ذکره حاجی خلیفه باسم (غایه الوضوح). و ورد اسـمه فی (مکتبه العلّامه الحلّی) برقم (۶۶) و ذکرت له فیه تسع نسخ خطیه.

۲- مبادئ الوصول إلی علم الاصول.

ذکره المصنّف لنفسه فی الخلاصه و فی إجازته للسید مهنّا.

کتبه لتلمیذه الشـیخ تقی الدین إبراهیم بن محمد البصـری. ورد اسمه فی (مکتبه العلّامه الحلّی) برقم (۸۲) و ذکرت له فیه (۱۵) نسخه خطّیه و سته شروح. و قد طبع بتحقیق المرحوم الشیخ عبد الحسین محمد علی البقّال. طبع فی النجف عام ۱۳۹۰ ه.

۳- منتهی الوصول إلی علمی الکلام و الاصول.

ذکره المصـنّف فی الخلاصه و فی إجازته للسید مهنّا. فرغ منه المصنّف یوم الجمعه سادس عشر جمادی الاولی سنه ۶۸۷ ه. ورد اسمه فی (مکتبه العلّامه الحلّی) تحت رقم (۱۰۱) و ذکرت له فیه ثلاث مخطوطات.

۴- نهایه الوصول إلی علم الاصول.

قال عنه المصـنّف فی إجازته للسـید مهنّا إنّه: «أربع مجلدات». فرغ منه فی ۸ شهر رمضان سنه ۷۰۴ ه. و فی الخلاـصه: «نهایه الوصول فی علم الاصول، و هو کتاب جامع فی اصول الفقه لم یسبقه أحد فیه، فیه ما ذکره المتقدمون و المتأخرون.

ألّفه بالتماس ولده فخر الدین». ورد اسمه فی (مکتبه العلّامه الحلّی) برقم (۱۱۳) و ذکرت له فیه تسع مخطوطات. و هو قید التحقیق فی مؤسسه آل البیت علیهم السّلام لإحیاء التراث، زاد اللّه تعالی فی عطائها و بارک بعمر مؤسسها.

۵- نهج الوصول إلی علم الاصول.

ذکره المصـنّف فی إجازته للسـید مهنّا، و فی الخلاصه. و قال فیها: أنّه (مرتب علی عشره أبواب). و فی اللؤلؤه: (منهج الوصول). أوّله: «ربّ وفقنی یا لطیف. أحمد

ص: ۱۸

اللّه علی سابغ نعمته و سائغ عطیته». ورد اسمه فی (مکتبه العلّامه الحلّی) برقم (۱۱۸) و ذکرت له فیه نسخه خطیه واحده.

۶- تهذیب الوصول إلی علم الاصول.

و هو کتابنا هـذا الماثل بین یدی القارئ الکریم. و قد ذکره المصـنّف لنفسه فی إجازته للسـید مهنّا، و فی الخلاصه. و ورد فی (مکتبه العلّامه الحلّی) برقم (۴۱) و لکن بـاسم (تهـذیب طریـق الوصول) و ذکرت له فیه (۲۳) نسـخه خطیه، کما ورد بهـذا الاسم فی مصادر اخری فی ترجمه المصـنّف. و لکن لمّا أنّ المصنّف نفسه ذکره بهذا الاسم فی الإجازه و الخلاصه و فی جمیع النسخ الخطیه المعتمده فی التحقیق للکتـاب نفسه، و کـذا فی الطبعه الحجریه منه عام ۱۳۰۸ ه فتعیّن أنّه الصـحیح. نعم یسـمّی اختصارا ب (تهذیب الاصول)، کمـا تسـمّی (نهـایه الوصول إلی علم الاصول) ب (نهایه الاصول) و کـذا المبادی؛ و قـد یطلق علیه من باب الاختصار أیضا (تهـذیب العلّامه) فقد جاء بهذا النحو علی النسخه المطبوعه. و کتبه المصنّف باسم ولده فخر المحققین کما ورد فی دیباجته.

و قد انفرد هذا الکتاب من بین مصنّفات العلّامه الاصولیه بما یلی:

۱- أنّه أودع فیه عصاره ما فی (نهایه الوصول) فهو لباب النهایه، و صرّح فی الخلاصه بأنّه مختصر النهایه.

۲- إنّ تأخّر تألیفه عن النهایه- أوسع کتب المصـنّف فی الاصول- یضفی علیه أهمیه خاصّه، حتی یمکن القول بأنّ التعرّف علی الرأی النهائی و الأخیر للعلّامه فی مسائل الاصول یتوقف علی الرجوع إلیه.

۳- أنّه المرجع لـدی المتأخّرین عن المصـنّف للوقوف علی رأیه، و هو المصـدر لهم. فمن یراجع کتب الاصول للعلماء المتأخّرین عن العلّامه یکاد أن لا یعرف للعلّامه کتابا فی الاصول غیر التهذیب، لأنّه یجدهم عند نقل آراء العلّامه فی المسائل الاصولیه یعتمدون دائما علی هذا الکتاب دون سواه. و نادرا ما ینقلون عن

ص: ۱۹

النهایه شیئا. أمّا غیر هذین الکتابین فلا أتذکر أنّی رأیت موضعا فی کتب الاصول ینقل شی ء عنها.

۴- أنّه کان علیه مدار التدریس فی الحوزات العلمیه للشیعه الإمامیه، فهو المقرر الدراسی لطلاب العلوم الدینیه لماده اصول الفقه عندهم. و قد صرّح بذلک عدّه ممّن ترجم للمصنّف. و یدلّ علی ذلک دلاله واضحه کثره الشروح و التعلیقات علیه بأقسامها المتنوعه، فمنها المطوّله و منها المختصره، و منها الاعتراضیّه و منها التوضیحیه، و التوضیحیه منها علی قسمین: فمنها ما هو توضیح للمطلب نفسه حیث تکون عباره المصنّف مختصره، و منها ما هو توضیح للعباره عند ما تکون عباره المصنّف مغلقه. و یوجد شی ء من القسم الأخیر فی ثلاث من النسخ الخطیه المعتمده فی تحقیقنا للکتاب، و هی النسخ التی نشیر الیها ب (ج) و (د) و (ه).

و قد ذکر البحّاثه الجلیل المحقق المنقّب صاحب الخدمات الجلیله الشیخ الطهرانی، فی الذریعه- للکتاب- الشروح و التعلیقات و الحواشی التالیه:

۱- شرح المحقّق المیرزا أبی القاسم بن الحسن الشفتی القمّی. إلی أواخر الأوامر.

۲- شرح الشیخ أحمد بن محمد علی البلاغی، تلمیذ السید عبد اللّه شبّر.

ذکره السید محمد معصوم فی ترجمه السید عبد اللّه.

۳- شرح بعض تلامیذ العلّامه الحلّی. کان عند الشیخ محمّد بن یونس الشویهی عند تألیفه (براهین العقول) فی سنه ۱۲۲۹ ه.

۴- شرح بعض المعاصرین للشاه طهماسب. ألّفه بعد شرحه (مبادئ الوصول). و هو إلی أواسط العام و الخاص.

۵- شرح السید جمال الدین بن عبد اللّه بن محمد بن الحسن الجرجانی، کما فی کشف الحجب، ألّفه سنه ۹۲۹ ه.

۶- شرح السید حسین العمیدی النجفی، من أواخر القرن العاشر، شیخ

ص: ۲۰

مشایخ السید حسین بن حیدر الکرکی.

۷- شرح المولی کمال الدین حسین بن عبد الحق الإلهی المتوفی عام ۹۵۰ ه کما فی الریاض عن تحفه السامی.

۸- شرح الشیخ حسین بن عبد الصمد الحارثی العاملی، هو إصلاح للشرح الموسوم ب (جامع البین) للشهید الثانی.

۹- شرح الشیخ محمد رضا الهمدانی، من المتأخرین. قال الشیخ الطهرانی:

رأیته بخطّه فی مکتبه الخوانساری فی النجف.

۱۰- شرح المولی شاه طاهر بن رضی الدین الإسماعیلی الحسینی الکاشانی، تلمیذ المحقق الخفری.

۱۱- شرح السید مجد الدین عباد، اسمه (توضیح الوصول).

۱۲- شرح السید ضیاء الدین عبد اللّه بن مجد الدین أبی الفوارس، ابن اخت العلّامه، اسمه (منیه اللبیب). و هو مطبوع. جمعه الشهید مع شرح أخیه فی (جامع البین).

۱۳- شرح السید عمید الدین عبد المطلب، الأخ الاکبر للسید ضیاء الدین.

قال الشیخ الطهرانی: و شرحه مخالف مع شرح السید ضیاء الدین عباره و مطلبا.

نسخه منه توجد فی الخزانه الرضویه.

۱۴- شرح الشیخ عبد النبی بن سعد الجزائری، اسمه (نهایه التقریب).

۱۵- شرح الشیخ علی بن الحسین الأعسم، اسمه (مناهل الاصول).

۱۶- شرح الشیخ محمد علی بن عباس البلاغی، اسمه (مطارح الأنظار). و مرّ شرح ولده برقم (۲).

۱۷- شرح الشیخ محمد علی المذکور، المختصر من شرحه الأوّل، سمّاه (مختصر المطارح).

۱۸- شرح السید جمال الدین محمد الحسینی الاسترابادی، ذکره فی کشف الحجب مع ذکره شرح جمال الدین الجرجانی. قال الشیخ الطهرانی: و ظاهره

ص: ۲۱

تعددهما.

۱۹- شرح الشیخ محمد، من المتأخّرین. قال الشیخ الطهرانی: کان عند الشیخ محمد بن یونس الشویهی، ذکره فی (براهین العقول).

۲۰- شرح السید صفی الدین محمد بن جمال الدین الحسینی الاسترابادی، تلمیذ المحقق الکرکی، کما یظهر من کلام السید حسین بن حیدر الکرکی.

۲۱- شرح فخر المحققین- ولد المصنّف- أبی جعفر محمد بن الحسن، المتوفی سنه ۷۷۱ ه. اسمه (غایه السئول).

۲۲- شرح الشیخ السعید محمد بن مکی، الشهید فی عام ۷۸۶ ه. اسمه (جامع البین) الجامع بین شرحی الأخوین: ابنی اخت العلّامه الحلّی، جمعهما و میّزهما بعلامه (ع) لعمید الدین و (ض) لضیاء الدین، و زاد من نفسه زیادات.

۲۳- شرح الشیخ محمد بن یونس الشویهی. اسمه (براهین العقول).

۲۴- شرح الشیخ منصور بن عبد اللّه الشیرازی المعروف ب (راست گو). اسمه (الفصول) و یقال له (الفوائد المنصوریه).

۲۵- حاشیه السید محمد الجواد العاملی الحسینی، صاحب مفتاح الکرامه، المتوفی عام ۱۲۲۶ ه. قال الشیخ الطهرانی: رأیت قطعه من أوائله بخطّه.

۲۶- حاشیه الشیخ علی بن الحسن الحائری، علی نسخه کتبها بخطّه فی عام ۷۷۷ ه، و قرأها علی شیخه الشیخ علی بن عبد الجلیل الحائری فی عام ۷۷۸ ه، و کتب علیها الحواشی بخطّه.

۲۷- حاشیه الشیخ محمد بن الحسن، سبط الشهید، المتوفی عام ۱۰۳۰ ه.

نقل الشیخ شرف الدین المازندرانی کثیرا من فوائدها فی مجموعته.

۲۸- حاشیه الشیخ محمد بن علی بن أبی جمهور الأحسائی. ذکرها فی إجازته للشیخ محمد بن صالح الغروی.

۲۹- حاشیه السید القاضی نور اللّه، الشهید فی سنه ۱۰۱۹ ه، التستری.

ذکرت فی فهرس تصانیفه.

ص: ۲۲

و قد اعتمدت فی تحقیق الکتاب علی النسخ الخطیّه التالیه:

۱- نسخه محفوظه برقم (۲۸۶۱) فی مکتبه الإمام الرضا علیه السّلام (آستان قدس رضوی) العامّه فی مشهد- ایران. فرغ کاتبها من کتابتها فی ۱۳/ رمضان/ عام ۷۲۸ ه دون أن یسجّل اسمه علیها. قابلها و صحّحها علی بن أحمد بن حمدان فی سنه ۹۴۶ ه. تقع فی (۶۶) ورقه. تحتوی الورقه علی (۱۶) سطرا بخط النسخ. علیها بعض الحواشی التوضیحیه، و تصحیحات، و تملّکات. و تمتاز هذه النسخه بالقدم و القرب من زمن المصنّف، فقد کتبت بعد وفاته بأقلّ من ثلاث سنین. رمزنا لها عند الإشاره إلیها فی الهوامش بالحرف (أ).

۲- نسخه محفوظه برقم (۱۳۹۷۴) فیها أیضا. و هی بخط: علی بن حسن بن محمد الحائری. فرغ من کتابتها فی ۲۲/ شعبان/ عام ۷۷۷ ه بالمشهد المقدس الحسینی ثمّ قرأها علی (علی بن عبد الجلیل الحائری) فکتب له الإنهاء فی آخرها بتاریخ ۶/ ذی القعده عام ۷۷۸ ه. تقع فی (۴۳) ورقه. تحتوی الورقه علی (۱۹) سطرا بخط النسخ و علیها حواش و تعلیقات کثیره و مطوّله. و علیها تملّکات متعدده رمزنا لها بالحرف (ب).

۳- نسخه محفوظه برقم (۲۹۶۶) فیها أیضا. و هی بخط عیسی. فرغ من کتابتها فی: أواخر جمادی الآخر/ سنه ۹۷۵ ه فی حائر الحسین علیه أفضل التحیه و السلام.

تقع فی (۸۷) ورقه تحتوی الورقه منها علی (۱۱) سطرا بخط النسخ. و العناوین مکتوبه بالشنجرف. علیها حواش سیّما بدایتها. و علیها بعض التصحیحات. رمزنا لها بالحرف (ج).

۴- نسخه محفوظه برقم (۲۸۶۰) فیها أیضا. و هی بخط جعفر بن محمد بن علی بن محمد بن علی بن إبراهیم بن داود الشهیر بالنّجار الأحسائی. فرغ منها فی

ص: ۲۳

یوم الأحـد ۱۱/ ربیع الأوّل/ سـنه ۱۰۱۳ ه فی المشـهد المقـدس الرضـوی. تقع فی (۱۲۷) ورقه. تحتـوی الـورقه علی (۱۱) سطرا بخط النسـخ. علیها توقیعات و خطوط و تملّکات متعـدده. و هی ملیئه بالحواشـی و التعلیقات المذیّله برموز مختلفه. إلّا أنّ الثلث الأخیر منها تقلّ فیه الحواشی و التعلیقات و یتغیّر فیه حجم الخط فقد کتب بحجم أکبر بسبب قلّه التعلیقات و الحواشی. رمزنا لها بالحرف (د).

۵- نسخه محفوظه برقم (۱۳۰۰۰) فیها أیضا. سقطت منها الورقه الاولی.

و هی بخط حسـین ابن شیخ شمس المؤذّن الحلّی. فرغ منها یوم السبت/ فی شهر محرّم الحرام/ سنه ۱۰۱۵ ه فی مدینه (الحویزه). و قد أملی علیه الطبع الحلّی المرهف أن یذیّلها ببیتین من الشعر، هما:

ستبقی خطوطی برهه بعد موتتی إلا إنّها تبقی و تفنی أناملی

فیا ناظرا فیها سل اللّه رحمهلکاتبها المدفون تحت الجنادل

تقع فی (۲۴۱) ورقه. تحتـوی الورقه علی (۷) أسـطر بخط النسخ. و علیها حواش و تعلیقات کثیره و مطوّله، سـیّما بدایتها. مذیّله برموز مختلفه. و اشیر فی بعض الموارد فیها إلی اختلاف النسخ. رمزنا لها بالحرف (ه).

و تمتاز هذه النسخ بحسن الخط و وضوحه، و بالاهتمام و العنایه البالغین من نسّاخها بها.

علاوه علی النسخه المطبوعه علی الحجر بطهران عام ۱۳۰۸ ه. و رمزنا لها بالحرف (ط).

ص: ۲۴

منهج التحقيق:

۱- قابلت النسخ بعضها ببعض، و اتبعت طريقه التلفيق بينها فی اختيار النصّ المثبت فی المتن، فعند اختلاف النسخ أثبتّ الصواب أو الأصوب فی المتن، و أوردت فی الهامش ما فی النسخ الاخری. كما أشرت فی الهامش إلی اختلاف النسخ فی الزياده و النقيصه.

۲- أهملت ذكر ما اختلفت فيه النسخ تذكيرا و تأنيثا، و ما احتوته من أخطاء لغويه و إعرابيه و إملائيه، فأوردت النص علی وفق القواعد الأدبيه. كما أهملت الإشاره إلی ما اختلفت فيه النسخ فی إيراد كلمه (تعالی) و (سبحانه) بعد ذكر لفظ الجلاله، و اختلافها فی (صلّی اللّه عليه و آله) و (عليه السّلام) بعد ذكر النبی، و اختلافها فی الترضّی و الترحّم بعد ذكر بعض العلماء كالسيد المرتضی و غيره، فأثبتّ فی المتن ما ورد فی أكثر النسخ و لم اشر فی الهامش إلی اختلافها فی مثل هذه الموارد.

۳- قمت بتقطيع النصّ، و وضع علامات الترقيم، وفقا لما تمليه ماده البحث، كيلا يجد المراجع مشقه عند مطالعه الكتاب و مراجعته و العثور علی مورد بحثه.

و وضعت العناوين علی حده بحروف متميّزه، و وضعت علی رأس سطر العبارات التی يبدأ بها البحث عن مسأله جديده أو يبدأ بها الاستدلال و ما أشبه ذلك.

۴- تخريج الآيات القرآنيه و أثبتّ فی الهامش رقمها و اسم السوره التی وردت فيها.

۵- تخريج الأحاديث الشريفه علی كتاب (جامع الاصول) لابن الأثير، فقد احتوی غالب ما ورد فی كتابنا من أحاديث، فهو كتاب يجمع الاصول. و أثبتّ فی الهامش موضع وجود الحديث فيه كما أشرت إلی اختلاف لفظ الحديث إن وجد.

و يلاحظ أنّ الأحاديث التی وردت فی كتابنا هی التی تداولتها معظم كتب الاصول المتقدمه التصنيف علی زمان المصنّف، فقد وردت فی تلك الكتب إما للتمثيل بها أو للاستدلال أو لكون مدلولها هو محل البحث و هو موضوع المسأله كما يجد القارئ ذلك فی بحث (المجمل). و هناك عدّه قليله من الأحاديث لم أعثر عليها فی (جامع

ص: ۲۵

الاصول) استخرجتها من مصادر حديثيه اخرى كما سيلاحظه القارئ.

۶- تخريج النصوص و العبارات المنقوله عن الكتب الاصوليه و غيرها، و مقابلتها مع ما جاء فى تلك الكتب، و الإشاره إلى الاختلاف إن وجد، و الإشاره إلى موضع وجودها فى المصدر المنقول عنه.

۷- تخريج الآراء و الأدله المنسوبه إلى العلماء. فقد قمت بالبحث عن الآراء و الأدلّه و استخراجها إمّا من كتب أصحابها إن كان لصاحب القول أو الدليل كتاب فى متناول اليد، و إمّا من الكتب الاصوليه الناقله لها ممّا هى متقدّمه زمانا على المصنّف.

فإذا نقل المصنّف قولا أو استدلالا لابن سريج مثلا فإنّى اشير فى الهامش إلى المصنّفات الاصوليه السابقه على زمان المصنّف الناقله له، و ربّما اوردت فى الهامش عددا كثيرا من المصادر، و ذلك لاحتمال أن يكون كل منها هو المصدر الذى اعتمده المصنّف فى نقل ذلك القول أو الدليل، مرتّبا لها عند ذكرها بحسب تاريخ وفاه أصحابها و طبقاتهم.

۸- نسبه الأقوال و الأدلّه لأصحابها. فإنّا نجد المصنّف أحيانا يذكر رأيا أو دليلا دون تعيين القائل، و إنّما يذكره بعنوان (قيل)، و يذكر الدليل بعنوان (احتجوا). و قد بحثت فى كتب الاصول عنها فإن وجدت القائل و المستدل ذكرته، و إلّا أشرت فى الهامش إلى موضع وجود تلك الأقوال و الأدلّه فيها.

۹- أثبتّ فى آخر الكتاب أسماء المصادر التى رجعت إليها فى التحقيق لإيضاح تفاصيل الطبعات التى اعتمدت عليها و تعيين النسخه من كل كتاب رجعت إليه، نظرا لتعدد طبعات الكتاب الواحد، فربّما اقتنى المراجع لكتابنا نسخه مطبوعه غير التى اعتمدناها فتصبح الإرجاعات المذكوره فى الهامش عديمه الفائده بالنسبه إليه.

و الحمد للّه أولا و آخرا، و ظاهرا و باطنا.

بقلم

محمد حسين ابن المرحوم العلّامه السيد على نقى نجل الحجّه العلم صاحب الكرامات المشهوره آيه اللّه المقدس الحاج السيد مرتضى الرضوى الكشميرى. قم المقدّسه/ آخر شعبان المعظم من سنه ۱۴۲۱ ه

ص: ۲۶

المصادر لترجمه المصنّف و لكل ما جاء فی المقدّمه

۱- جواهر الكلام للشيخ محمد حسن: ۱/ ۳۲۹. الطبعه السابعه بيروت ۱۹۸۱ م منشورات دار إحياء التراث العربی.

۲- الألفين للعلّامه الحلّی بتقديم المحقق الجليل السيد محمد مهدی الخرسان. ط النجف منشورات المكتبه الحيدريه.

۳- مرآه الجنان لليافعی: ۴/ ۲۷۶. ط بيروت الطبعه الثانيه عام ۱۳۹۰ ه- ۱۹۷۰ م

۴- رجال ابن داود: ۷۸. المطبعه الحيدريه فی النجف عام ۱۳۹۲ ه- ۱۹۷۲ م

۵- رياض العلماء لميرزا عبد اللّه الأفندی: ۱/ ۳۸۵. ط قم مطبعه خيّام عام ۱۴۰۱ ه

۶- أمل الآمل للشيخ الحرّ العاملی: ۲/ ۸۱. مطبعه الآداب فی النجف الأشرف عام ۱۳۸۵ ه

۷- لؤلؤه البحرين للشيخ يوسف البحرانی: ۲۱۰. الطبعه الثانيه مطبعه النعمان فی النجف الأشرف سنه ۱۹۶۹ م

۸- بهجه الآمال للحاج الملّا علی العلياری: ۳/ ۲۱۷. ط طهران سنه ۱۳۶۳ ه شمسی.

۹- الكنی و الألقاب للشيخ عباس القمّی: ۲/ ۴۷۷. ط المطبعه الحيدريه فی النجف عام ۱۳۸۹ ه- ۱۹۷۰ م.

۱۰- أعيان الشيعه للسيد الأمين: ۹/ ۱۴. الطبعه الخامسه فی بيروت ۱۴۲۰ ه- ۲۰۰۰ م منشورات دار التعارف للمطبوعات.

۱۱- الوافی بالوفيات للصفدی: ۱۳/ ۸۵. ط بيروت عام ۱۴۰۴ ه- ۱۹۸۴ م

ص: ۲۷

۱۲- لسان المیزان لابن حجر العسقلانی: ۲/ ۳۱۷. منشورات مؤسسه الأعلمی الطبعه الثانیه فی بیروت ۱۹۷۱ م- ۱۳۹۰ ه

۱۳- النجوم الزاهره لأبی المحاسن تغری بردی: ۹/ ۲۶۷. ط مصر بلا تاریخ.

۱۴- الأعلام للزركلی: ۲/ ۲۲۷. الطبعه السابعه فی بیروت ۱۹۸۶ م

۱۵- معجم المؤلّفین لعمر رضا كحاله: ۳/ ۳۰۳. ط بیروت بلا تاریخ.

۱۶- روضات الجنّات للخوانساری: ۲/ ۲۶۹. ط قم منشورات اسماعیلیان بلا تاریخ

۱۷- مجمع البحرین للطریحی: ۶/ ۱۲۳. بتحقیق السید أحمد الحسینی الطبعه الثانیه بیروت ۱۹۸۳ م.

۱۸- الأنوار الساطعه (هو الجزء الثالث من طبقات أعلام الشیعه للمحقق الطهرانی): ۵۲. ط قم مصوّره عن ط بیروت عام ۱۹۷۲ م

۱۹- الذریعه إلی تصانیف الشیعه للمحقق الطهرانی: ۴/ ۵۱۱. ط قم مؤسسه اسماعیلیان بلا تاریخ.

۲۰- مكتبه العلّامه الحلّی تألیف المحقق الخبیر المرحوم السید عبد العزیز الطباطبائی. إصدار مؤسسه آل البیت علیهم السّلام لإحیاء التراث. قم عام ۱۴۱۶ ه

۲۱- الفوائد الرجالیه للسید بحر العلوم: ۲/ ۲۶۳ منشورات مكتبه العلمین. ط فی طهران عام ۱۳۶۳ ه شمسی مصوّره عن طبعه النجف.

۲۲- بحار الأنوار للعلّامه المجلسی: ۱۰۸/ ۴۳، ۲۰. ط المطبعه الإسلامیه بطهران عام ۱۴۰۶ ه.

۲۳- تحفه العالم فی شرح خطبه المعالم للسید جعفر بحر العلوم: ۱/ ۱۸۳.

منشورات مكتبه الصادق بطهران الطبعه الثانیه ۱۳۶۰ ه شمسی- ۱۴۰۱ ه. ق.

۲۴- نقد الرجال للتفرشی: ۲/ ۶۹. بتحقیق مؤسسه آل البیت علیهم السّلام لإحیاء التراث ط قم عام ۱۴۱۸ ه.

ص: ۲۸

۲۵- خاتمه مستدرک الوسائل بتحقيق مؤسسه آل البيت عليهم السّلام لإحياء التراث ط قم عام ۱۴۱۶ ه ج) ص ۴۰۳- ۴۰۹.

۲۶- الحقائق الراهنه للمحقق الطهرانى: ۵۳. ط قم مصوّره بلا تاريخ.

ص: ۲۹

نماذج مصوّره من النسخ الخطّيه

بدايه نسخه أ

ص: ۳۰

نهایه نسخه أ

ص: ۳۱

بدایه نسخه ب

ص: ۳۲

نهایه نسخه ب

ص: ۳۳

بدایه نسخه ج

ص: ۳۴

نهایه نسخه ج

ص: ۳۵

بدایه نسخه د

ص: ۳۶

نهایه نسخه د

ص: ۳۷

بدايه نسخه ه

ص: ۳۸

نهایه نسخه ه

ص: ۳۹

بدایه نسخه ط

ص: ۴۰

نهایه نسخه ط

ص: ۴۱

تهـذیب الوصـول الی علم الاـصول للعلّامه الحلّی جمـال الـدّین أبی منصور الحسن بن یوسف بن المطهّر ۶۴۸- ۷۲۶ ه تحقیق السّـیّد محمّد حسین الرّضویّ الکشمیری

ص: ۴۲

ص: ۴۳

[مقدمه المصنف]

بسم اللّه الرحمن الرحيم(۱)

الحمد للّه رافع درجات العارفين(۲) إلى ذروه العلاء، و مهبط منازل الجاهلين إلى أسفل درك الشقاء، و مفضّل مداد العلماء على دماء الشهداء؛ إذ بأنوار مصابيح أفكارهم تنجلى(۳) غياهب الظلماء، و بنتائج أبكار أذهانهم تنكشف جلابيب الغماء، أحمده على ترادف الآلاء، و تواتر النعماء(۴)، و صلّى اللّه على سيد الأنبياء(۵)(۶) محمّد المصطفى و عترته الأئمّه الأتقياء.

أمّا بعد(۷): فهذا كتاب(۸) تهذيب الوصول إلى علم الاصول، حررت فيه

۱- زاد فى ب:(توكلت على الموفّق).

۲- فى د:(العالمين). و اشير فى الهامش إلى نسخه:(العارفين).

۳- فى أ:(تجلى).

۴- فى د:(تواتر الآلاء و ترادف النعماء).

۵- فى أ:(سيدنا). و فى ب كلتا النسختين.

۶- من هذا الموضع تبدأ نسخه ه لسقوط الورقه الاولى منها.

۷- فى ه:(و بعد).

۸- فى ه:(غايه) بدل:(كتاب).

ص: ۴۴

طرق(۱) الأحکام علی الإجمال، من غیر تطویل و لا إخلال، إجابه لالتماس ولدی(۲) محمّد جعلنی اللّه فداه من کل محذور(۳)، و کساه اللّه تعالی(۴) ثوب السرور فی کل الامور، و أمدّه(۵) بالسعادات(۶) الأبدیه، و أیّده(۷) بالعنایات الأزلیّه، بمحمّد و آله الطاهرین.

و رتبت هذا الکتاب علی مقاصد:

۱- فی ط:(طریق).

۲- زاد فی ه:(العزیز).

۳- فی أ:(سوء) بدل:(محذور).

۴- لم یرد فی د لفظ الجلاله.

۵- زاد فی ه لفظ الجلاله.

۶- فی ط:(بالسعاده).

۷- زاد فی ه لفظ الجلاله.

ص: ۴۵

المقصد الأوّل فی المقدّمات و فیه فصول

اشاره

ص: ۴۶

ص: ۴۷

الأوّل: فی مباحث مهمه

تصور المرکب یستلزم تصور مفرداته، لا مطلقا، بل من حیث(۱) هی صالحه للترکیب.

فالاصول لغه: ما یبنی علیها غیرها(۲).

و عرفا: الأدله.

و الفقه(۳) لغه: الفهم.

و عرفا: العلم بالأحکام الشرعیه الفرعیه المستدل علی أعیانها، بحیث(۴) لا یعلم کونها من الدین ضروره.

فخرج: العلم بالذوات، و بالأحکام العقلیه، و کون الإجماع و خبر الواحد و نظائرهما حجه، و علم(۵) المقلّد، و الاصول الضروریه کالصلاه و الزکاه.

و ظنیه الطریق لا تنافی علمیه الحکم.

و لیس المراد العلم بالجمیع فعلا، بل قوه قریبه منه(۶).

۱- فی أ:(جهه) بدل:(حیث).

۲- فی ط:(علیه غیره).

۳- لم یرد فی ه:(و الفقه).

۴- لم یرد فی ه:(بحیث).

۵- لم یرد فی ه:(و علم).

۶- لم یرد فی ه:(منه).

ص: ۴۸

و إضافه اسم المعنی تفید اختصاصه(۱) بالمضاف إلیه، فاصول(۲) الفقه:

مجموع طرق(۳) الفقه علی الإجمال، و کیفیه الاستدلال بها، و کیفیه حال المستدل بها.

و رسمه- باعتبار العلمیّه-: العلم بالقواعد التی تستنبط(۴) منها(۵) الأحکام الشرعیه الفرعیه.

و معرفته واجبه علی الکفایه، لتوقف العلم بالأحکام الواجبه کذلک علیه.

و مرتبته: بعد علم الکلام، و اللغه، و النحو، و التصریف(۶).

و غایته: معرفه أحکام اللّه تعالی، لتحصیل(۷) السعاده(۸) الأبدیه بامتثالها(۹).

و مبادئه التصدیقیه: من الکلام و اللغه و النحو.

و(۱۰) التصوریه: من الأحکام.

و موضوعه: طرق الفقه علی الإجمال.

و مسائله: المطالب المثبته فیه.

۱- فی د:(اختصاص المضاف)، و فی ه:(اختصاص) بدل:(اختصاصه).

۲- فی أ:(و اصول).

۳- لم ترد فی ه:(طرق).

۴- فی ه:(یتوصل).

۵- فی أ، د:(بها).

۶- کلمه:(و التصریف) زیاده من ج، ط.

۷- فی ب، ه:(لیحصل).

۸- فی ه:(السعادات).

۹- فی د:(لامتثالها).

۱۰- زاد فی ه:(المبادئ).

ص: ۴۹

و الدليل: ما تفيد معرفته العلم بشی ء آخر، إثباتا أو نفيا.

و الأماره: ما تفيد(۱) ظنه.

و العلم: لا يحدّ، و إلّا جاء الدور.

و النظر: ترتب امور ذهنيه ليتوصل بها إلى أمر(۲) آخر.

و الظن: اعتقاد راجح يجوز معه النقيض.

و مرجوحه: الوهم.

و الشک: سلب الاعتقادين.

و الجهل البسيط: عدم العلم.

و المركب: كذلک مع اعتقاده.

و اعتقاد الرجحان: جنس للاعتقاد(۳) الراجح الخالی عن الجزم.

و يستجمع العلم الجزم و المطابقه و الثبات. و لا ينتقض(۴) بالعاديات، لحصول الجزم و إمكان النقيض باعتبارين.

۱- عباره:(ما تفيد) زياده من ط.

۲- كلمه:(أمر) زياده من ط.

۳- فی أ:(الاعتقاد).

۴- فی ب، ه:(ينقض).

ص: ۵۰

الفصل الثانی: فی الحکم الشرعی

الحکم: خطاب الشرع(۱) المتعلق بأفعال المکلفین بالاقتضاء، أو التخییر، أو الوضع.

و الاقتضاء(۲): قد یکون للوجود مع المنع من(۳) النقیض(۴)، فیکون وجوبا.

و لا معه، فیکون ندبا.

و قد یکون للعدم مع المنع من النقیض، فیکون حراما.

و لا معه، فیکون مکروها.

و التخییر: الإباحه(۵).

و الوضع: الحکم(۶) علی الوصف بکونه شرطا، أو سببا، أو مانعا. و ربّما رجع(۷) بنوع من الاعتبار إلی الأوّل.

و الواجب: ما یذم تارکه. و لا یرد المخیّر، و الموسّع، و الکفایه، لأن الواجب فی

۱- فی ط:(الخطاب الشرعی).

۲- فی ط:(فالاقتضاء).

۳- فی ط:(عن).

۴- فی أ:(النقیضین).

۵- فی أ:(للإباحه).

۶- فی أ، ب، د، ط:(کالحکم).

۷- فی ه:(یرجع).

ص: ۵۱

المخیّر و الموسّع الأمر(۱) الکلی، و فی الکفایه فعل کل واحد یقوم مقام الآخر(۲)، فکأنّ التارک فاعل(۳)، أو یزاد فی الحدّ(۴) (لا إلی بدل).

و یرادفه الفرض، و المحتوم، و اللازم.

و المحظور: هو(۵) الذی یذم فاعله.

و یرادفه الحرام، و المزجور عنه، و المعصیه، و الذنب، و القبیح.

و المندوب: هو الراجح فعله مع جواز ترکه.

و هو المرغب فیه، و النافله، و المستحب، و التطوع(۶)، و السنه، و الإحسان(۷).

و أمّا المباح: فهو ما تساوی وجوده و عدمه.

و هو الجائز، و الحلال، و المطلق(۸).

و المکروه: هو الراجح ترکه، و لا عقاب علی فعله.

و یطلق علی الحرام و ترک الأولی بالاشتراک.

۱- لم ترد فی أ، ج:(الأمر).

۲- فی أ، د:(یقوم فعل کل واحد مقام الآخر).

۳- فی أ، ب:(فکان التارک فاعلا).

۴- فی د:(التعریف) بدل:(الحدّ).

۵- فی د:(و هو).

۶- فی أ:(المتطوع).

۷- فی د:(الإحسان و السنه).

۸- فی أ، ج، د:(الطلق).

ص: ۵۲

الفصل الثالث: فی تقسیم الفعل

و هو علی وجوه:

الأوّل: الفعل قد یوصف بالصحه، و هو فی العبادات(۱) ما وافق الشریعه(۲)، و عند الفقهاء ما أسقط القضاء، فصلاه من ظن الطهاره صحیحه علی الأوّل خاصه(۳)، و فی العقود ما(۴) ترتب(۵) أثر السبب علیه.

و قد یوصف بالبطلان، و هو ما قابل الاعتبارین، و هو یرادف(۶) الفاسد، خلافا للحنفیه حیث جعلوا الفاسد مختصا بالمنعقد بأصله دون وصفه، کالربا المشروع من حیث إنه بیع، الممنوع من حیث الزیاده(۷).

الثانی: الفعل قد یکون حسنا، و هو ما للفاعل القادر علیه(۸) العالم به أن یفعله، أو الذی لم یکن علی صفه تؤثر فی استحقاق الذم.

۱- من قوله:(المخیر و الموسع و الکفایه) إلی هذا الموضع ساقط من ه.

۲- سواء أوجب القضاء أم لم یجب، هذا هو المراد بالصحه فی اصطلاح المتکلمین، کما جاء فی: المحصول: ۱/ ۱۱۲.

۳- فی ج:(دون الثانی) بدل:(خاصه).

۴- لم ترد فی أ، ب، ج:(ما).

۵- فی ه:(یترتب).

۶- فی ط:(مرادف).

۷- اصول السرخسی: ۱/ ۸۹- ۹۱، المحصول: ۱/ ۱۱۲، الإحکام: ۱/ ۱۱۳.

۸- فی ب:(علیها).

ص: ۵۳

و قد یکون قبیحا، و هو الذی لیس له فعله، أو الذی علی صفه لها تأثیر فی استحقاق الذم.

و هو(۱) قول، أو فعل، أو ترک قول، أو ترک فعل ینبئ عن اتضاع حال(۲) الغیر.

و الحق أنهما عقلیان، خلافا للأشاعره(۳)، للعلم الضروری بقبح الظلم و الکذب الضار و الجهل، و حسن الصدق النافع و الإحسان و العلم، و لهذا یحکم به من لا یتدین بالشرائع، و لأنه لو لا ذلک لصح(۴) إظهار المعجز(۵) علی ید الکاذب، فیمتنع العلم بصدق المحق، فتنتفی فائده النبوّه(۶)، و لجاز الکذب علیه(۷) تعالی، فینتفی الوثوق بوعده و وعیده، فتنتفی فائده التکلیف، و لأنه یؤدی إلی إفحام الأنبیاء، و لأنا نعلم قطعا اختیار العاقل الصدق لو خیّر بینه و بین الکذب مع تساویهما(۸) من کل جهه.

احتجوا ب: أن أفعال العباد اضطراریه، فینتفی الحسن و القبح العقلیان، و ب:

۱- أی: الذم.

۲- لم ترد فی أ، ه، ط:(حال).

۳- اصول السرخسی: ۱/ ۶۰، المستصفی: ۱/ ۶۹- ۷۴، المنخول: ۸، المحصول: ۱/ ۱۲۳- ۱۲۴، الإحکام: ۱/ ۷۲، المنتهی: ۲۹.

۴- فی ط:(یصح).

۵- فی ط:(المعجزه).

۶- فی ب:(البعثه) بدل:(النبوّه).

۷- فی ج:(علی اللّه) بدل:(علیه).

۸- زاد فی هامش ه:(فی حقّه).

ص: ۵۴

قوله(۱) تعالی وَ ما کُنَّا مُعَذِّبِینَ حَتَّی نَبْعَثَ رَسُولًا(۲)(۳).

و الجواب: المنع من صغری القیاس، و قد کذّبناها فی کتبنا الکلامیه(۴)، و السمع متأول بما ذکرناه فی(۵) نهایه الوصول(۶).

تذنیبان

الأوّل: لو لم یجب شکر المنعم عقلا بالضروره لم تجب المعرفه، لعدم الفرق بینهما عقلا، و التالی(۷) باطل، و إلّا لزم إفحام الأنبیاء؛ فالمقدم مثله، و لأنه معلوم بالضروره للعقلاء، و لأنه دافع للخوف.

احتجت الأشاعره ب: أن الوجوب لا لفائده عبث، و الفائده إن کانت عاجله فهی منتفیه(۸)، لأن العاجل التعب، و إن کانت آجله أمکن إیصالها(۹) بدونه، فکان

۱- فی أ، د، ه:(لقوله).

۲- الإسراء/ ۱۵.

۳- المحصول: ۱/ ۱۲۴- ۱۲۵، المنتهی: ۲۹- ۳۱.

۴- انظر: کشف المراد: ۶۸- ۸۱.

۵- زاد فی ب:(کتاب).

۶- و ما أجاب به فی نهایه الوصول: ورقه(۱۲- أ) من نسخه مخطوطه بمکتبه(مرعشی نجفی) العامّه بقم، محفوظه فیها برقم(۱۳۵۶)، هو: أنّ المراد(و ما کنّا معذّبین) بالأوامر السمعیه، أو یجعل الرسول إشاره إلی العقل.

۷- فی ط:(الثانی).

۸- فی أ، د، ه:(منفیه).

۹- زاد فی ه:(أیضا).

ص: ۵۵

عبثا(۱).

و الجواب: لم لا یجب لکونه شکرا؟! و لا(۲) یستلزم فائده اخری، و إلّا لزم التسلسل. أو: لم لا تکون الفائده آجله و لا یمکن إیصالها علی وجه الاستحقاق بدون الشکر.

الثانی: ذهبت جماعه من الإمامیه(۳) و معتزله بغداد إلی تحریم الأشیاء التی لیست اضطراریه قبل ورود الشرع، و ذهبت معتزله البصره إلی أنها علی الإباحه، و توقف الأشعری(۴)(۵).

و الحق الثانی(۶)، لأنها(۷) منفعه خالیه عن أمارات المفسده، و لا ضرر علی

۱- المستصفی: ۱/ ۷۵، المحصول: ۱/ ۱۴۸، المنتهی: ۳۱.

۲- فی ب، د، ه:(فلا).

۳- عدّه الاصول: ۲/ ۷۴۲، معارج الاصول: ۲۰۳.

۴- هو: علی بن إسماعیل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصحابی أبی موسی الأشعری: مؤسس مذهب الأشاعره، کان من المجتهدین المتکلمین. ولد فی البصره سنه ۲۶۰ ه، و تلقّی مذهب المعتزله و تقدّم فیهم، ثمّ رجع و جاهر بخلافهم. توفی ببغداد سنه ۳۲۴ ه بلغت مصنفاته ثلاثمائه کتاب، منها:(خلق الأعمال) و(الإبانه عن اصول الدیانه) و(الرد علی ابن الراوندی) و(استحسان الخوض فی الکلام). راجع: الأعلام للزرکلی: ۴/ ۲۶۳.

۵- المعتمد: ۲/ ۳۱۵، عدّه الاصول: ۲/ ۷۴۲، التبصره ۵۳۲- ۵۳۳، المستصفی: ۱/ ۷۷، المحصول: ۱/ ۱۵۸- ۱۵۹، روضه الناضر: ۴۱- ۴۲، الإحکام: ۱/ ۸۱، لکنّه جعل مذهب الأشاعره النفی.

۶- و هو ما اختاره السید المرتضی فی: الذریعه ۲/ ۸۰۹، و المحقق الحلّی فی: معارج الاصول:

۷- فی ه:(لنا أنّها).

ص: ۵۶

المالك بتناولها(۱)، فوجب حسنه، كالاستظلال بحائط الغير(۲).

احتج المانع ب: أنه تصرف فى مال الغير بغير إذنه، فكان حراما(۳).

و الجواب(۴): الإذن معلوم عقلا، كالاستظلال.

الثالث: الفعل قد يكون مجزيا، بمعنى أنّ الإتيان به كاف فى سقوط التعبد به، و إنّما يحصل ذلك لو أتى المكلف به مستجمعا لجميع الامور المعتبره فيه شرعا.

و قد لا يكون كذلك، إذا لم يوقعه المكلف على وجهه المطلوب منه.

و إنما يصح وصف الفعل بالإجزاء إذا أمكن وقوعه على وجهين(۵) أو على جهات، أمّا ما لا يقع إلّا على وجه واحد، كالمعرفه، فلا يصح وصفه به.

الرابع: الواجب إن اتى به فى وقته سمّى الإتيان به(۶) أداء، و إن كان بعد وقته الموسّع أو المضيّق سمّى قضاء، و إن فعل ثانيا فى وقته، لوقوع الأوّل على نوع من الخلل، سمّى إعاده.

و قد يعصى المكلف إذا أخّر الموسّع عن الوقت الذى يغلب على ظنه أنه لو

۱- لم ترد فى أ، ب، د:(بتناولها). و فى ه:(فى تناولها).

۲- فى ب:(آخر) بدل:(الغير).

۳- راجع المصادر السابقه.

۴- فى أ، ج، د:(جوابه).

۵- فى ب:(جهتين خ ل).

۶- لم ترد فى أ، ب، ج:(به).

ص: ۵۷

لم یفعله(۱) مات فیه(۲)، فلو أخّره و عاش؟ قال القاضی(۳): یصیر قضاء(۴). و لیس بمعتمد، لظهور بطلان ظنه(۵).

و لو أخّره(۶) مع غلبه ظن(۷) السلامه فمات فجأه، لم یعص.

ثمّ إنّ(۸) القضاء إنّما یثبت عند وجود سبب وجوب الأداء مع عدم الأداء، إمّا مع وجوبه و ترکه کتارک(۹) الصلاه حتی یخرج الوقت، أو مع عدم الوجوب(۱۰) لامتناعه عقلا کالنائم، أو شرعا کالحائض، أو لا لامتناعه کالمسافر إذا علم(۱۱) القدوم قبل الزوال، و المریض إذا علم برأه قبل الزوال.

الخامس: الفعل قد یکون عزیمه، و هو ما جاز فعله لا مع قیام المقتضی

۱- زاد فی د، ه:(فی الحال).

۲- کذا فی ب، و فی سائر النسخ:(فات وقته).

۳- هو: محمّد بن الطیّب بن محمّد بن جعفر، القاضی الباقلّانی، أبو بکر؛ من کبار علماء الکلام انتهت إلیه الرئاسه فی مذهب الأشاعره. ولد فی البصره عام ۳۳۸ ه، و سکن بغداد فتوفی فیها عام ۴۰۳ ه. وجهه عضد الدوله سفیرا عنه إلی ملک الروم، فجرت له فی القسطنطینیه مناظرات مع علماء النصرانیه بین یدی ملکها. له مصنّفات عدیده منها:(إعجاز القرآن) و(الإنصاف) و(التمهید فی الرد علی الملحده و المعطّله و الخوارج المعتزله): الأعلام: ۶/ ۱۷۶.

۴- حکاه عنه الآمدی فی: الإحکام: ۱/ ۹۵، و ابن الحاجب، فی: المنتهی: ۳۶.

۵- زاد فی ه:(احتج القاضی بأنّه لو لا التضییق لما عصی بالتأخیر).

۶- کذا فی ب، و فی سائر النسخ:(أخّر).

۷- لم ترد فی أ، ب:(ظنّ). و فی ط:(ظنّه).

۸- لم ترد فی أ، د، ه:(إنّ).

۹- فی ب:(کترک).

۱۰- فی ج:(وجوبه).

۱۱- فی ط:(عرف).

ص: ۵۸

للمنع، أو رخصه و هو الجائز معه(۱)، فمباح الأصل لیس رخصه(۲)، و تناول المیته رخصه، و قد تجب الرخصه کالتناول عند خوف الهلاک.

۱- زاد فی د:(فعله).

۲- فی د:(برخصه).

ص: ۵۹

المقصد الثّانی فی اللّغات و فیه فصول

اشاره

ص: ۶۰

ص: ۶۱

الأوّل: فی الواضع

ذهب عبّاد بن سلیمان(۱) إلی أنّ اللفظ یدل علی المعنی لذاته، لاستحاله ترجیح بعض الألفاظ بمعناه من غیر(۲) مرجّح(۳).

و أطبق المحققون علی بطلانه، و المخصّص إمّا إراده المختار، أو سبق المعنی حال(۴) خطور اللفظ.

ثمّ اختلفوا:

فالأشعری و ابن فورک(۵) علی أنها توقیفیه، لقوله تعالی وَ عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْماءَ

۱- عباره:(بن سلیمان) زیاده من ط. و هو: الصیمری: من الطبقه السابعه من المعتزله، کان من أصحاب عمرو الفوطی. ربّما تکون وفاته فی حدود سنه ۲۵۰ ه. یقول أبو الحسین الملطی عنه:« ملأ الأرض کتبا و خلافا و خرج عن حدّ الاعتزال إلی الکفر و الزندقه». کذا ذکر الدکتور العلوانی فی هامش: المحصول: ۱/ ۱۸۱.

۲- فی ط:(دون) بدل:(غیر).

۳- المحصول: ۱/ ۱۸۱، ۱۸۳.

۴- فی ج:(عند) بدل(حال).

۵- هو: محمّد بن الحسن بن فورک الأنصاری الأصبهانی، أبو بکر؛ واعظ عالم بالاصول و الکلام، من فقهاء الشافعیه، سمع بالبصره و بغداد، و حدّث بنیسابور و بنی فیها مدرسه، توفی علی مقربه منها عام ۴۰۶ ه فنقل إلیها. و فی النجوم الزاهره: قتله محمود بن سبکتکین بالسم لقوله: کان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله رسولا فی حیاته فقط، و أنّ روحه قد بطل و تلاشی. له کتب کثیره، منها:(مشکل الحدیث و غریبه). راجع: الأعلام للزرکلی: ۶/ ۸۳.

ص: ۶۲

کُلَّها(۱) و قوله تعالی وَ اخْتِلافُ أَلْسِنَتِکُمْ(۲) و لیس المراد الجارحه المخصوصه، للاتفاق فیها، بل ما یصدر عنها تسمیه للمسبب باسم السبب، و لافتقار الاصطلاح إلی مثله فیتسلسل(۳).

و أبو هاشم(۴) علی أنها اصطلاحیه، لقوله تعالی وَ ما أَرْسَلْنا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسانِ قَوْمِهِ(۵)، دلّ علی سبق اللغه علی الرسول السابق علی التوقیف(۶).

و الاعتراض(۷): لم لا- یجوز حمل التعلیم علی الإلهام باحتیاجه إلی هذه الألفاظ أو الإقدار علی وضعها، أو حمل الأسماء علی الصفات مثل کون الفرس للرکوب و الثور للحرث لأنها علامات، أو علّمه ما اصطلح علیه غیره؟! و لیس حمل الألسنه علی اللغات أولی من حملها علی الإقدار علیها، مع تساویهما فی کونهما آیه. و الاصطلاح قد یعلم بالقرائن کالأطفال من غیر تسلسل، و نمنع توقف التوقیف

۱- البقره/ ۳۱.

۲- الروم/ ۲۲.

۳- المحصول: ۱/ ۱۸۱، ۱۸۴- ۱۸۷، روضه الناضر: ۱۵۱، الإحکام: ۱/ ۶۷، المنتهی: ۲۸.

۴- هو: عبد السلام بن محمّد بن عبد الوهّاب الجبّائی- نسبه علی غیر قیاس إلی(جبّا) من قری البصره- من أبناء أبان مولی عثمان: عالم بالکلام، هو و أبوه- أبو علی- من کبار المعتزله. له آراء انفرد بها. و تبعته فرقه سمّیت(البهشمیه) نسبه إلی کنیته(أبی هاشم). ولد فی عام ۲۴۷ ه و توفی سنه ۳۲۱ ه. له مصنّفات، منها:(الشامل) فی الفقه، و(تذکره العالم) و(العدّه) فی اصول الفقه. راجع: الأعلام للزرکلی: ۴/ ۷.

۵- إبراهیم/ ۴.

۶- المحصول: ۱/ ۱۸۲، ۱۸۷، الإحکام: ۱/ ۶۷، المنتهی: ۲۸- ۲۹.

۷- فی ب، ه:(الجواب) بدل:(الاعتراض).

ص: ۶۳

علی البعثه، لجواز حصوله بالإلهام أو بخلق علم ضروری أو(۱) أصوات فی أجسام جمادیه.

الفصل الثانی: فی الموضوع له

کل معنی تشتد الحاجه إلی التعبیر عنه وجب فی الحکمه وضع لفظ بإزائه، لوجود(۲) القدره و الداعی و انتفاء الصارف.

و ما عداه لا یجب، و إلّا لزم وضع(۳) ما لا یتناهی من الألفاظ، و لأنّ أنواع الروائح و مراتب الاشتداد لم یوضع لها ألفاظ بخصوصیاتها، و لا یجوز وضع الظاهر بإزاء الخفی.

و لیس القصد بوضع(۴) المفرد إفاده معناه، لتقدمها علیه، بل التمکن من ترکیب المعانی بواسطه ترکیب الألفاظ.

و اللفظ یدل علی المعنی الخارجی بواسطه الذهنی، لتغایر الألفاظ عند تغایر التخیلات للشخص المتحد فی الحقیقه.

و معرفه الوضع مستفاده من النقل المتواتر أو الآحاد أو المرکب من النقلین،

۱- عباره:(علم ضروری أو) زیاده من ط.

۲- زاد فی ط فی جدول الخطأ و الصواب:(الضروره و).

۳- کلمه:(وضع) زیاده من ط.

۴- فی ب:(من وضع).

ص: ۶۴

کالاستثناء من الجمع(۱)، و کون الاستثناء إخراجا(۲).

الفصل الثالث: فی تقسیم الألفاظ و هو من وجوه:

الأوّل: اللفظ یدل علی المعنی بتوسط وضعه له مطابقه، و بتوسط دخوله فیما وضع له تضمنا، و بتوسط لزومه له ذهنا التزاما.

و الدال بالمطابقه مفرد إن لم یقصد بجزئه الدلاله علی جزء معناه حین هو جزء، و مرکب إن قصد.

و المفرد جزئی إن منع نفس تصوره(۳) من(۴) الشرکه(۵)، و کلی إن لم یمنع.

و الکلی إمّا أن یکون(۶) نفس المـاهیه، أو داخلا فیها إمّا جنسا أو فصـلا، أو خارجا عنها إمّا خاصه أو عرضا عاما، و الخارج إمّا لازم للماهیه أو للوجود أو مفارق، و المفارق إمّا سریع المفارقه أو بطیئها، و سهل الزوال أو عسره.

الثانی: اللفظ إن لم یستقل بالدلاله علی معناه فهو الأداه، و إن استقل فهو

۱- فی ط:(الجمیع).

۲- فی ط:(خارجا).

۳- فی أ:(تصور معناه).

۴- زاد فی أ، ب:(وقوع).

۵- زاد فی أ:(فیه).

۶- لم ترد فی أ، د، ط:(أن یکون).

ص: ۶۵

الفعل إن دل بصیغته علی الزمان المعین، و إلّا فهو الاسم.

الثالث: اللفظ و المعنی إن اتحدا فهو العلم، و المضمر إن تشخص المعنی، و المتواطئ إن تساوت أفراده(۱)، و المشکک إن اختلفت بالأولویه و الأقدمیه و الأشدّیه و مقابلاتها.

و إن تکثّرا فهی المتباینه، سواء تعاند(۲) الموضوعان کالضدّین، أو لا کالذات و الصفه.

و إن اتحد المعنی خاصه فهی المترادفه.

و إن اتحد اللفظ خاصه فهو المشترک إن وضع لهما معا بالنسبه إلی کل واحد منهما، و المجمل بالنسبه إلیهما معا، و الحقیقه و المجاز إن وضع لأحدهما ثمّ استعمل فی الثانی إن لم یغلب فیه، و إلّا فهو المنقول اللغوی أو الشرعی أو العرفی إن غلب و کان النقل لمناسبه، و المرتجل إن لم یکن لمناسبه.

الرابع: اللفظ المفید إن لم یحتمل غیر معناه فهو النص، و هو الراجح المانع من النقیض، و إن احتمل و کان راجحا فهو الظاهر، و المشترک بینهما(۳)- و هو مطلق الرجحان- المحکم. و إن تساویا فهو المجمل، و مرجوح الظاهر المؤول، و المشترک بینه و بین المجمل- و هو نفی الرجحان- المتشابه(۴).

الخامس: اللفظ المرکّب إن کان تاما و دلّ علی طلب الفعل دلاله أولیه فهو

۱- زاد فی ج:(فیه).

۲- فی ب:(تغایر).

۳- لم ترد فی أ، ب، ج:(بینهما).

۴- فی العباره اختصار، و انظر التفصیل فی: المحصول: ۱/ ۲۰۴.

ص: ۶۶

الأمر إن قارن الاستعلاء، و الالتماس إن قارن التساوی، و السؤال و الدعاء إن قارن الخضوع، و إلّا فهو التنبیه إن لم یحتمل الصدق و الکذب، و هو جنس للتمنی و التّرجی و التعجب و القسم و النداء و العرض، و إن احتملهما فهو القضیه و الخبر و القول الجازم.

و إن لم یکن تاما فهو إمّا تقییدی و هو المرکب من الموصوف و الصفه، أو غیر تقییدی و هو المرکب من اسم و أداه أو کلمه(۱) و أداه أو من غیرهما.

السادس: اللفظ المفرد قد یکون مدلوله لفظا إمّا مفردا دالا علی معنی، کالکلمه الداله علی الاسم الدال علی المعنی، أو غیر دال، کالحرف المعجم الدال علی کل واحد من الحروف التی لا تفید شیئا.

و إمّا مرکبا کالخبر(۲) و القضیه.

۱- زاد فی أ، ب، د:(من).

۲- فی ب:(من الخبر).

ص: ۶۷

الفصل الرابع: فی الأسماء المشتقه

الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل، تدور فی تصاریفه حروف ذلک الأصل، و هو إمّا بالزیاده أو النقصان أو بهما، إمّا فی الحروف أو الحرکات أو هما، فالأقسام خمسه عشر:

الأوّل: زیاده الحرکه [فقط](۱)، نحو (طلب) من (الطلب) فإنّ حرکه البناء کالجزء، بخلاف حرکه الإعراب العارضه.

الثانی: زیاده الحرف فقط، نحو (کاذب) من (الکذب).

الثالث: زیادتهما معا، نحو (طالب) من (الطلب) زیدت الألف، و حرکه الباء البنائیه.

الرابع: نقصان الحرکه فقط، نحو (حذر) من (حذر) نقصت حرکه البناء.

الخامس: نقصان الحرف فقط، نحو (خف) من (الخوف).

السادس: نقصانهما معا، نحو (عد) من (العده) نقصت الهاء التی هی عوض من الواو و حرکه الدال.

السابع: نقصان الحرکه مع زیادتها، نحو (کرم) من (الکرم) نقصت الفتحه، و زیدت الضمه.

الثامن: نقصان الحرکه مع زیاده الحرف، نحو (علیم) من (علم) نقصت حرکه المیم، و زیدت الیاء.

۱- ما بین المعقوفتین إضافه منّا لیتحد اسلوب الکلام مع الأقسام اللاحقه.

ص: ۶۸

التاسع: نقصان الحرکه مع زیادتهما، نحو (اضرب) من (الضرب) نقصت حرکه الضاد، و زیدت الهمزه متحرکه و کسره الراء.

العاشر: نقصان الحرف مع زیادته، نحو (دیّان) من (الدیانه) نقصت التاء، و زیدت یاء ساکنه.

الحادی عشر: نقصان الحرف مع زیاده الحرکه، نحو (ثبت) من (الثبات) نقصت الألف، و زیدت فتحه التاء(۱).

الثانی عشر: نقصان الحرف مع زیادتهما، نحو (خاف) من (الخوف) نقصت الواو و زیدت الألف و فتحه الفاء.

الثالث عشر: نقصانهما مع زیادتهما معا، نحو (ارم) من (الرمی) زیدت الألف متحرکه و کسره المیم، و نقصت الیاء و فتحه الراء.

الرابع عشر: نقصانهما معا مع زیاده الحرکه، نحو (عد) من (الوعد) نقصت الواو متحرکه، و زیدت کسره العین.

الخامس عشر: نقصانهما معا مع زیاده الحرف، نحو (کالّ) من (الکلال) نقصت الألف التی بین اللامین، و حرکه اللام الاولی و ادغمت فی الثانیه، و زیدت الألف بعد الکاف.

و لا یشترط قیام المعنی بما صدق علیه الاشتقاق، فإنّ (الضارب) یصدق علی ذات و الضرب قائم بغیرها.

و لا یشترط بقاء المعنی(۲) فی الصدق، فإنّ من انقضی منه(۳) الضرب یصدق

۱- فی النسخ:(للبناء).

۲- فی أ، ب، د:(البقاء) بدل:(بقاء المعنی).

۳- کذا ورد فی النسخ، و الظاهر أنّ الصواب التعدیه ب(عن).

ص: ۶۹

علیه أنّه ضارب، لأنّ المراد من حصل له الضرب، و هو قدر مشترک بین الحال و الماضی، و للإجماع من النحاه علی أنّ اسم الفاعل بمعنی الماضی لا یعمل(۱)، و لصدق (المتکلم) و (المخبر) و (المؤمن) علی النائم(۲)، و قولنا: (لیس بضارب الآن) لا یدل علی النفی الکلی، و المنع الشرعی من(۳) إطلاق (الکافر) للمؤمن بعده لا یقتضی المنع اللغوی.

و لا یجب الاشتقاق مع قیام المعنی بالذات، فإنّ أنواع الروائح لم یشتق لمحالّها أسماء منها.

و مفهوم المشتق شی ء ما له المشتق منه من غیر دلاله علی خصوصیه الشی ء.

الفصل الخامس: فی المترادف

و وقوعه فی مثل(۴) (أسد) و (سبع) و غیرهما یدل علی جوازه، و لإمکان أن تضع قبیله لفظا للمعنی الذی وضعت له القبیله الاخری لفظا آخر، و الباعث علیه من واضع واحد التسهیل و القدره علی الفصاحه، و لقیام الوزن بأحد اللفظین دون الآخر، و کذا السجع و القلب و التجانس و غیرها.

۱- حکی ذلک الفخر الرازی، فی: المحصول: ۱/ ۲۴۲.

۲- فی أ، د، ط:(للنائم).

۳- فی أ، ب، ج، د، ه:(فی) بدل:(من).

۴- فی أ، ب، ج، د، ه:(نحو) بدل:(مثل).

ص: ۷۰

و یمکن إفراده بخلاف التابع.

و المؤکّد یفید التقویه لا أصل المعنی.

و الحدّ یدل علی علل الشی ء المغایره له.

و یمکن إقامه کل واحد(۱) من المترادفین مقام صاحبه(۲)، لأنّ الترکیب من عوارض المعانی(۳).

الفصل السادس: فی الاشتراک و فیه مباحث:

[البحث] الأوّل:

المشترک هو اللفظ الموضوع لحقیقتین فما زاد، وضعا أوّلا من حیث هما کذلک.

فخرج المترادف ب (تعدد الحقیقه)، و خرج ب (الوضع الأوّل لهما) المجاز، و (من حیث هما کذلک) خرج به المتواطئ المتناول للمختلفین لا من حیث الاختلاف.

و وجوده دال علی جوازه، و لإمکان وقوعه من القبیلتین أو من القبیله الواحده، و تکون الفائده الإجمالیه موجوده و إن انتفت التفصیلیه کما فی أسماء الأجناس.

۱- کلمه:(واحد) زیاده من ط.

۲- فی ه:(الآخر) بدل:(صاحبه)

۳- فی ج، ه:(المعنی).

ص: ۷۱

و احتجاج النفاه بالإخلال بالفهم(۱)- علی تقدیره- ضعیف، لأنّ مع القرینه لا إخلال، و لأنّ الفائده الإجمالیه موجوده.

البحث الثانی: فی أقسامه

مفهوما اللفظ قد یتباینان، کالحیض و الطهر، و السواد و البیاض، و قد یتوافقان:

إمّا بأن یکون أحدهما جزء من الآخر ک (الممکن) المشترک بین العام و الخاص، أو یکون أحدهما صفه للآخر ک (الأسود) المسمّی به، ثمّ إطلاق الأسود علی هذا الشخص و علی القار بالتواطؤ إن قصد اللون، و بالاشتراک إن قصد اللقب.

و منع بعضهم من(۲) اشتراک اللفظ بین عدم الشی ء و وجوده(۳)، لأنّ الفائده مشترطه فی الوضع بحیث إذا أطلق اللفظ(۴) استفید منه معنی، و إلّا لکان(۵) عبثا، و مثل هذا لا یتحقق هذا المعنی فیه، لأنّه لا یفید إلّا التردد بین النفی و الإثبات، و هو معلوم لکل أحد(۶).

و هو ممنوع، لجواز وقوعه من واضعین(۷).

۱- المعتمد: ۱/ ۱۷، المحصول: ۱/ ۲۶۳، الإحکام: ۱/ ۲۱- ۲۲، المنتهی: ۱۸.

۲- لم ترد فی أ، ب، ج، ه:(من).

۳- فی ج:(ثبوته) بدل:(وجوده).

۴- کلمه:(اللفظ) زیاده من أ، ب.

۵- فی أ، ب، ه، د:(کان).

۶- و هو الفخر الرازی فی: المحصول: ۱/ ۲۶۷.

۷- فی ج:(القبیلتین).

ص: ۷۲

البحث الثالث: اعلم أنّه لا یجوز استعمال اللفظ(۱) المشترک فی(۲) معانیه إلّا علی سبیل المجاز، لأنّه إن کان موضوعا للمجموع کما هو موضوع للأفراد: فإن ارید المجموع خاصه فهو استعمال فی البعض، و إن ارید(۳) المجموع و الآحاد لزم التناقض، لأنّ إراده الآحاد تقتضی الاکتفاء بکل فرد، و إراده المجموع تقتضی عدم الاکتفاء إلّا به.

و إن لم یکن موضوعا له کان استعماله فیه مجازا، و لا یصار إلیه إلّا بقرینه.

و ذهب القاضی أبو بکر و أبو علی(۴) و عبد الجبار(۵) و الشافعی(۶) إلی جوازه،

۱- کلمه:(اللفظ) لم ترد فی أ، ج، ه.

۲- زاد فی د:(کل).

۳- زاد فی ب، ه:(به).

۴- هو: محمّد بن عبد الوهّاب بن سلام الجبّائی؛ من أئمه المعتزله و رئیس علم الکلام فی عصره و إلیه نسبت الطائفه(الجبائیه). له مقالات و آراء انفرد بها فی المذهب. نسبته إلی(جبّا) من قری البصره، ولد سنه ۲۳۵ ه، و اشتهر فی البصره، و توفی سنه ۳۰۳ ه و دفن ب(جبّا). و ابنه(أبو هاشم) مثله فی الکلام و الاعتزال و الشهره. له(تفسیر) حافل مطوّل. ردّ علیه الأشعری. راجع: الأعلام للزرکلی: ۶/ ۲۵۶.

۵- هو: عبد الجبّار بن أحمد بن عبد الجبّار الهمذانی الأسدآبادی، أبو الحسین: قاض، اصولی، کان شیخ المعتزله فی عصره، و هم یلقبونه بقاضی القضاه و لا یطلقون هذا اللقب علی غیره. ولی القضاء بالری، و مات فیها سنه ۴۱۵ ه. له تصانیف کثیره، منها:(تنزیه القرآن عن المطاعن) و(المجموع المحیط بالتکلیف) و(شرح الاصول الخمسه) و(المغنی فی أبواب التوحید و العدل). راجع: الأعلام للزرکلی: ۳/ ۲۷۳.

۶- هو: محمّد بن إدریس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمی القرشی المطّلبی، أبو عبد اللّه: أحد الأئمه الأربعه عند أهل السنه. و إلیه نسبه الشافعیه کافه. ولد فی غزّه بفلسطین عام ۱۵۰ ه و حمل منها إلی مکّه و هو ابن سنتین. و زار بغداد مرّتین. و قصد مصر سنه- ۱۹۹ ه فتوفی بها سنه ۲۰۴ ه و قبره معروف فی القاهره. أفتی و هو ابن عشرین سنه، له تصانیف کثیره أشهرها(الأمّ) فی الفقه سبع مجلدات و(الرساله) فی اصول الفقه، و(المسند) فی الحدیث. راجع: الأعلام للزرکلی: ۶/ ۲۶.

ص: ۷۳

و حمل اللفظ علیه عنـد التجرد، لقوله تعالی: إِنَّ اللَّهَ وَ مَلائِکَتَهُ یُصَـلُّونَ عَلَی النَّبِیِ(۱) أَ لَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ یَسْـجُدُ لَهُ مَنْ فِی السَّماواتِ وَ مَنْ فِی الْأَرْضِ(۲)، و لأنّ حمله علی البعض تحکّم، و عدم حمله علی شی ء إخراج اللفظ عن الإفاده(۳).

و الجواب: أنّ الخبر محـذوف فی الأوّل، و (السـجود) المراد به الخشوع، و الفائـده موجوده و هی دلاله اللفظ(۴) علی أحدهما(۵) لا بعینه.

البحث الرابع: فی أنّه علی خلاف الأصل، إذ المراد بالذات من وضع الألفاظ(۶) إنّما هو إعلام السامع ما فی ضمیر المتکلم، و قد تتبعه امور أخر مراده بـالعرض، و إنّمـا تحصـل الغایه الـذاتیه عنـد اتحاد الوضع، فإنّه(۷) علی تقـدیر تعـدده تکون نسـبه المعانی إلی اللفظ واحده فلا یتخصص أحدها بالفهم فتنتفی الغایه(۸)، و لأنّ الاشتراک و عدمه لو تساویا لما حصل سبق ما ادعی الوضع فیه دون غیره،

۱- الأحزاب/ ۵۶.

۲- الحج/ ۱۸.

۳- المحصول: ۱/ ۲۶۸- ۲۶۹، ۲۷۱.

۴- فی أ، ب، د، ه:(الدلاله) بدل(دلاله اللفظ).

۵- فی ب:(أحد هذه) بدل:(أحدهما).

۶- فی ب، د:(اللفظ).

۷- فی ج، د:(لأنّه).

۸- فی ط:(الفائده) بدل:(الغایه).

ص: ۷۴

فکان لا یحصل الفهم عند التخاطب.

البحث الخامس: فی وقوعه فی القرآن.

و یدل علیه أنّ (القرء)(۱) وضع للطهر و الحیض معا لا باعتبار أمر مشترک، و (عسعس)(۲) ل: أقبل و أدبر.

احتج المانع ب: أنّ تجرده عن القرینه یناقض الغرض، و مجامعته تستلزم التطویل من غیر فائده(۳).

و الجواب: المنع من المقدمتین، فإنّ الغرض یحصل مع القرینه و(۴) بدونها إذا کان القصد البیان الإجمالی، و الفائده مع القرینه توسیع العباره.

و لقائل أن یقول: یجوز فیما ادعی اشتراکه وضعه لقدر مشترک، أو لأحدهما و تجوزه(۵) فی الآخر ثمّ خفی لکثره الاستعمال.

۱- المراد منه ما فی قوله تعالی\:i:« وَ الْمُطَلَّقاتُ یَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَهَ قُرُوءٍ\»E: البقره/ ۲۲۸.

۲- المراد منه ما فی قوله تعالی\:i:« وَ اللَّیْلِ إِذا عَسْعَسَ\»E: التکویر/ ۱۷.

۳- المحصول: ۱/ ۲۸۳، المنتهی: ۱۹.

۴- فی أ، ب، ج، ط:(أو) بدل العطف بالواو.

۵- فی أ، ب، ج، د، ه:(تجوّز به).

ص: ۷۵

الفصل السابع: فی الحقیقه و المجاز

اشاره

و فیه مباحث:

[البحث] الأوّل:

الحقیقه فعیله من الحق، و هو: الثابت، لأنّه مقابل للباطل، فإن کانت للفاعل فهی(۱) الثابته، و إلّا فهی المثبته.

و المجاز: مفعل من الجواز.

و هما مجازان، فإنّ المراد من (الحقیقه) اللفظ المستعمل فی ما وضع له فی اللغه التی وقعت المخاطبه بها، و المجاز اللفظ المستعمل فی غیر ما وضع له لأجل مناسبته لما وضع له اللفظ.

و أقسام الحقیقه ثلاثه: لغویه، و عرفیه، و شرعیه.

و وجود الأولین ظاهر، فإنّ هنا ألفاظا وضعت لمعان و استعملت فیها، و هو معنی الحقیقه، و للعلماء اصطلاحات لم توضع فی اللغه لما اصطلحت فیه، بحیث إذا اطلقت فهمت دون غیرها ک (الفاعل) عند النحویین، و (القیاس) عند الفقهاء، ثمّ العرف قد یکون عاما ک (الدابه) و خاصا ک (الفاعل).

البحث الثانی: فی الحقیقه الشرعیه

و نعنی بها اللفظ الذی نقله الشارع من موضوعه اللغوی إلی معنی آخر بحیث إذا أطلقه فهم من یتکلم علی اصطلاحه المعنی المنقول إلیه، کالصلاه الموضوعه

۱- لم ترد فی أ، ج، د، ه:(فهی).

ص: ۷۶

فی اللغه للـدعاء و نقلهـا الشارع إلی الأفعال المخصوصه، و الزکاه الموضوعه فی اللغه للنموّ، و فی الشـرع للقـدر المخرج من المال، و الحج الموضوع فی اللغه للقصد، و نقله الشارع إلی المناسک المؤداه فی المشاعر.

و قد طال التشاجر بین الاصولیین فی إثباتها و نفیها، و نحن قد استقصینا الکلام فی ذلک فی نهایه الوصول، و نقول هاهنا:

إن قصـد النافی عدم إراده هذه المعانی شـرعا أو ثبوت إرادتها لغه فهو مکابره، و إن قصـد(۱) أنّها مجازات لغویه(۲) فهو حق، لکنها حقائق شرعیه(۳) لوجود خواص الحقیقه فیهـا، و إنّما جعلناها مجازات لأنّ التقـدیر أنّ العرب لم تضـعها لهـذه المعانی، و إنّما قلنا أنّها لغویه لأنّهـا لو لم تکن عربیه لخرج القرآن عن کونه عربیـا، و التالی باطل، لقوله تعالی: بِلِسانٍ عَرَبِیٍّ مُبِینٍ(۴) و لقوله تعالی: إِنَّا أَنْزَلْناهُ قُرْآناً عَرَبِیًّا(۵).

البحث الثالث: النقل علی خلاف الأصل، عملا بالاستصحاب،

و لأنّ الفهم إنّما یتم مع عدمه، و لتوقفه علی الوضع الأصـلی(۶) و نسـخه و ثبوت الوضع الثانی، فیکون مرجوحا بالنسبه إلی ما یتوقف علیه الوضع الأوّل.

۱- زاد فی أ، ب، ه:(بها).

۲- فی ب:(موضوعه لغه) بدل:(لغویه).

۳- زاد فی ه:(موضوعه).

۴- الشعراء/ ۱۹۵.

۵- یوسف/ ۲.

۶- فی أ، ب، ه:(الأوّلی) بدل:(الأصلی).

ص: ۷۷

و اعلم أنّ من جمله المنقولات الشرعیه(۱) صیغ العقود، فإنّ الشارع نقلها من الإخبار إلی الإنشاء، و إلّا لزم الکذب، أو مسبوقیه کل صیغه باخری، و یتسلسل.

البحث الرابع: فی الفرق بین الحقیقه و المجاز، و هو من وجوه:

الأوّل: أن ینص أهل اللغه علیه.

الثانی: وجود الخواص.

الثالث: سبق المعنی إلی الفهم دلیل الحقیقه، و عکسه دلیل(۲) المجاز(۳).

الرابع: تجرده من القرینه من خواص الحقیقه، و توقفه علیها دلیل المجاز.

الخامس: تعلق الکلمه بما یستحیل تعلقها به لغه دلیل المجاز، مثل وَ سْئَلِ الْقَرْیَهَ(۴).

السادس: الاطراد دلیل الحقیقه، فإن (العالم) لمّا صدق علی ذی علم حقیقه صدق علی کل ذی علم، بخلاف وَ سْئَلِ الْقَرْیَهَ لامتناع (و اسأل الجدار).

و یضعف بأن عدم الاطراد قد یکون للمانع الشرعی مثل (الفاضل) و (السخی)(۵)، أو اللغوی کمنع (الأبلق) فی غیر الفرس.

۱- لم ترد فی ط:(الشرعیه).

۲- کلمه:(دلیل) زیاده من أ، ج.

۳- فی د، ه:(للمجاز).

۴- یوسف/ ۸۲.

۵- المراد تسمیه اللّه تعالی بذلک، فإنّ أسماءه تعالی توقیفیّه.

ص: ۷۸

البحث الخامس: فی أقسام المجاز، و هو من وجوه:

الأوّل: إمّا أن یقع فی المفردات ک (الأسد)، أو فی المرکبات ک (طلعت الشمس) و هو عقلی، أو فیهما معا(۱) مثل: (أحیانی اکتحالی بطلعتک).

الثانی: المجاز قد یکون بالزیاده، أو النقصان، أو النقل.

الثالث: إطلاق السبب علی المسبب و بالعکس.

الرابع: تسمیه الشی ء باسم شبهه(۲) و هو المستعار، و بضده، و بجزئه، و بالعکس، و بما یؤول إلیه، و بما کان علیه، و بالمجاوره، و بأحد جزئیاته، و بالمتعلق.

البحث السادس: لا یشترط فیه النقل، للافتقار إلی النظر فی العلاقه، و لأنّ إعاره اللفظ تابعه لإعاره المعنی، و إلّا لم تحصل المبالغه، و للعلم بأنّ الحقائق الشرعیه و العرفیه لم یستعملها اللغویون فی معانیها مطلقا.

احتجوا ب: أنّه یخرج القرآن عن کونه عربیا، و بامتناع (نخله) لغیر الإنسان، و (أب) للابن و بالعکس، و (شبکه) للصید(۳).

و الجواب: أنّ تلک الألفاظ مجازات لغویه، و استعمالها فی معانیها لأجل المناسبه، مع إعطاء القانون الکلی فی التجوز مطلقا مع وجود العلاقه، و امتناع الاستعمال فیما نقلتموه، للنص علی عدمه.

۱- لم ترد فی أ، ب، ط:(معا).

۲- فی أ، ب، ج، د، ه:(بشبهه) بدل:(باسم شبهه).

۳- المنتهی: ۲۴.

ص: ۷۹

البحث السابع: الحقیقه لا تستلزم المجاز قطعا.

و الحق العکس أیضا، فإنّ المجاز یتوقف علی الوضع السابق، أمّا علی الاستعمال فیه فلا، و هو حال الوضع قبل الاستعمال لیس حقیقه و لا مجازا.

و فائده المجاز: إمّا عذوبه لفظه، أو لفوائد البدیع، أو لطلب التعظیم، أو التحقیر، أو للمبالغه فإنّ (رأیت أسدا) أبلغ من (رأیت إنسانا(۱) کالأسد)، أو لتلطیف الکلام لحصول(۲) شوق النفس إلی طلب الکمال بعد العلم الإجمالی.

البحث الثامن: فی وقوعه فی اللغه، خلافا لأبی إسحاق(۳)(۴)، لاستعمال (الأسد) فی الشجاع، و (الحمار) فی البلید، و هو کثیر، و لا إخلال بالفهم مع القرینه، و وقع أیضا فی القرآن، خلافا للظاهریه(۵)، و یدل علیه قوله تعالی: جِداراً

۱- فی أ، ب، ج، د:(رجلا) بدل:(إنسانا).

۲- فی أ، د، ه:(بحصول).

۳- هو: إبراهیم بن محمّد بن إبراهیم بن مهران، أبو إسحاق الأسفراینی: عالم بالفقه و الاصول، کان یلقّب برکن الدین، من أعلام الشافعیه له مناظرات مع المعتزله. نشأ فی(أسفرایین) بین نیسابور و جرجان، ثمّ خرج إلی نیسابور و بنیت له فیها مدرسه عظیمه فدرّس فیها. و مکث فی نیسابور حتی مات فیها سنه ۴۱۸ ه و دفن فی(أسفرایین). راجع: الأعلام للزرکلی: ۱/ ۶۱.

۴- حکی ذلک عنه الغزالی فی: المنخول: ۷۵، و الآمدی فی: الإحکام: ۱/ ۴۰، و ابن الحاجب فی: المنتهی: ۲۳(معبّرین عنه بالاستاذ).

۵- الإحکام لابن حزم: ۱/ ۴۳۷- ۴۴۰، المعتمد ۱/ ۲۴، المنتهی: ۲۳، و نصّ الفخر الرازی فی المحصول: ۱/ ۳۳۳ علی أنّ المخالف أبو بکر بن داود الأصفهانی، و هو محمّد بن داود الأصفهانی الظاهری. و الغریب فی هذه المسأله قول الآمدی فی الإحکام: ۱/ ۴۲،« فنفاه- أهل الظاهر و الرافضه» و لیته رجع إلی مصنّفاتهم و هو یصنّف فی علم الاصول لکی لا یقع فی أمثال هذه الهفوات.

ص: ۸۰

یُرِیدُ أَنْ یَنْقَضَ(۱) وَ سْئَلِ الْقَرْیَهَ(۲) وَ جاءَ رَبُّکَ(۳) تَجْرِی بِأَعْیُنِنا(۴) وَ السَّماءَ بَنَیْناها بِأَیْدٍ(۵) إلی غیر ذلک، و لا یلزم اشتقاق اسم الفاعل له تعالی کما فی أنواع الروائح، و لأنّ أسماءه تعالی توقیفیه(۶)، و المعرّب(۷) فی القرآن، فإن (المشکاه) هندیه، و (سجّیل) فارسیه، و (قسطاس) رومیه(۸).

البحث التاسع: فی أنّه علی خلاف الأصل، و إلّا لما حصل التفاهم حال(۹) التخاطب، و لأنّه مع تجرده لو حمل علی مجازه لکان حقیقه فیه، و لو حمل علیهما لکان حقیقه فی المجموع، فتعین حمله علی الحقیقه، و إلّا لزم إهماله، و لتوقفه علی

۱- الکهف/ ۷۷.

۲- یوسف/ ۸۲.

۳- الفجر/ ۲۲.

۴- القمر/ ۱۴.

۵- الذاریات/ ۴۷.

۶- جواب عن حجه الخصم، و ملخصه: قد تبین أنّ قیام المعنی لا یستلزم الاشتقاق، أ لا تری إلی أنواع الروائح فإنّها قائمه بمحالّها و لم یشتق منها اسم، علی أنّ ما ادعیتم لزومه لم یأذن الشارع بإطلاقه علیه و إن جاز بحسب اللغه، کما فی الفاضل و السخی و العلّامه و نحوها(حاشیه توضیحیه من نسخه ه).

۷- عطفا علی قوله:(و وقع فی القرآن). و وجه ذکره المشارکه للمجاز فی کونه علی خلاف الأصل(حاشیه توضیحیه من نسخه ه).

۸- انظر البحث فی: التبصره: ۱۸۰- ۱۸۳، المستصفی: ۱/ ۱۲۴- ۱۲۵، الإحکام: ۱/ ۴۵- ۴۶.

۹- فی ب، ج:(حاله).

ص: ۸۱

وضع سابق و نقل و علاقه، و التوقف علی الأوّل أولی.

و الوجه الوقف(۱) فی الحقیقه المرجوحه و المجاز الراجح.

و یمکن کون اللفظ حقیقه و مجازا بالنسبه إلی معنیین، أو إلی معنی واحد باعتبار وضعین، و یمتنع باعتبار وضع واحد.

و قد تنقلب الحقیقه مجازا عرفیا لقله استعمالها، و المجاز حقیقه لکثرته(۲).

الفصل الثامن: فی تعارض الأحوال

و هو من عشره أوجه واقعه بین خمسه، فإنّ مع انتفاء الاشتراک و النقل یکون اللفظ حقیقه واحده، و مع انتفاء المجاز و الإضمار یکون المراد تلک الحقیقه، و مع انتفاء التخصیص یکون المراد کل تلک الحقیقه و یحصل کمال المقصود.

الأوّل: إذا وقع التعارض بین الاشتراک و المجاز فالمجاز أولی، لکثرته، و لحصول الفائده أمّا مع القرینه فالمجاز، و أمّا بدونها فالحقیقه.

و اعترض: بأولویه المشترک، لعدم الخطأ، فإنّ القرینه إذا(۳) وجدت حمله السامع علی ما دلت علیه، و إلّا توقف، و فی المجاز إذا انتفت یحمله السامع علی الحقیقه و یرید المجاز فیقع فی الخطأ، و لتوقف المجاز علی الوضع و النقل

۱- فی د، ه:(التوقف).

۲- فی أ، ج، ط:(بکثرته). و فی ه:(لکثره).

۳- فی أ، ب، ج، د، ه:(إن).

ص: ۸۲

و العلاقه، و المشترک علی الأوّل، و لکثره الاشتقاق فی المشترک دون المجاز، و لکثره التجوز بکثره الحقائق(۱).

و الجواب:

أنّ(۲) المجاز أکثر.

الثانی: النقل أولی من الاشتراک، لتعدد الحقیقه فی المشترک دونه، فیختل الفهم.

الثالث: الإضمار أولی من الاشتراک، لاختصاص الإجمال ببعض(۳) الصور فی الإضمار، و عمومیته فی الاشتراک.

الرابع: التخصیص أولی(۴) من الاشتراک، لأنّه(۵) خیر من المجاز علی ما یأتی، و المجاز خیر من الاشتراک.

الخامس: المجاز أولی من النقل، لتوقف النقل علی اتفاق أهل اللسان(۶) علیه، بخلاف المجاز.

السادس: الإضمار أولی من النقل، لما قلناه(۷) فی المجاز.

السابع: التخصیص أولی من النقل، لأنّه أجود من المجاز علی ما یأتی،

۱- المحصول: ۱/ ۳۵۵- ۳۵۶.

۲- کلمه:(أنّ) زیاده من ط.

۳- فی ج، ه، ط:(فی بعض).

۴- فی ط:(خیر).

۵- ۲۰۶.

۶- فی أ، ب، ه:(اللغه) بدل:(اللسان).

۷- فی ج، ط:(قلنا).

ص: ۸۳

و المجاز أولی من النقل.

الثامن: المجاز و الإضمار متساویان، لاحتیاج کل منهما إلی قرینه صارفه عن الظاهر.

التاسع: التخصیص أولی من المجاز، لأنّه إذا انتفت القرینه فی التخصیص حمل علی الجمیع فدخل المراد و غیره، بخلاف المجاز.

العاشر: التخصیص أولی من الإضمار، لأنّه خیر من المجاز المساوی للإضمار.

الفصل التاسع: فی تفسیر حروف یحتاج إلیها

فمنها الواو و معناها الجمع من غیر ترتیب، خلافا للفرّاء(۱)(۲).

لنا: إجماع أهل اللغه، قال: أبو علی(۳) «اتفق اللغویون و النحویون البصریون

۱- هو یحیی بن زیاد بن عبد اللّه الدیلمی، مولی بنی أسد، أبو زکریاء: إمام الکوفیین و أعلمهم بالنحو و اللغه و فنون الأدب. قال ثعلب: لو لا الفرّاء ما کانت اللغه. ولد بالکوفه عام ۱۴۴ ه و انتقل إلی بغداد. عهد إلیه المأمون تربیه ابنیه. توفی فی طریق مکه سنه ۲۰۷ ه. و کان مع تقدّمه فی اللغه فقیها متکلّما. من کتبه(معانی القرآن) و(مشکل اللغه) و(ما تلحن فیه العامّه). راجع: الأعلام للزرکلی: ۸/ ۱۴۵- ۱۴۶.

۲- قال أبو الحسین، فی: المعتمد: ۱/ ۳۵:« قد حکی عن الفرّاء أنّه قال: الواو لا تفید الترتیب إلّا حیث یستحیل الجمع نحو قول اللّه سبحانه\:i« یا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا ارْکَعُوا وَ اسْجُدُوا\»E ..».

۳- هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسی الأصل: أحد الأئمه فی علم العربیه، ولد فی- (فسا) من أعمال فارس سنه ۲۸۸ ه و دخل بغداد سنه ۳۰۷ ه و تجوّل فی کثیر من البلدان و قدم حلب سنه ۳۴۱ ه فأقام مدّه عند سیف الدوله، و عاد إلی فارس فصحب عضد الدوله ابن بویه، و تقدّم عنده فعلمه النحو، و صنّف له کتاب:(الإیضاح) فی قواعد العربیه، ثمّ قدم بغداد فأقام بها إلی أنّ توفی بها سنه ۳۷۷ ه، کان متهما بالاعتزال. له کتب، منها:(التذکره فی علوم العربیه) عشرون مجلّدا. راجع: الأعلام للزرکلی: ۲/ ۱۷۹- ۱۸۰.

ص: ۸۴

و الکوفیون علی أنّ الواو للجمع المطلق من غیر ترتیب»(۱)، و لو روده فی مثل (تقاتل زید و عمرو)، و لصدق (قام زید و عمرو قبله) أو (بعده) من غیر تکریر و لا- تناقض، و لقوله تعالی ادْخُلُوا الْبابَ سُجَّداً وَ قُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَکُمْ(۲) و بالعکس(۳)، و لسؤال الصحابه عن مبدأ السعی، و لمساواه واو العطف فی الأسماء المختلفه واو الجمع فی المتفقه.

احتجوا ب: إنکاره علیه الصلاه و السلام علی من قال: «و من عصاهما»(۴)، و بإنکار الصحابه علی ابن عباس فی أمرهم بالعمره قبل الحج و قد قال اللّه تعالی:

وَ أَتِمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَهَ(۵)، و بعدم(۶) وقوع الثانیه لمن قال: (أنت طالق و طالق) بخلاف طلقتین(۷)، و لأنّ الترتیب علی التعاقب له الفاء، و علی التراخی له ثمّ،

۱- حکاه عنه الفخر الرازی، فی: المحصول: ۱/ ۳۶۳.

۲- البقره/ ۵۸.

۳- المراد ب(العکس) قوله تعالی\i وَ قُولُوا حِطَّةٌ وَ ادْخُلُوا الْبابَ\:E الأعراف/ ۱۶۱.

۴- عن عدی بن حاتم:« أنّ رجلا خطب عند رسول اللّه صلّی اللّه علیه و سلم، فقال: من یطع اللّه و رسوله فقد رشد، و من یعصهما فقد غوی، فقال له رسول اللّه صلّی اللّه علیه و سلم: بئس الخطیب أنت، قل: و من یعص اللّه و رسوله»: جامع الاصول: ۹/ ۶۱۵- ۶۱۶ رقم(۹۴۳۴).

۵- البقره/ ۱۹۶.

۶- فی أ، ب:(و لعدم).

۷- فی ط:(الطلقتین).

ص: ۸۵

و مطلق الـترتیب معنی تشـتد الحـاجه إلی التعـبیر عنه فله الواو إذ لاـ غیره، و هو أولی من جعله لمطلق الجمع، لاسـتلزام المرکب الجزء بخلاف العکس(۱).

و الجواب: أنّ(۲) الإنکـار لترک الإفراد بالـذکر، فإنّه أبلغ فی التعظیم، و إنکارهم علی ابن عباس معارض بأمر ابن عباس، و أیضا فإنّ أمر ابن عبـاس یـدل علی المطلوب، بخلاـف إنکارهم، لاحتمال فهم(۳) الجمع المطلق(۴) المتناول لتقـدیم الحج و تقدیم(۵) العمره، فإنّ أمر(۶) ابن عبـاس بتقـدیم العمره یرفع العمومیه المسـتفاده من مطلق الجمع الـدال علی التخییر و هو مطلوبنا، و الطلاق الثانی لیس تفسیرا للأوّل و قد طلقت بالأوّل بتمامه(۷)، و وضع اللفظ للأعم أولی لأنّ الحاجه إلی التعبیر عنه أشد، فإنّ الحاجه إلی الخاص تستلزم الحاجه إلیه، و قد یحتاج إلی العام و یستغنی عن التعبیر عن الخاص.

و منها الفاء و هی للتعقیب بحسب ما یمکن، لإجماع أهل اللغه علیه. و قوله تعالی: فَیُسْـحِتَکُمْ(۸) مجاز، فإنّ الوعید من اللّه تعالی یشبه الوقوع لامتناع الخلف فیه.

۱- التبصره: ۲۳۲- ۲۳۳، المحصول: ۱/ ۳۶۷- ۳۷۱، الإحکام: ۱/ ۶۰.

۲- کلمه:(أنّ) زیاده من ط.

۳- فی ب، ج:(فهمهم).

۴- لم ترد فی أ، ب، د، ه:(المطلق).

۵- فی أ، ب، ج، د، ه:(لتقدیم).

۶- فی أ، ج، د، ه:(فأمر). و فی ب:(و أمر).

۷- فی أ، ب، ج، د، ط:(لتمامه).

۸- طه/ ۶۱.

ص: ۸۶

و منها فی و هی للظرفیه تحقیقا مثل (زید فی الدار)، و تقدیرا مثل فِی جُذُوعِ النَّخْلِ(۱).

و منها من و هی مشترکه بین ابتداء الغایه، و التبعیض، و التبیین، و زائده.

و منها إلی و هی لانتهاء الغایه. و لا إجمال، کما توهم قوم، لدخول الغایه تاره و خروجها اخری، لأنها موضوعه للانتهاء، ثمّ الغایه قد تنفصل حسا ک (اللیل) فیجب خروجها، و قد لا تتمیز ک (المرفق) فیجب دخولها.

و منها الباء و قیل: إنّها فی غیر المتعدی للإلصاق و فی المتعدی للتبعیض، و أنکر سیبویه فی سبعه عشر موضعا من کتابه کونها للتبعیض، و الفرق بین (مسحت بالمندیل) و (مسحت المندیل) من حیث جعل المندیل آله فی المسح مع الباء و ممسوحا مع عدمها، لا من حیث التبعیض.

و منها إنّما و هی للحصر بالنقل عن أهل اللغه، و لأنّ (إنّ) للإثبات، و (ما) للنفی، و لا یتواردان علی محل واحد، و لا یمکن صرف النفی إلی المذکور و الإثبات إلی غیره، فتعیّن(۲) العکس.

۱- طه/ ۷۱.

۲- فی أ:(فیتعیّن).

ص: ۸۷

الفصل العاشر: فی الخطاب

اشاره

و فیه مباحث:

الأوّل: الخطاب هو الکلام المقصود به الإفهام،

فلا یقع من الحکیم المخاطبه(۱) بالمهمل لاشتماله علی النقض.

و احتجاج الحشویه ب: الحروف المقطعه، و بقوله تعالی: کَأَنَّهُ رُؤُسُ الشَّیاطِینِ(۲) و تِلْکَ عَشَرَهٌ کامِلَهٌ(۳) وَ ما یَعْلَمُ تَأْوِیلَهُ إِلَّا اللَّهُ(۴) لامتناع العطف، لاستحاله عود ضمیر «یقولون» إلی المعطوف علیه(۵)؛ باطل، لأنّ الحروف قیل: إنّها أسماء للسور، و التمثیل برءوس الشیاطین تمثیل بالمستنکر فی العاده(۶)، و التوکید مفهوم، و العطف لا یقتضی عود الضمیر إلی المعطوف علیه.

البحث الثانی: یمتنع أن یخاطب اللّه بشی ء و یرید خلاف ظاهره من دون البیان،

۳ و إلّا لزم الإغراء بالجهل، و لأنّه بالنسبه إلی غیر ظاهره مهمل.

۱- فی أ، د:(الخطاب).

۲- الصافات/ ۶۵.

۳- البقره/ ۱۹۶.

۴- آل عمران/ ۷.

۵- المحصول: ۱/ ۳۸۵- ۳۸۷.

۶- فی أ، ب، د، ه، ط:(الغایه) بدل:(العاده).

ص: ۸۸

البحث الثالث: قيل: الدلائل اللفظيه ظنيه،

البحث الثالث: قيل: الدلائل اللفظيه(۱) ظنيه،

لتوقفها على نقل اللغه، و النحو، و التصريف، و عدم الاشتراك، و المجاز، و النقل، و التخصيص، و الإضمار، و التقديم، و التأخير، و الناسخ، و المعارض العقلى الذى لو رجّح النقل(۲) عليه لزم إبطال النقل(۳)، إذ بطلان الأصل يستلزم بطلان الفرع، و لا شكّ أنّ هذه ظنيه، فالموقوف(۴) عليها ظنى(۵).

و الحق: خلاف هذا، فإنّ بعض اللغات و النحو و التصريف متواتر النقل، و عدم الأشياء التى ذكروها قد يعلم فى محكمات القرآن، فثبت(۶) القطع.

البحث الرابع: خطاب اللّه تعالى يحمل على الحقيقه الشرعيه إن وجدت،

سواء وجد غيرها من الحقائق أم لا، فإن انتفت الشرعيه فالعرفيه إن غلبت على اللغويه فى الاستعمال، و إلّا فهو مشترك يفتقر فى حمله على أحدهما إلى قرينه، و إن انتفت العرفيه فاللغويه، و إن(۷) لم تكن فالمجاز.

فإن تعددت العرفيه: حملت كل طائفه الخطاب على المتعارف عندها.

۱- فى ه:(النقليه).

۲- فى ج، د:(النقلى).

۳- فى ج:(النقلى).

۴- فى ب، ه، ط:(و الموقوف).

۵- المحصول: ۱/ ۳۹۰- ۳۹۱.

۶- فى د، ه، ط:(فيثبت).

۷- فى أ، ج، د، ه:(فإن).

ص: ۸۹

و قد يدل بالالتزام: إمّا باعتبار اللفظ المفرد بأن يكون شرطا للمطابقى(۱)، و يسمّى دلاله الاقتضاء: إمّا شرعا كنذر العتق، أو عقلا كرفع الخطأ، أو المركّب بأن يكون مكمّلا للمقصود كدلاله تحريم التأفيف على تحريم الضرب، أو لا يكون(۲) كدلاله تخصيص الذكر على التخصيص فى الحكم، و قد يجتمع من الخطابين(۳) حكم آخر مثل: وَ حَمْلُهُ وَ فِصالُهُ ثَلاثُونَ شَهْراً(۴) مع قوله: وَ فِصالُهُ فِى عامَيْنِ(۵).

و قد ينضم إلى النص غيره و يحصل الحكم منهما، مثل دلاله الإجماع على تساوى الخال و الخاله و دلاله النص على إرث الخال.

و قد يتعذر حمل الخطاب على ظاهره، فإن اتحد المجاز حمل عليه، و إلّا بقى مشتركا إن لم يترجح أحدهما، و إلّا حمل على الراجح.

۱- فى ه:(للمطابقه).

۲- زاد فى ب:(كذلك).

۳- فى ه:(الحكمين) بدل:(الخطابين).

۴- الأحقاف/ ۱۵.

۵- لقمان/ ۱۴.

ص: ۹۰

ص: ۹۱

المقصد الثّالث فی الأمر و النّهی و فیه فصول

اشاره

ص: ۹۲

ص: ۹۳

[الفصل] الأوّل: فی حقیقه الأمر

اشاره

و فیه مباحث:

الأوّل: الأمر حقیقه فی القول، و مجاز فی الفعل.

الأوّل: الأمر حقیقه فی القول، و(۱) مجاز فی الفعل.

و لا نزاع فی الأوّل. و أما الثانی: فلأنّه لو لاه لزم الاشتراک.

احتجوا ب: صحه الاستعمال فیه علی الحقیقه، کما فی قوله تعالی: حَتَّی إِذا جاءَ أَمْرُنا وَ فارَ التَّنُّورُ(۲) و المراد الأفعال العجیبه، و کما یقال: (أمر فلان مستقیم) و: (هذا أمر عظیم)(۳).

و الجواب: أنّ(۴) الاستعمال یوجد مع المجاز کما یوجد مع الحقیقه، فلا یجوز الاستدلال به علیه، خصوصا و قد بیّنا أولویه المجاز من(۵) الاشتراک.

البحث الثانی: فی حدّه

و هو طلب الفعل بالقول علی جهه الاستعلاء.

و هذا الطلب معلوم لکل عاقل، و هو غیر الصیغه، لعدم اختلافه باختلاف

۱- حرف العطف زیاده من ط.

۲- هود/ ۴۰.

۳- الذریعه: ۱/ ۲۷- ۲۸، المعتمد: ۱/ ۳۹، ۴۱- ۴۲، المحصول: ۲/ ۹، ۱۱- ۱۳، الإحکام: ۱/ ۳۶۱.

۴- کلمه:(أنّ) زیاده من ط.

۵- فی أ، ب، د، ه، ط:(علی) بدل:(من).

ص: ۹۴

اللغات، و لوجودها من الساهی و الغافل و النائم مع انتفائه.

و هل هو الإراده أو غیرها؟

الحق الأوّل، فإنّا لا نعلم الزائد علی الإراده، و لا یجوز وضع اللفظ الظاهر لمعنی غیر معقول.

و الأشاعره أثبتوا للطلب معنی(۱) مغایرا للإراده، لأنّ اللّه تعالی أمر الکافر بالطاعه و لم یردها منه، لأنّه عالم بعدم إیقاعها منه، فیکون تکلیفه بها تکلیفا بالمحال. و لصحه: (ارید منک الفعل و لا آمرک به). و لأمر السید عبده بفعل لا یرید إیقاعه منه، طلبا لإظهار عذره(۲).

و الجواب: المنع من عدم إراده الطاعه من الکافر، و العلم لا یؤثر فی المعلوم، و تمام الاستقصاء فی هذه المسأله مذکور فی کتبنا الکلامیه(۳). و نفی الأمر معناه نفی الإلزام(۴) و إن کان مریدا لإیقاع(۵) الفعل اختیارا، و الطلب و الإراده متساویان فی أمر طالب العذر. و الجواب واحد، و هو أنّه وجد منه صوره الأمر و إن لم یرده و لا یطلبه.

۱- فی أ، ج، د:(الطلب) بدل:(للطلب معنی).

۲- المعتمد:/ ۴۸- ۴۹، المنخول: ۹۹- ۱۰۰، المستصفی: ۲/ ۱۹- ۲۰، المحصول:

۳- انظر: کشف المراد: ۶۵- ۶۸.

۴- فی ط:(إلزامه).

۵- فی ط:(لإیقاعه).

ص: ۹۵

البحث الثالث: اعلم أنّ الصیغه تدل علی الطلب بالوضع، فلا تفتقر إلی الإراده کغیرها من الألفاظ.

احتج الجبائیان ب: أنّ المیز بین الأمر و التهدید الإراده(۱).

و الجواب: أنّها حقیقه فی الطلب مجاز فی غیره، و لا أثر لإراده المأمور به فی صیروره الصیغه أمرا، خلافا لهما، لأنّها داله بالوضع علی الإراده، فلا تفید الصیغه الداله علیها صفه کالمسمیات(۲) مع الأسماء.

و قد تقوم صیغه الأمر مقام الخبر، مثل: «إذا لم تستح فاصنع ما شئت»(۳) و بالعکس، مثل: وَ الْوالِداتُ یُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَ(۴) لاشتراکهما فی الدلاله علی وجود الفعل.

و کذا النهی، مثل: «لا تنکح المرأه علی عمتها و خالتها»(۵).

۱- المحصول: ۲/ ۲۹، روضه الناضر: ۱۶۹- ۱۷۰.

۲- فی أ:(کسائر المسمیات).

۳- الفتح الکبیر للسیوطی: ۱/ ۴۲۱ ط مصطفی الحلبی عام ۱۳۵۱ ه.

۴- البقره/ ۲۳۳.

۵- جامع الاصول: ۹/ ۴۱۸ رقم[[۱۹۳۱]] و اللفظ:« و لا علی خالتها». و بمعناه أحادیث متعدده ذکرت قبله.

ص: ۹۶

الفصل الثانی: فی مدلول الصیغه

اشاره

و فیه مباحث:

الأوّل: فی أنّ الأمر للوجوب.

اشاره

صیغه (افعل) تستعمل فی معان متعدده، کالإیجاب، و الندب، و الإرشاد، و التهدید، و الإهانه، و الدعاء.

و هی حقیقه فی الأوّل. و قیل: هی(۱) مشترکه(۲) بین الأوّل و الثانی. و قیل: للقدر المشترک(۳).

لنا: قوله تعالی: ما مَنَعَکَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُکَ(۴) ذمّه علی ترک السجود عقیب الأمر، و لو لا أنّه للوجوب لما استحق الذمّ بمجرد الترک، و قوله تعالی: وَ إِذا قِیلَ لَهُمُ ارْکَعُوا لا یَرْکَعُونَ(۵) ذمّهم علی الامتناع عقیب الأمر. و قوله تعالی:

فَلْیَحْذَرِ الَّذِینَ یُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ(۶) أمر مخالف الأمر بالحذر، و لو لا العقاب لما حسن التحذیر. و لأنّ تارک المأمور به عاص، و العاصی یستحق العقاب. و لقوله علیه السّلام

۱- کلمه:(هی) زیاده من ط.

۲- فی د:(مشترک).

۳- المعتمد: ۱/ ۴۹- ۵۰، المحصول: ۲/ ۴۴- ۴۵، الإحکام: ۱/ ۳۶۷- ۳۶۸، المنتهی: ۹۱.

۴- الأعراف/ ۱۲.

۵- المرسلات/ ۴۸.

۶- النور/ ۶۳.

ص: ۹۷

«لو لا أن أشق على امّتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاه»(۱) نفى الأمر مع ثبوت الندبيه، و نفى(۲) الأمر و أثبت الشفاعه المندوب قبولها فى خبر بريره(۳). و لحسن ذمّ العبد على الترك. و لأن حمله على الوجوب احتراز عن الضرر المظنون.

احتجوا ب: استعماله فى الوجوب و الندب، و الأصل عدم الاشتراك و المجاز، فيكون حقيقه فى القدر المشترك(۴).

و الجواب: المجاز قد(۵) يصار إليه للدليل، و قد بيّناه.

تذنيب

الأمر الوارد عقيب الحظر للوجوب، لوجود المقتضى و انتفاء ما يصلح للمانعيه، و هو الانتقال من الحظر، لتساوى الأحكام فى التضاد.

و قوله تعالى: وَ إِذا حَلَلْتُمْ فَاصْطادُوا(۶) معارض بمثل فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ(۷).

۱- جامع الاصول: ۶/ ۱۰۵- ۱۰۶ رقم(۵۱۷۲) و(۵۱۷۳).

۲- كذا فى النسخ، و المناسب: لنفى.

۳- فى روايه أبى داود:« أنّ مغيثا كان عبدا، فعتقت بريره تحته، فقال: يا رسول اللّه، اشفع إليها، فقال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و سلم: يا بريره، اتقى اللّه، فإنّه زوجك و أبو ولدك، فقالت: يا رسول اللّه، تأمرنى بذلك، قال: لا، إنّما أنا شافع»: جامع الاصول: ۶/ ۴۹۴ رقم(۵۷۸۱).

۴- الذريعه: ۱/ ۳۸- ۳۹، التبصره: ۳۱، المحصول: ۲/ ۹۵.

۵- كلمه:(قد) زياده من ط.

۶- المائده/ ۲.

۷- التوبه/ ۵.

ص: ۹۸

البحث الثانی: الحق أنّ الأمر یدل علی طلب الماهیه،

من غیر شعور بوحده و لا تکرار، لاستعماله فیهما، و الاشتراک و المجاز علی خلاف الأصل، و لاستلزام کون کل عباده ناسخه لما تقدمها، و لقبوله القیدین فیقال: (افعل مرّه، و(۱) دائما) من غیر تکرار(۲) و لا نقض.

احتجوا ب: أنّ النهی یقتضی التکرار، فکذا الأمر(۳).

و الجواب: المنع من الصغری، و بالفرق فإنّ الانتهاء دائما ممکن بخلاف الفعل.

احتج السید المرتضی رحمه اللّه(۴) علی الاشتراک ب: حسن الاستفهام

۱- زاد فی ج، د:(افعل).

۲- فی ج:(تکریر).

۳- المعتمد: ۱/ ۱۰۲، التبصره: ۴۴، المستصفی: ۲/ ۹، المحصول: ۲/ ۱۰۲، الإحکام: ۱/ ۳۷۹، المنتهی: ۹۳.

۴- هو: أبو القاسم علی بن الحسین بن موسی بن محمّد بن موسی بن إبراهیم بن الإمام موسی الکاظم علیه السّلام، الملقّب بالشریف المرتضی و بعلم الهدی: نقیب الطالبیین، و أحد الأئمه فی علم الکلام و الأدب و الشعر. ولد ببغداد سنه ۳۵۵ ه و توفی بها سنه ۴۳۶ ه. عدّه ابن الأثیر من مجددی مذهب الإمامیه فی رأس المائه الرابعه. له تصانیف کثیره، قال العلّامه الحلّی:« و بکتبه استفادت الإمامیه منذ زمنه رحمه اللّه إلی زماننا هذا و هو سنه ۶۹۳ ه. و هو رکنهم و معلّمهم». من تصانیفه:(الشافی فی الإمامه) و(تنزیه الأنبیاء) و(الذریعه) فی اصول الفقه، و(الانتصار) و(المسائل الناصریه) فی الفقه، و(الغرر و الدرر) یعرف بأمالی المرتضی. راجع: الکنی و الألقاب للقمّی: ۲/ ۴۳۹- ۴۴۳، و الأعلام للزرکلی: ۴/ ۲۷۸- ۲۷۹.

ص: ۹۹

و الاستعمال(۱). و هما غير دالين على مطلوبه على ما سيأتى.

البحث الثالث: الأمر المعلّق على شرط أو صفه لا يتكرر بتكررهما إلّا مع العليّه،

لحسن (إذا دخلت السوق فاشتر اللحم) مع عدم إراده التكرار، و كذا (أعطه درهما إن دخل الدار)، و لأنّ التعليق أعم من قيدى الوحده و التكرار، و لا دلاله للعام على شى ء من جزئياته، و مع العليّه يثبت العموم لوجوب وجود المعلول عند وجود العلّه.

البحث الرابع: الحق أنّ الأمر لا يفيد الفور و لا التراخى، لاستعماله فيهما،

و المجاز و الاشتراك على خلاف الأصل، فيكون موضوعا للقدر المشترك بينهما، و لقبوله التقييد بكل منهما من غير تكرار(۲) و لا نقض، و لأنّ المراد من الأمر إدخال المصدر(۳) فى الوجود، و هو شامل للقيدين كالخبر.

احتجوا ب: ذم إبليس على ترك السجود فى الحال، و بقوله تعالى: وَ سارِعُوا إِلى مَغْفِرَهٍ مِنْ رَبِّكُمْ(۴) فَاسْتَبِقُوا الْخَيْراتِ*(۵)، و لأنّ التأخير إن جاز إلى غايه

۱- الذريعه: ۱/ ۱۰۱.

۲- فى ج، ط:(تكرير).

۳- فى ج:(الماهيه) بدل:(المصدر).

۴- آل عمران/ ۱۳۳.

۵- البقره/ ۱۴۸، المائده ۴۸.

ص: ۱۰۰

معینه(۱) غیر مبیّنه أو غیر معینه(۲) لزم تکلیف ما لا یطاق، و إن جاز دائما خرج عن کونه واجبا، و إن کان إلی غایه(۳) معیّنه(۴) مبیّنه وجب معرفه البیان(۵).

و الجواب: أنّ إبلیس استحق الذم بترکه(۶) لا بعزم الفعل، و لأنّ الأمر هاهنا للفور، لقوله تعالی: فَقَعُوا لَهُ ساجِدِینَ(۷)، و المسارعه إلی المغفره مجاز، إذ المراد ما یقتضیها، و لیست الآیه(۸) داله علی الفوریّه، و لو دلّت لا ستفید الفور من خارج، و التأخیر یجوز إلی غایه یغلب معها الظن بالتلف عقیب الفعل، کما لو قال:

(افعل أیّ وقت شئت)، و کقضاء الواجب و النذر المطلق.

البحث الخامس: الأمر المعلّق بکلمه (إن) عدم عند عدم الشرط،

البحث الخامس: الأمر المعلّق بکلمه [إن] عدم(۹) عند عدم الشرط،

لأنّه لیس علّه فی وجوده و لا مستلزما له، فلو لم یستلزم العدم العدم لخرج عن کونه شرطا، و إلّا جاز أن یکون(۱۰) کل شی ء شرطا لکل شی ء، و لأنّ یعلی بن امیّه سأل

۱- فی أ:(معلومه) بدل:(معینه).

۲- فی أ:(معلومه) بدل:(معینه).

۳- کلمه:(غایه) زیاده من ط.

۴- فی أ، ج:(معلومه) بدل:(معینه).

۵- المعتمد: ۱/ ۱۱۹، التبصره: ۵۴، المحصول: ۲/ ۱۱۶- ۱۱۸، روضه الناظر: ۱۷۸- ۱۷۹، الإحکام: ۱/ ۳۸۹- ۳۹۰، المنتهی: ۹۴- ۹۵.

۶- فی أ، ب، ج، د، ه:(لترکه).

۷- ص/ ۷۲.

۸- لم ترد فی أ، ج، ط:(الآیه).

۹- فی ه، ط:(یعدم).

۱۰- فی أ، ج، د:(کون) بدل:(أن یکون).

ص: ۱۰۱

عن سبب القصر مع الأمن و أقرّه النبی صلّی اللّه علیه و آله علیه(۱)، و لقوله علیه السّلام: «و اللّه لأزیدنّ علی السبعین»(۲) عقیب إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِینَ مَرَّهً(۳).

احتجوا ب: إمکان قیام غیره مقامه، و بقوله تعالی وَ لا تُکْرِهُوا فَتَیاتِکُمْ عَلَی الْبِغاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً(۴) فإنّه لا یقتضی إباحه الإکراه مع عدم إراده التحصّن(۵).

و الجواب: أنّ الشرط حینئذ أحدهما لا- بعینه، لا- ما فرض شرطا، و الآیه إنّما(۶) تقتضی تحریم الإ-کراه مع إراده التحصّن، فینتفی التحریم عند عدم الإراده، و لا یلزم من نفی التحریم الإباحه، فإنّ نفی التحریم قد یکون للإباحه و قد یکون لامتناع المنهی عنه عقلا، و هو کذلک هاهنا، فإنّ مع إراده البغاء الحاصله من نفی إراده التحصّن یمتنع الإکراه علی البغاء.

۱- عن یعلی بن امیّه:« قال قلت لعمر بن الخطاب\i فَلَیْسَ عَلَیْکُمْ جُناحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاهِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ یَفْتِنَکُمُ الَّذِینَ کَفَرُوا\E[النساء/ ۱۰۱] فقد أمن الناس؟ فقال: عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول اللّه صلّی اللّه علیه و سلم عن ذلک؟ فقال: صدقه تصدّق اللّه بها علیکم فاقبلوا صدقته»: جامع الاصول: ۱/ ۶۹۶ رقم(۵۸۵).

۲- رواه ابن حزم فی: الإحکام: ۱/ ۲۸۳، و أورده: الزمخشری فی الکشّاف: ۲/ ۲۹۴، الشوکانی فی تفسیره: ۲/ ۳۷۰، ابن کثیر فی تفسیره: ۲/ ۳۹۲- ۳۹۳ فی تفسیر الآیه: ۸۴/ التوبه. و لکنّ الغزالی فی: المنخول: ۲۱۲، قطع بکذب الحدیث قائلا-:« إذ الغرض منه التناهی فی تحقیق الیأس من المغفره، فکیف یظنّ برسول اللّه صلّی اللّه علیه و سلم ذهوله عنه»، و فی: المستصفی: ۲/ ۸۷ قال:« الأظهر أنّه غیر صحیح».

۳- التوبه/ ۸۰.

۴- النور/ ۳۳.

۵- المعتمد: ۱/ ۱۴۲، ۱۴۳- ۱۴۴، المحصول: ۲/ ۱۲۷.

۶- کلمه:(إنّما) زیاده من ط.

ص: ۱۰۲

البحث السادس: الحق أنّ عدم الوصف لا يقتضى عدم الأمر المعلّق به،

اشاره

مثل: (زكّوا عن الغنم السائمه)(۱) لانتفاء الدلالات الثلاث، أمّا المطابقه و التضمّن فظاهر، و أمّا الالتزام فلأنّ ثبوت المعلق على الوصف يصدق مع ثبوته عند عدم الوصف و مع عدمه، و لا يستلزم العام الخاص، و قول أبى عبيد(۲) فى قوله عليه السّلام: «ليّ الواجد يحل عقوبته و عرضه»(۳) إنّه يدل على أنّ ليّ غير الواجد لا يحل عقوبته و لا عرضه(۴)، مبنى على اجتهاده، لا أنه نقل عن أهل اللغه.

و فائده التخصيص: إمّا الاهتمام بالمذكور، أو لسبق بيانه، أو لسبق خطوره فى حق غير اللّه تعالى، أو لحاجه السامع، أو ليستدل السامع على المسكوت عنه به فيحصل له رتبه الاجتهاد، أو لأنّ بيان المسكوت عنه غير واجب، أو ليبينه بالنصوصيه(۵)، أو يحيله على الأصل كما لو قال: (لا زكاه فى السائمه) و خص(۶)

۱- مثل مقتبس من نصوص الزكاه. انظر: جامع الاصول: ۴/ ۴۱ رقم(۲۶۷۱).

۲- هو: القاسم بن سلّام الهروى، الأزدى الخزاعى بالولاء، الخراسانى البغدادى؛ من كبار العلماء بالحديث و الأدب و الفقه. من أهل هراه. ولد بها سنه ۱۵۷ ه و بها تعلّم و كان مؤدّبا. و رحل إلى بغداد فولى القضاء بطرطوس(۱۸) سنه، و توفى بمكه عام ۲۲۴ ه كان منقطعا للأمير عبد اللّه بن طاهر، كلّما ألّف كتابا أهداه إليه. له مصنّفات، قال الجاحظ:« لم يكتب الناس أصحّ من كتبه، و لا أكثر فائده». منها:(الغريب المصنّف) مجلدان فى غريب الحديث، ألفه فى نحو أربعين سنه، و هو أوّل من صنّف فى هذا الفن. راجع: الأعلام للزركلى: ۵/ ۱۷۶.

۳- جامع الاصول: ۳/ ۶۸۴ رقم(۲۵۳۷) و لفظ الحديث:« عرضه و عقوبته».

۴- المعتمد: ۱/ ۱۶۰.

۵- فى ط:(بالمنصوص). و فى ج:(بالنصوص).

۶- أى: بالذكر(هامش توضيحى من نسخه ه).

ص: ۱۰۳

المنطوق للاشتباه فيه.

تذنيب

إن كان الوصف علّه، لزم من نفيه نفى الحكم، تحقيقا للعلّيه، و لا يفيد التخصيص بالذكر التخصيص فى الحكم فى قوله تعالى: وَ لا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَهَ إِمْلاقٍ(۱) و لا فى قوله تعالى: وَ إِنْ خِفْتُمْ شِقاقَ بَيْنِهِما فَابْعَثُوا(۲) الآيه؛ لأنّ التخصيص هنا للعاده، و أيضا تخصيص الحكم بوصف فى جنس لا يدل على نفيه عمّا زال عنه الوصف فى غير ذلك الجنس.

البحث السابع: الحكم المقيّد بالغايه يدل على مخالفه ما بعد الغايه له،

فإنّ معنى (صوموا إلى الليل): (صوموا صوما آخره الليل) فلو وجب بعدها لم يكن آخرا.

أمّا مفهوم اللقب فليس حجه عند الأكثر(۳)، و إلّا لزم الكفر من قولنا: (زيد موجود) و: (عيسى رسول اللّه).

و مفهوم الحصر حجّه، مثل: (صديقى زيد) و: (العالم بكر) و إلّا لزم الإخبار

۱- الإسراء/ ۳۱.

۲- النساء/ ۳۵.

۳- بل فى: المعتمد: ۱/ ۱۴۸، و المحصول: ۲/ ۱۳۴؛ أنّه مذهب الجمهور. و قال الغزالى فى المستصفى: ۲/ ۹۲: إنّه قد أقرّ ببطلانه كلّ محصّل من القائلين بالمفهوم. لكن قال الآمدى فى: الإحكام: ۲/ ۹۰:« اتفق الكلّ على أنّ مفهوم اللقب ليس بحجّه، خلافا للدقّاق و أصحاب الإمام أحمد بن حنبل».

ص: ۱۰۴

بالأخص عن الأعم.

و إذا كان العدد علّه لعدم الحكم(۱) كان الزائد(۲) علّه، لاشتماله على العلّه. و لا يلزم من اتصاف الناقص بأمر اتصاف الزائد به، فإنّ وجوب ركعتى الصبح لا يقتضى(۳) وجوب الثلاثه، و إباحه الأربع لا يقتضى إباحه الزائد.

و إذا ابيح عدد لزم إباحه الناقص إن وجب دخوله، كإباحه الخمسين عند إباحه جلد مائه، و إن لم يدخل لم يجب، كالحكم بالشاهدين لا يستلزم الحكم بالشاهد، لأنّ الحكم بشهاده الواحد لا يدخل تحت الحكم بالشاهدين.

و إذا حرم عدد فقد يكون تحريم الأقل منه(۴) أولى، مثل تحريم استعمال نصف الكر النجس، فتحريم الأقل منه أولى، و قد لا يكون، فإنّ تحريم جلد الزانى أكثر من مائه لا يستلزم تحريم المائه. فظهر أنّ تعليق الحكم على عدد لا يقتضى نفيه عمّا عداه.

البحث الثامن: الآمر إن نقل كلام غيره دخل فيه إن تناوله،

و كذا لو نقل أمر غيره بكلام نفسه، و إلّا فلا.

و يمكن أن يقول الإنسان لنفسه: (افعل) و يريد الفعل، لكنّه لا يسمّى أمرا، لأن الاستعلاء معتبر(۵)، و لا يحسن أيضا، لأنّ فائده الأمر الإعلام، و لا فائده فى إعلام

۱- فى أ:(للعدم) بدل:(لعدم الحكم).

۲- زاد فى أ، ج، ط:(عليه).

۳- فى أ، ب، ج، د:(يستلزم) بدل:(يقتضى).

۴- كلمه:(منه) زياده من ط.

۵- زاد فى ج:(فى الأمر).

ص: ۱۰۵

الرجل نفسه ما فی قلبه.

البحث التاسع: الأمران إن تخالفا(۱) و تضادا کان الثانی(۲) ناسخا(۳)، و إلّا وجبا معا، و إن تماثلا فإن کان هناک عطف تغایرا، و إلّا اتحدا إن امتنع الزائد عقلا کالقتل، أو شرعا کالعتق، أو عاده کسقی الماء، و حمل علی التأکید إن کان الثانی معرّفا بلام العهد، و إلّا فالأقرب التغایر، مثل: (صل غدا رکعتین صل غدا رکعتین) لوجوب الأوّل بالأمر الأوّل، و فائده التأسیس أولی من فائده التأکید. و کذا لو کان الثانی معرّفا باللام(۴) مع العطف، لاحتمال کون اللام لتعریف الطبیعه، کما یحتمل تعریف المعهود، مع أنّ العطف یقتضی التغایر، فلا معارض له.

الفصل الثالث: فی الوجوب

اشاره

و فیه مباحث:

الأوّل: فی الواجب المخیّر.

اشاره

و لا ریب فی وقوعه، کخصال الکفاره. و اختلف فی تقدیره، فقیل: الجمیع

۱- فی د:(اختلفا).

۲- فی أ:(التالی) بدل:(الثانی).

۳- فی ه:(نسخا).

۴- لم ترد فی ج، د، ط:(باللام).

ص: ۱۰۶

واجب و یسقط بفعل البعض. و قیل: الواجب واحد لا بعینه. و قیل: إنّه معیّن عند اللّه تعالی و غیر معیّن عندنا(۱).

و الحق أنّ کل واحد منها(۲) واجب مخیّر فیه، بمعنی أنّه لا یجب الجمیع و لا یجوز(۳) الإخلال بالجمیع، و أیّها(۴) فعل کان واجبا بالأصاله، لأنّه لا استبعاد فی أن یقول السیّد لعبده: (أوجبت علیک أحد هذین بحیث لا یحل لک(۵) ترکهما) و لا: (أوجبتهما علیک فأیّهما شئت فافعله(۶) و لا یستلزم ذلک وجوب الجمیع، و إلّا لعصی بدونه، و لا إیجاب واحد معیّن عند اللّه، لأنّه تعالی یعلم الأشیاء علی ما هی علیه، و التقدیر أنّ الواجب لم یتعین فی أحدها عینا، و القائل بإیجاب واحد لا بعینه إن قصد ما قلناه؛ صح، و إلّا بطل، لأنّ المخیّر فیه إن کان هو الواجب فقد وقع فیما فرّ منه، و هو تجویز ترک الواجب، و إلّا لم یکن مخیرا، و التقدیر خلافه.

احتج المخالف ب: أنّ المکلف إذا فعل الجمیع فإن سقط الفرض به(۷) کان

۱- المعتمد: ۱/ ۷۹، التبصره: ۷۰، المحصول: ۲/ ۱۵۹- ۱۶۰، روضه الناظر: ۳۲، الإحکام: ۱/ ۸۸، المنتهی: ۳۴.

۲- فی أ:(منهما).

۳- زاد فی ب:(له).

۴- فی ه:(أیّهما).

۵- لم ترد فی أ، ب، ج:(لک).

۶- فی أ، ب، د:(فافعل).

۷- أی: بالجمیع من حیث هو جمیع(هامش من نسخه د).

ص: ۱۰۷

واجبا(۱)، و إن سقط بواحد لا بعينه كان المعيّن(۲) مستندا(۳) إلى المطلق(۴)، هذا خلف، و إن سقط بكل واحد لزم اجتماع العلل على معلول واحد، فتعيّن المعيّن(۵).

و الجواب: أنّ هذه معرّفات.

احتج الآخرون ب: أنّ محل الوجوب إن كان هو(۶) الجميع لم يبرئ بدونه، و إن كان غير معيّن لزم حلول المعيّن فى المطلق، و هو محال، فتعيّن المعيّن، و ليس عندنا، فهو عند اللّه تعالى(۷).

و الجواب: أنّ محل الوجوب فى المخيّر كل واحد، و الخطأ نشأ من إهمال(۸) الحيثيات.

تذنيب

يصحّ الأمر بالشيئين على الترتيب، و على البدل: إمّا مع تحريم الجمع كأكل المباح و الميته و التزويج من كفوين، أو مع إباحته كالوضوء و التيمم و ستر العوره

۱- قوله:« كان واجبا» بيان للمحذور و التالى الفاسد، لأنّ الفرض لو سقط بالجميع لزم أن يكون الجميع واجبا، و هو باطل بالاتفاق.

۲- و هو سقوط الفرض(هامش من د).

۳- أى: معللا(هامش من د).

۴- يعنى: أحد الخصال من غير تعيين(هامش من د).

۵- المعتمد: ۱/ ۸۵، المحصول: ۲/ ۱۶۳- ۱۶۴.

۶- كلمه:(هو) زياده من ط.

۷- انظر الإحكام ۱/ ۸۹.

۸- فى ج:(اختلاف) بدل:(إهمال).

ص: ۱۰۸

بثوبین، أو مع ندبه کخصال الکفاره و خصال کفاره الحنث.

البحث الثانی: فی الواجب الموسّع

البحث الثانی: فی الواجب(۱) الموسّع

مساواه الوقت للفعل أمر واقع بالإجماع. و قصوره عنه(۲) ممتنع إلّا علی إراده القضاء. و کون الوقت أفضل(۳) جائز و(۴) واقع، لعدم استحاله إیجاب الفعل فی زمان یفضل عنه، بحیث لا یخل المأمور بالفعل فی ذلک الوقت، و یتخیّر فی إیقاعه فی کل جزء منه، فإذا تضیّق تعیّن، و وقوعه ظاهر فی الصلاه، و ما وقته العمر.

و تخصیص الوجوب بالأوّل کما یقول بعض الأشاعره(۵)، و بالآخر کمذهب بعض الحنفیه(۶)، و بالمراعاه کمذهب الکرخی(۷)(۸)؛ تحکّم. و لا حاجه إلی العزم- الذی هو بدل- کما ذهب إلیه السید المرتضی رحمه اللّه(۹)

۱- لم ترد فی ب، ه:(الواجب).

۲- کلمه:(عنه) زیاده من ط.

۳- أی: یفضل عن الفعل، فلا یستغرقه الفعل.

۴- حرف العطف: زیاده من ط.

۵- التبصره: ۶۰، المحصول: ۲/ ۱۷۴.

۶- التبصره: ۶۱، المحصول: ۲/ ۱۷۴، روضه الناظر: ۳۳، الإحکام: ۲/ ۹۲، المنتهی: ۳۶.

۷- هو: أبو الحسن، عبید اللّه بن الحسین الکرخی، نسبه إلی الکرخ جانب من جانبی بغداد: فقیه، انتهت إلیه رئاسه الحنفیه بالعراق، مولده فی الکرخ سنه ۲۶۰ ه و وفاته ببغداد سنه ۳۴۰ ه له رساله فی الاصول، و علیها مدار فروع الحنفیه، و(شرح الجامع الصغیر) و(شرح الجامع الکبیر). راجع: الأعلام للزرکلی: ۴/ ۱۹۳.

۸- المعتمد: ۱/ ۱۲۵، التبصره: ۶۱، المحصول: ۲/ ۱۷۴، الإحکام: ۱/ ۹۲، المنتهی: ۳۶.

۹- الذریعه: ۱/ ۱۴۶- ۱۴۷.

ص: ۱۰۹

و الجبائیان(۱)، لأنّه إن ساوی الصلاه فی جمیع الامور المعتبره سقط التکلیف به، و إلّا لم یکن بدلا، و لأنّه إن وجب فی الوسط لزم مخالفه البدل للمبدل، و إلّا لزم سقوطه فی الأوّل، و لأنّ الأمر دل علی الصلاه خاصّه، و إیجاب(۲) البدل بغیر دلیل تکلیف بما لا یطاق.

احتج المخالف ب: أنّ الصلاه یجوز ترکها فی أوّل الوقت، فلا تکون واجبه(۳).

و أجاب المرتضی رحمه اللّه ب: أنّ الفاصل بینهما وجوب العزم(۴).

و الحق: أنّ وجوب العزم من أحکام الإیمان، و أنّ مرجع هذا الواجب إلی الواجب(۵) المخیّر، فکما(۶) لا یسقط الوجوب عن کل واحد بتجویز ترکه إلی الآخر، کذلک أوّل الوقت و وسطه و آخره.

البحث الثالث: فی الواجب علی الکفایه. و هو: کل فعل تعلّق غرض الشارع بإیقاعه لا من مباشر معیّن. و هو واقع، کالجهاد، و هو واجب علی الجمیع و یسقط بفعل البعض، لاستحقاقهم أجمع الذمّ و العقاب لو ترکوه، و لا استبعاد فی إسقاط الواجب بفعل الغیر. و التکلیف فیه موقوف علی الظن، فإن ظنّت طائفه قیام غیرها

۱- المعتمد: ۱ / ۱۲۵، المحصول: ۲ / ۱۷۴ - ۱۷۵، الإحکام: ۱ / ۹۲. و الجبّائیان هما: أبو علی الجبّائی، و ابنه أبو هاشم. تقدمت ترجمتهما.

۲- فی ب، د، ه:(فإیجاب).

۳- الذریعه: ۱/ ۱۵۱، المعتمد: ۱/ ۱۲۹، التبصره: ۶۲، المحصول: ۱/ ۱۷۶، الإحکام: ۱/ ۹۳.

۴- الذریعه: ۱/ ۱۵۲.

۵- کلمه:(الواجب) زیاده من ج، ط.

۶- فی ج، ط:(و کما).

ص: ۱۱۰

به سقط عنها، و لو ظنّت کل طائفه ذلک سقط عن الجمیع، و لو ظنّت کل طائفه عدم الوقوع وجب علی کل طائفه.

البحث الرابع: ما لا یتمّ الواجب المطلق إلّا به، و کان مقدورا؛ واجب.

و خصص المرتضی رحمه اللّه بالسبب(۱).

لنا: لو لم یجب لزم تکلیف ما لا یطاق، أو خروج الواجب عن کونه واجبا، و التالی بقسمیه باطل، فالمقدّم مثله.

بیان الشرطیّه: أنّه علی تقدیر ترک الشرط إن وجب الفعل لزم الأوّل، و إلّا الثانی.

احتج السید المرتضی رحمه اللّه ب: أنّ المسبب عند وجود السبب واجب لا عند وجود الشرط، و إذا جاز الترک عند حصول الشرط جاز التکلیف، بخلاف المسبب الممتنع عدمه عند وجود السبب، فإنّه یکون واجبا فلا یقع التکلیف به(۲).

و الجواب: أنّه خارج عن محل النزاع. و من هذا الباب إیجاب الصلاتین عند اشتباه القبله، و الثوبین، و امتناع نکاح المشتبهه بالاخت. و لو لم یعیّن الطلاق و قلنا بصحته احتمل تحریم الجمیع و الإباحه، لأنّ الموجود ما له صلاحیه التأثیر فی الطلاق. و الزائد علی الأقل لیس بواجب، کما فی الطمأنینه، لجواز ترکه. و صوم أوّل جزء من اللیل واجب بالتبعیه لا بالأصاله. و بطلان الصلاه فی الدار المغصوبه لأنّ الأمر بالصلاه المعیّنه أمر بأجزائها التی من جملتها الکون المخصوص.

۱- الذریعه: ۱/ ۸۳، و إلیه ذهب الواقفیّه، کما فی: المحصول: ۲/ ۱۸۹.

۲- الذریعه: ۱/ ۸۳- ۸۴.

ص: ۱۱۱

احتج المخالف ب: أنّ المأمور به الصلاه مطلقا، و المنهی عنه(۱) الغصب، فتغایر المتعلق، کما فی الصلاه فی الأمکنه المکروهه(۲).

و الجواب: أنّ النهی عن الأمکنه المکروهه نهی عن وصف منفک عن الصلاه، کنفار الإبل فی المعطن، و التعرض للسیل فی الوادی، و منع الماره فی الجاده، و شبهها.

البحث الخامس: الأمر بالشی ء یستلزم النهی عن الضد(۳) العام، لأنّه للوجوب، و لا یتحقق إلّا بالمنع من الترک. و أمّا الضد(۴) الوجودی فلازم بالعرض.

و ما(۵) یجوز ترکه لا یکون فعله واجبا، و قول الکعبی(۶) بوجوب المباح(۷)

۱- فی أ، ب، د، ه:(النهی عن).

۲- المستصفی: ۱/ ۹۲- ۹۳، المحصول: ۲/ ۲۸۵- ۲۸۶، الإحکام: ۱/ ۱۰۰، المنتهی: ۳۸.

۳- فی ب، د، ه:(ضده).

۴- لم ترد فی ط:(الضد).

۵- فی أ، ج، ط:(فما).

۶- هو: عبد اللّه بن أحمد من محمود الکعبی، من بنی کعب، البلخی الخراسانی، أبو القاسم: أحد أئمه المعتزله. کان رأس طائفه منهم تسمّی(الکعبیه) و له آراء و مقالات فی الکلام انفرد بها. و هو من أهل بلخ ولد سنه ۲۷۳ ه، و أقام ببغداد مدّه طویله، و توفی ببلخ سنه ۳۱۹ ه. له کبت، منها(التفسیر) و(تأیید مقاله أبی الهذیل) و(الطعن علی المحدّثین). قال الخطیب البغدادی: صنّف فی الکلام کتبا کثیره و انتشرت کتبه ببغداد. و قال السمعانی: من مقالته أنّ اللّه تعالی لیس له إراده و أنّ جمیع أفعاله واقعه منه بغیر إراده و لا مشیئه منه لها. راجع: الأعلام للزرکلی: ۴/ ۶۵- ۶۶.

۷- فقد ذهب الکعبی و أتباعه من المعتزله إلی إنکار المباح فی الشرع، و بعباره اخری: ادّعی و أتباعه أنّ المباح مأمور به، لأنّه ما من فعل یوصف بکونه مباحا إلّا و یتحقق بالتلبس به- ترک حرام ما، و ترک الحرام واجب، و لا یتمّ ترکه دون التلبس بضد من أضداده، و ما لا یتمّ الواجب إلّا به فهو واجب. راجع: المنخول: ۱۱۶، الإحکام: ۱/ ۱۰۷- ۱۰۸، المنتهی: ۴۰. و نسب الغزالی هذا القول فی المستصفی: ۱/ ۸۸ إلی البلخی.

ص: ۱۱۲

بعیـد، و کونه یترک به الحرام لیس خاصـا به. و قول بعض الفقهـاء بوجوب الصوم علی الحـائض و المریض و المسـافر(۱)؛ خطأ، فإنّ جواز الترک ینافی الوجوب، و إیجاب القضاء لوجود سبب الوجوب.

البحث السادس: إذا نسخ الوجوب بقی الجواز، لأنّ المقتضی للجواز و هو الأمر موجود، و المعارض- و هو النسخ- لا یصلح أن یکون معارضا، لأنّ رفع المرکب لا یستلزم رفع جمیع أجزائه.

احتـج الغزالی ب: أنّ الجواز بـالمعنی الأـخص منـاف، و بـالمعنی الأـعم لا یوجـد إلّا بأحـد القیـدین، و هو إمّا جواز الإخلال کما فی المندوب، أو عدمه کما فی الواجب، فلا یبقی بدونهما(۲).

و الجواب: أنّ الناسخ یرفع أحد القیدین فیبقی(۳) الآخر.

۱- ذهب إلیه الشیرازی فی: التبصره: ۶۷.

۲- المستصفی: ۱/ ۸۸.

۳- فی أ:(فثبت) بدل:(فیبقی). و فی ب:(فیثبت).

ص: ۱۱۳

الفصل الرابع: فی المأمور به

اشاره

و فیه مباحث:

الأوّل: یمتنع تکلیف ما لا یطاق لأنّه قبیح،

و اللّه تعالی منزّه عنه.

احتجت الأشاعره ب: أنّ الکافر مکلّف بالإیمان، و هو ممتنع منه، أمّا أوّلا:

فلأنّه معلوم العدم، فلو جاز وقوعه لزم انقلاب علم اللّه تعالی جهلا، و أمّا ثانیا: فلأنّ الأفعال مستنده إلی اللّه تعالی، و إلّا لزم الترجیح من غیر مرجح، و لأنّه(۱) تعالی کلّف أبا لهب بالإیمان، و هو التصدیق بجمیع ما جاء به النبی علیه السّلام و من جملته أنّه لا یؤمن، فقد کلّف بالجمع بین الضدین، و لأنّ التکلیف إن وجد حال(۲) الاستواء الذی یمتنع معه الفعل، لزم التکلیف بما لا یطاق، و کذا إن وجد حال الرجحان، لوجوب الراجح و امتناع المرجوح، فالتکلیف(۳) بأحدهما تکلیف بما لا یطاق(۴).

و الجواب: أنّ فرض العلم فرض المعلوم، لأنّ شرطه(۵) المطابقه، و الامتناع لا حق، و هو لا یؤثر فی الإمکان الذاتی الذی هو شرط التکلیف، و لو صحّ هذا الدلیل

۱- فی ب، ه، د:(لأنّ اللّه) بدل:(لأنّه).

۲- فی د:(حاله).

۳- فی ه:(و التکلیف).

۴- المستصفی: ۱/ ۱۰۲، المنخول: ۲۲- ۲۳، المحصول: ۲/ ۲۱۵، روضه الناظر:

۵- فی ه:(الشرط).

ص: ۱۱۴

لزم نفی قدرته تعالی، و القادر یرجح أحد مقدوریه لا لأمر(۱)، و یعارض به تعالی، و التکلیف بالتصدیق(۲) من حیثیه صدور الإخبار من النبی صلّی اللّه علیه و آله لا ینافی الأمر بالإیمان لا من هذه الحیثیه، و نمنع تکلیف الضدین(۳) فی الإخبار عن المکلفین بالإیمان، لجواز ورود الإخبار حال غفلتهم، و التکلیف ثابت حال الاستواء بإیقاع الفعل فی ثانی الحال، و هو یرد فی حقه تعالی.

و اعلم أنّه لا خلاص للأشعری عن المعارضه باللّه تعالی.

البحث الثانی: الأمر بفروع الشریعه لا یتوقف علی الإیمان،

لأنّه عام، فیدخل فیه الکافر، و لقوله تعالی: ما سَلَکَکُمْ فِی سَقَرَ قالُوا لَمْ نَکُ مِنَ الْمُصَلِّینَ الآیه(۴)، وَ مَنْ یَفْعَلْ ذلِکَ یَلْقَ أَثاماً(۵) و هو راجع إلی ما تقدم، و کذا قوله تعالی:

فَلا صَدَّقَ وَ لا صَلَّی وَ لکِنْ کَذَّبَ وَ تَوَلَّی(۶) ذمّه علی ترک الجمیع، و لدخوله تحت النهی، فکذا الأمر.

احتجوا ب: أنّها لو وجبت علیه فإمّا حال الکفر أو بعده، و الأوّل باطل، لامتناعها منه حینئذ، و کذا الثانی لسقوطها عنه(۷).

۱- زاد فی ج:(مرجح).

۲- فی ج:(بالضدین) بدل:(بالتصدیق).

۳- فی ب، ج:(التکلیف بالضدین).

۴- المدّثر/ ۴۲، ۴۳.

۵- الفرقان/ ۶۸.

۶- القیامه/ ۳۱.

۷- المعتمد: ۱/ ۲۷۶، المستصفی: ۱/ ۱۰۸، المحصول: ۲/ ۲۴۵، الإحکام: ۱/ ۱۲۴،- المنتهی: ۴۲- ۴۳.

ص: ۱۱۵

و الجواب: المنع من عدم القدره، لإمکان صدورها عنه مع تقدیم الإیمان، کالصلاه علی المحدث، و أیضا: المراد بالوجوب هنا العقاب علیها فی الآخره کما یعاقب علی ترک الإیمان.

البحث الثالث:

الأمر یقتضی الإجزاء علی معنی خروج المکلّف عن العهده مع الإتیان بالمأمور به علی وجهه، و إلّا لکان إمّا مکلّفا بالمأتی به، فیلزم تکلیف ما لا یطاق، أو بغیره، فلا یکون المأتی به تمام ما کلّف به، و لأنّه إن اکتفی بإدخال الماهیه فی الوجود، ثبت المطلوب، و إلّا لزم اقتضاء الأمر التکرار.

احتجوا ب: وجوب إتمام الحج الفاسد(۱).

و الجواب: أنّه مجز بالنسبه إلی الأمر الثانی، و غیر مجز بالنسبه إلی الأمر الأوّل، لأنّه لم یأت به علی وجهه.

البحث الرابع: قد بیّنا أنّ الأمر لا یقتضی الفور،

فإذا ورد(۲) مطلقا و لم یفعل فی أوّل أوقات الإمکان لم یخرج عن التکلیف، لعدم تعرضه لوقت(۳) دون آخر، و إن کان مقیّدا بوقت و لم یفعل فیه فالحق أنّه لا یقتضی وجوب القضاء، لأنّ ما عدا ذلک الوقت لم یتعرض له الآمر بنفی و لا إثبات، فلا یدل علی وجوب إیقاعه فیما

۱- المعتمد: ۱/ ۹۲، التبصره: ۸۶، المستصفی: ۲/ ۱۳، المحصول: ۲/ ۲۴۸، الإحکام: ۱/ ۳۹۷.

۲- فی أ، ب، ه:(کان) بدل:(ورد).

۳- فی أ، ه:(بوقت).

ص: ۱۱۶

بعد، و لأنّ الأمر تاره يستتبع(۱) القضاء و اخرى لا يستتبعه(۲).

البحث الخامس: الأمر بالكلى ليس أمرا بجزئى معين،

و إن امتنع وجوده بدون أحد الجزئيات، نعم إنّه يستلزم وجوب أحدها لا بعينه، لأنّ الواجب لا يتم إلّا به.

و الأمر بالأمر بالشى ء ليس أمرا بذلك الشى ء، لقوله عليه السّلام «مروهم بالصلاه و هم أبناء سبع»(۳).

البحث السادس: المندوب ليس مأمورا به،

البحث السادس: المندوب ليس مأمورا به(۴)،

لأنّ الأمر للوجوب، و هو يضاد الندب، نعم هو تكليف.

و الإباحه ليست تكليفا، لانتفاء الطلب فيه، و لا يقع التكليف إلّا بفعل.

و المطلوب فى النهى كفّ النفس عن الفعل.

و الفعل حال(۵) وجوده واجب، فلا يقع التكليف به، خلافا للأشعرى(۶).

۱- فى أ، ب:(يستعقب).

۲- فى أ:(لا يستعقبه).

۳- جامع الاصول: ۴/ ۴۰۱ رقم(۳۲۴۳) و لفظ الحديث:« مروا أولادكم».

۴- فى ط:(غير مأمور به).

۵- فى أ:(حاله).

۶- المنتهى: ۴۳، و تفصيل البحث فى المنخول: ۱۲۲- ۱۲۳، المحصول: ۲/ ۲۷۱- ۲۷۴، الإحكام: ۱/ ۱۲۷- ۱۲۸.

ص: ۱۱۷

الفصل الخامس: فی المأمور

اشاره

و فیه مباحث:

الأوّل: المعدوم لیس بمأمور، لأنّ أمر غیر الموجود سفه،

و اللّه تعالی منزّه عنه.

احتج الأشعری ب: أنّا مکلفون بالشرائع بأمر رسول اللّه علیه السّلام(۱).

و الجواب: المنع من استناد التکلیف إلی الرسول صلّی اللّه علیه و آله بل الرسول صلّی اللّه علیه و آله أخبر بأنّ(۲) کل من یأتی إلی یوم القیامه یکلفه(۳) اللّه تعالی بما جاء به، و لا یکون هذا إخبارا للمعدوم، لئلا یلزم المحذور.

البحث الثانی: الفهم شرط التکلیف،

فالغافل لیس مأمورا(۴)، لقوله علیه السّلام:

«رفع القلم عن ثلاثه»(۵) و لأنّ الفعل مشروط بالعلم(۶)، فالتکلیف به حال عدمه تکلیف بما لا یطاق.

۱- المنخول: ۱۲۴، و قد ذکرت هذه الحجه أیضا فی: المستصفی: ۱/ ۱۰۰- ۱۰۱، المحصول: ۲/ ۲۵۵، روضه الناظر: ۱۸۶- ۱۸۷، الإحکام: ۱/ ۱۳۲، المنتهی: ۴۴.

۲- فی أ، ب، د، ه:(أنّ).

۳- فی أ، ب، د:(فیکلفه).

۴- فی أ، ب، ه:(غیر مأمور) بدل:(لیس مأمورا).

۵- جامع الاصول: ۳/ ۱۸۲- ۱۸۳، رقم(۱۸۲۳)، و: ۳/ ۲۷۲- ۲۷۳ رقم(۱۹۴۵) و(۱۹۴۶).

۶- زاد فی ج:(به).

ص: ۱۱۸

احتجوا ب: أنّ الأمر بالمعرفه إن توجه على العارف لزم تحصيل الحاصل، و إلّا ثبت المطلوب، لاستحاله معرفه الأمر قبل معرفه الآمر، و لأنّ الغرامه تجب على المجنون و الصبى، و لقوله تعالى: لا تَقْرَبُوا الصَّلاهَ وَ أَنْتُمْ سُكارى(۱)(۲).

و الجواب: أنّ المعرفه واجبه عقلا- لا بالأمر، و إيجاب الغرامه لا يستلزم الوجوب على المجنون، لأنّه من باب الأسباب، و المراد بالآيه المثل(۳).

البحث الثالث: تكليف المكره قبيح،

لأنّه غير قادر(۴).

يجب على المأمور إيقاع الفعل على وجه الطاعه، لقوله تعالى: وَ ما أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ(۵) و لقوله عليه السّلام «إنّما الأعمال بالنيات»(۶) و يخرج عنه شيئان: النظر الأوّل(۷) المعرّف للوجوب، و إراده الطاعه(۸).

و الأمر المشروط إذا علم الآمر عدم الشرط؟ المعتزله على منعه، لأنّ صوم غد مشروط ببقائه، فإذا علم موته استحال أمره، و إلّا لزم تكليف ما لا يطاق. و جوّزه

۱- النساء/ ۴۳.

۲- المحصول: ۲/ ۲۶۲- ۲۶۳، المنتهى: ۴۴.

۳- انظر توضيح ذلك فى: المحصول: ۲/ ۲۶۵- ۲۶۶.

۴- زاد فى ه:(على تركه).

۵- البيّنه/ ۵.

۶- جامع الاصول: ۹/ ۴۶۷ رقم(۹۱۶۳). فائده: المعروف تواتر هذا الخبر، لكن السيد المرتضى فى الذريعه: ۲/ ۷۳۰؛ عدّه من أخبار الآحاد.

۷- لم ترد فى ج، ه:(الأوّل).

۸- انظر تفصيل المسأله فى: المحصول: ۲/ ۲۶۶.

ص: ۱۱۹

قوم، لاشتماله على مصلحه توطين النفس على الفعل فيثاب، و قد يكون التوطين لطفا فى الآخره و نافعا فى الدنيا بأن يمتنع(۱) من الفساد، و الأصل فى ذلك أنّ الامر قد يحسن لمصلحه تنشأ من نفس الأمر، لا من المأمور به، و قد يحسن لمصلحه تنشأ منهما. و يتفرع على ذلك وجوب الكفاره على من أفطر ثمّ حصل المسقط من الإغماء أو الحيض أو الجنون أو الموت(۲).

و لا خلاف فى جواز التكليف مع جهل الآمر بوقوع الشرط(۳) و عدمه.

البحث الرابع: الأمر يتعلق بالمكلّف،

و المكلّف، و الفعل.

أمّا المكلّف: فيشترط فى حسن الأمر منه تمكين العبد من المأمور به، بخلق القدره و الآلات و العلوم و غيرها، و كون الفعل مما يستحق به الثواب بأن يكون واجبا أو ندبا، و كون الثواب على ذلك الفعل مستحقا، و يعلم أنّه تعالى سيفعله به، و أن يقصد تعالى بذلك الإيصال إلى الثواب، حتى يكون تعريضا، فإن الغرض من التكليف التعريض للمنافع، و إنّما يتم بما تقدم.

و أمّا المكلّف: فيشترط تمكنه من إيقاع الفعل على الوجه المطلوب منه، فإن كان ما يتوقف عليه من فعله تعالى وجب(۴) فعله، كالقدره و العقل، و إن كان من العبد، كالإراده و الكراهه، لم يجب عليه تعالى فعلها، لكن يجب أن يلزمه فعلها،

۱- فى ه:(يمنع).

۲- فى أ، ب، د، ه: جاء العطف بالواو فى المواضع الثلاثه.

۳- فى ط:(الشروط).

۴- زاد فى ب، د، ه:(عليه).

ص: ۱۲۰

و إن كان مما يصح استناده إليه تعالى و إلى العبد نحو كثير من العلوم و الآلات، جاز أن يفعله تعالى، و أن يلزمه بفعله.

و أمّا الفعل: فشرطه الإمكان، و صحته من المكلّف، إذ لا تأثير لصحته من الغير فى صحته منه، فإنّه يجرى مجرى المستحيل، و صحته منه على جهه الاختيار، و أن يكون حسنا، و أن تحصل(۱) له صفه زائده على الحسن بأن يكون فرضا أو نفلا، و يشترط فى الواجب زياده حصول وجه يقتضى وجوبه، إذ ما لا وجه لوجوبه يقبح إيجابه، و يجرى مجرى تحسين القبيح و تقبيح الحسن، و لهذا لو أوجب كفران نعمه(۲) لم يصر ذلك واجبا.

و أمّا الأمر: فيشترط تقدمه(۳) على وقت الفعل، بحيث يتم الغرض فى الأمر بذلك التقدم من دلاله على وجوب الفعل، و ترغيب فيه، و بعث عليه، و ما زاد على ذلك من التقدم فلا بدّ فيه من مصلحه زائده.

و هل يشترط تمكين المأمور من الفعل و إزاحه علّته من حين الأمر المتقدم إلى حين الفعل؟ الحق عدمه إذا تضمن التقدم مصلحه لبعض المكلّفين، فيصح أمر العاجز إذا علم اللّه تعالى أنّه سيتمكن حال(۴) الحاجه.

۱- فى ه:(يكون) بدل:(يحصل).

۲- فى د، ه:(نعمته).

۳- فى ط:(تقديمه).

۴- فى ط:(حاله).

ص: ۱۲۱

الفصل السادس: فی النهی

اشاره

و فیه مباحث:

الأوّل: النهی یقتضی التحریم،

لما(۱) قلناه فی الأمر، و لقوله تعالی: وَ ما نَهاکُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا(۲) أوجب الانتهاء عند النهی.

و لا یدل علی التکرار، لأنّ قول الطبیب: (لا تأکل الغذاء(۳)) و قول السید (لا تشتر اللحم) لا یقتضیه، و یصح تقییده بالدوام و عدمه من غیر تکریر و لا نقض.

احتج المخالف ب: أنّ النهی یقتضی المنع من إدخال الماهیه فی الوجود، و إنّما یتحقق بعدم الإدخال فی کل وقت(۴).

و الجواب: المنع، فإنّ المنع(۵) من إدخال الماهیه قدر مشترک بین المنع دائما و وقتا ما، و لا دلاله لما به الاشتراک علی ما به الامتیاز.

و لا یدل علی الفور.

البحث الثانی: النهی یدل علی الفساد فی العبادات،

لا فی المعاملات.

أمّا الأوّل: فلأنّ الآتی بالعباده المنهی عنها غیر آت بالمأمور به، لاستحاله

۱- فی أ، ب، ج، ط:(کما).

۲- الحشر/ ۷.

۳- لم ترد فی أ، ب، ج، د:(الغذاء).

۴- المحصول: ۲/ ۲۸۲- ۲۸۳، الإحکام: ۱/ ۴۱۲.

۵- لم ترد فی ب:(فإنّ المنع).

ص: ۱۲۲

كون الشي ء مأمورا به منهيا عنه، فيبقى فى عهده التكليف.

و أمّا الثانى: فلأنّه لا استبعاد فى أن يقول الشارع: (لا تبع وقت النداء، و إن بعت ملكت الثمن)، و لأنّه لو دل على الفساد لدل إمّا بمنطوقه أو بمفهومه، و القسمان باطلان، أمّا الأوّل: فلأنّ النهى يدل على الزجر لا غير. و أمّا الثانى:

فلانفكاكه عنه فى التصوّر، و لا يتأتّى مثله فى العبادات، لأنّ الفساد فيها عدم موافقتها لأمر الشارع(۱)، و فى المعاملات عدم ترتب حكمها عليها.

و كما لا يدل على الفساد فكذا(۲) لا يدل على الصحّه، لقوله عليه السّلام «دعى الصلاه أيام أقرائك»(۳).

البحث الثالث: المكلف إن أمكن خلوّه عن كل فعل،

كالمستلقى- على(۴) القول ببقاء الأكوان و استغناء الباقى- أمكن قبح الجميع، فجاز النهى عن جميع أفعاله، و إن لم يمكن خلوه من(۵) الجميع، امتنع قبح الجميع، و إلّا لكان معذورا فيه، لعدم تمكنه من تركه.

و يصح قبح جميع أفعاله على وجه و حسنها على آخر، فالخارج من الدار

۱- فى أ، ج، ط:(الشرع).

۲- فى ب:(كذلك). و فى د، ه:(فكذلك).

۳- كذا حكى الحديث الفخر الرازى فى المحصول: ۲/ ۳۰۱، و لكنّه منقول بالمعنى، فهو مضمون حديث فاطمه بنت أبى حبيش، فراجعه فى: جامع الاصول: ۶/ ۲۶۸- ۲۷۱ رقم(۵۴۱۰) و(۵۴۱۱).

۴- فى ب، ج، د، ه:(مع).

۵- فى ب، د، ه:(عن).

ص: ۱۲۳

المغصوبه إن قصد التصرّف كان قبيحا، و إن قصد التخلص كان حسنا.

و قد يكون الشی ء مفسده عند عدم آخر، و كذا الآخر، كما فی بيع الأمّ دون ولدها الصغير، و بالعكس، فيصح النهی عن أحدهما على سبيل التخيير و البدل، و لا يمكن القول بقبحهما معا، لأنّ التقدير قبح أحدهما عند عدم الآخر، و هذا يصح فی المختلفين دون الضدين، إذ وجود كل واحد من الضدين يوجب عدم الآخر، و ما يجب لا يكون شرطا فی قبحه.

ص: ۱۲۴

ص: ۱۲۵

المقصد الرّابع فی العامّ و الخاصّ

اشاره

و فیه فصول

ص: ۱۲۶

ص: ۱۲۷

[الفصل] الأوّل: فى ألفاظ العموم

اشاره

و فيه مباحث:

[البحث] الأوّل: العام

هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد.

فبالأوّل: خرجت النكرات، سواء كانت لواحد أو لاثنين أو لجماعه أو اسم عدد.

و بالثانى: الاسم المشترك، و الحقيقه و المجاز، و نحو (ضرب زيد عمروا).

و فرق بينه و بين المطلق، لأنّ المطلق دال على الماهيّه من حيث هى هى، لا بقيد وحده و لا تعدد، و العام يدل على الماهيّه باعتبار تعددها.

و العموم من عوارض الألفاظ، فإن استعمل فى المعانى ك (عمّ الجدب، و الخصب، و الخير، و المطر) فمجاز، بدليل السبق(۱) إلى الذهن.

البحث الثانى: الحق أنّ للعموم صيغه تدل عليه.

و هى إمّا أن تتناول العقلاء و غيرهم، مثل: (كل) و (جميع) و (أىّ) فى الاستفهام و المجازاه، أو يختص العقلاء، ك (من) فى المجازاه و الاستفهام، أو غيرهم، ك (ما) و (متى) و (أين) و (حيث).

و قد يفتقر فى الدلاله على الاستغراق إلى انضمام لفظ آخر(۲)، ك (لام

۱- أى: لسبق اللفظ إلى الذهن(هامش توضيحى من نسخه ج).

۲- فى أ، ب، ج، د، ه:(إلى آخر).

ص: ۱۲۸

الجنس) مع الجمع، و الإضافه ك: (عبيدى)، و حرف السلب مع النكره.

و قد يستفاد العموم من العرف، مثل حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ(۱)، أو من العقل كدليل الخطاب.

و منع السيد المرتضى رحمه اللّه من دلاله الصيغ على العموم(۲)، و هو مذهب الواقفيه(۳).

لنا: لو كان قوله (من دخل دارى) مثلا للخصوص، لما حسن الجواب بالعموم، و لو كان للاشتراك، لما حسن الجواب قبل السؤال عن كـل محتمل. و لو كان (من دخل دارى أكرمه)(۴) مشتركـا، لما حسن الامتثال قبل السؤال عن كل فرد، و لما حسن الاسـتثناء لو كان للخصوص.

و لو لم تكن (كل) للعموم، لما ناقض (قام كل إنسان) (ما قام كل إنسان) الـدال على الجزئى، و لأنّهم إذا عبّروا عن العموم أتوا بهـذه الصيغه، و كذا (جميع).

و النكره المنفيه نقيض المثبته الجزئيه، و نقيض الجزئى كلى.

احتج السيد رحمه اللّه على الاشتراك بوجهين: حسن الاستفهام و الاستعمال(۵).

و صحه الاستثناء تدل على عموم كل ما ادعينا عمومه.

و الجواب: أنّ(۶) الاستعمال قد يوجد مع المجاز، فلا يصح الاستدلال به على

۱- النساء/ ۲۳.

۲- زاد فى أ، ه:(بالوضع). الذريعه: ۱/ ۲۰۱.

۳- المحصول: ۲/ ۳۱۵. و نسبه الآمدى فى: الإحكام: ۱/ ۴۱۷، إلى المرجئه.

۴- كذا فى النسخ. و المناسب: فأكرمه.

۵- الذريعه: ۱/ ۲۰۱- ۲۰۲، ۲۰۹ و ما بعدها.

۶- كلمه:(أنّ) زياده من ج، ط.

ص: ۱۲۹

الحقیقه، و الاستفهام قد یحسن لا لکون(۱) اللفظ مشترکا، بل لتحقق إراده الحقیقه دون المجاز.

البحث الثالث: فی مسائل اختلف فیها:

منها: المفرد المعرّف بلام الجنس لیس للعموم، خلافا للجبائی(۲)، لعدم دلاله: (أکلت الخبز) و: (شربت الماء) علیه، و عدم تأکیده بالجمع، و عدم وصفه به، و قولهم: (أهلک الناس الدرهم البیض و الدینار الصفر) مجاز، لعدم اطّراده، و کذا(۳) فی قوله تعالی: إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِی خُسْرٍ إِلَّا الَّذِینَ آمَنُوا(۴).

و منها: الجمع المنکّر لیس للعموم، خلافا له(۵)، لصدق: (جاءنی رجال ثلاثه) و (أربعه). و مورد التقسیم مشترک(۶).

و أقل الجمع ثلاثه، للفرق لغه بین صیغه الجمع و التثنیه، و امتناع اتصاف أحدهما بما یدل علی الآخر، و اختلافهما فی الضمائر.

احتج القاضی أبو بکر(۷)، و أبو إسحاق ب: قوله تعالی وَ کُنَّا لِحُکْمِهِمْ

۱- فی أ، ج، ه، ط:(لأجل کون) بدل:(لکون).

۲- أبو علی، کما فی: المعتمد: ۱/ ۲۲۷، المحصول: ۲/ ۳۶۷.

۳- فی أ، ب، د، ه:(کما) بدل:(کذا).

۴- العصر/ ۲.

۵- أی: للجبائی، کما فی: المعتمد: ۱/ ۲۲۹، المحصول: ۲/ ۳۷۵.

۶- زاد فی ب:(بین الأقسام).

۷- لم ترد فی أ، ب، د، ه:(أبو بکر).

ص: ۱۳۰

شاهِدِينَ(۱) إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ(۲) فَإِنْ كانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ(۳) و بقوله عليه السّلام «الاثنان فما فوقهما جماعه»(۴)(۵).

و الجواب: أنّه مضاف إلى الفاعل، و هو الحاكم، و المفعول و هو المتحاكمان، و الاستماع لموسى و هارون و فرعون، و حجب الأخوين مستفاد من السنه، و لا مانع فی الآیه منه، و الحدیث المراد به إدراک فضیله الجماعه.

و منها: مثل (لا یستوی) قیل: إنّه للعموم، لأنّه نفی دخل علی نکره فیعم.

و قیل: لیس للعموم، لأنّ نفی الاستواء أعم من نفیه من کل الوجوه أو من بعضها، و لا دلاله للعام علی الخاص(۶).

و التحقیق: أنّ النفی فرع الإثبات، فإن جعلنا الاستواء عامّا حتی لا یصدق علی الشیئین إلّا مع تساویهما من کل الوجوه، کان نفیه نفیا للعموم، فلا یکون عاما، و إن جعلنا الاستواء صادقا علی الشیئین باعتبار تساویهما و لو فی أمر ما، لم یکن عاما، فیکون سلبه عامّا. و لکن قیل: إنّه فی الإثبات للعموم، و إلّا لصدق التساوی علی المتباینین، لصدق تساویهما فی سلب ما عداهما عنهما. و قیل: بالمنع، و إلّا لم یصدق مطلقا، إذ المیزات مختلفه.

۱- الأنبیاء/ ۷۸.

۲- الشعراء/ ۱۵.

۳- النساء/ ۱۱.

۴- جامع الاصول: ۹/ ۶۶۸ رقم:[[۹۷۲]] و لفظ الحدیث:« اثنان».

۵- المعتمد: ۱/ ۲۳۱، التبصره: ۱۲۷- ۱۳۰، المستصفی: ۲/ ۵۴، المحصول: ۲/ ۳۷۰- ۳۷۲، روضه الناظر: ۲۰۳- ۲۰۴، الإحکام: ۱/ ۴۳۵، المنتهی: ۱۰۵- ۱۰۶.

۶- المعتمد: ۱/ ۲۳۲- ۲۳۳، الإحکام: ۱/ ۴۵۷، المنتهی: ۱۱۰.

ص: ۱۳۱

و الأقرب: البناء فی ذلک علی العرف.

و منها: الخطاب المصدّر بالنبی صلّی اللّه علیه و آله مثل یا أَیُّهَا النَّبِیُّ*(۱) لیس للعموم، إلّا بدلیل خارجی، لأنّه موضوع للخاص لغه، و لأنّ إخراج الغیر لیس تخصیصا.

احتج أبو حنیفه(۲) و أحمد(۳) ب: العاده الداله علی أمر العوام بتصدیر أمر الکبیر(۴).

و الجواب: إذا عرف إراده أمر الجمیع صح ذلک، قضاء للعرف.

۱- کما فی: التحریم/ ۱، و غیرها.

۲- هو: النعمان بن ثابت بن زوطی بن ماه مولی تیم اللّه بن ثعلبه الکوفی: إمام الحنفیه، أحد الأئمه الأربعه عند أهل السنّه. صاحب الرأی و القیاس و الفتاوی المعروفه فی الفقه. قال ابن خلّکان: کان جدّه زوطی من أهل کابل. ولد فی الکوفه سنه ۸۰ ه و نشأ بها. أراده المنصور العباسی علی القضاء ببغداد فأبی، فحبسه إلی أنّ مات سنه ۱۵۰ ه و قبره ببغداد فی مقبره خیزران معروف له(مسند) فی الحدیث، و(المخارج) فی الفقه. راجع: الأعلام للزرکلی: ۸/ ۳۶. و: الکنی و الألقاب للقمّی: ۱/ ۵۰- ۵۳.

۳- هو: أحمد بن محمّد بن حنبل، أبو عبد اللّه، الشیبانی الوائلی: إمام المذهب الحنبلی، و أحد الأئمه الأربعه عند أهل السنّه. أصله من مرو، و کان أبوه والی سرخس. ولد ببغداد سنه ۱۶۴ ه فنشأ منکبّا علی طلب العلم و سافر فی سبیله أسفارا کثیره إلی الکوفه و البصره و مکه و المدینه و الیمن و الشام و الثغور و المغرب و الجزائر و العراقین و فارس و خراسان و الجبال و الأطراف. و صنّف(المسند) سته مجلّدات یحتوی علی ثلاثین ألف حدیث، و له(الناسخ و المنسوخ) و(الرد علی الزنادقه فیما ادعت به من متشابه القرآن) و(التفسیر) و(الزهد) و(المناسک) و غیرها. سجنه المعتصم العباسی ثمانیه و عشرین شهرا لامتناعه عن القول بخلق القرآن، و اطلق سنه ۲۲۰ ه توفی سنه ۲۴۱ ه. راجع: الأعلام للزرکلی: ۱/ ۲۰۳.

۴- المنتهی: ۱۱۳- ۱۱۴.

ص: ۱۳۲

و منها: اللفظ الموضوع لخطاب الذکور مع شموله الإناث(۱) لو اردن، لا یتناول إطلاقه الإناث، نحو: (المسلمین) و: (فعلوا)، و قیل ب: الدخول.

لنا: أنّ الجمع تکریر الواحد، و هو للتذکیر.

احتجوا ب: نصّ أهل اللغه علی تغلیب التذکیر لو اجتمعا(۲).

و الجواب: أنّه(۳) لیس محل النزاع.

و منها: المقتضی لا عموم له. و یراد به ما لا یتم الکلام إلّا بإضمار بعض الامور الصالحه للإضمار معه، مثل: حُرِّمَتْ عَلَیْکُمُ الْمَیْتَهُ(۴) و وجوه الانتفاعات متعدده، و لا یمکن إضمار الجمیع، لما فیه من زیاده المخالفه للأصل الدال علی نفی الإضمار.

و یعارض(۵) بأنّ إضمار البعض لیس أولی، فإمّا أن یضمر الجمیع أو لا یضمر شی ء، و الثانی باطل قطعا، فتعیّن الأوّل.

و منها: مثل: (لا آکل) عام فی جمیع المأکولات، فیقبل التخصیص، خلافا

۱- فی أ، ب، د:(للإناث).

۲- المعتمد: ۱/ ۲۳۳، التبصره: ۷۹، المستصفی: ۲/ ۵۰ المحصول: ۲/ ۳۸۲، الإحکام: ۱/ ۴۷۴، المنتهی: ۱۱۵.

۳- کلمه:(أنّه) زیاده من ج، ط.

۴- المائده/ ۳.

۵- فی ب، د:(و هو معارض). و المراد حجه المخالف، و قد صاغها الفخر الرازی کدلیل افتراضی للمخالف. انظر: المحصول: ۲/ ۳۸۳، و لکن قد وقع الاحتجاج بها بالفعل، کما حکی ذلک الشیرازی، فی: التبصره: ۲۰۲، و حکی الحجه أیضا ابن الحاجب فی: المنتهی: ۱۱۱.

ص: ۱۳۳

لأبی حنیفه(۱).

لنا: أنّه نفی حقیقه الأکل بالنسبه إلی کل المأکولات(۲)، و هو معنی العام(۳).

احتج أبو حنیفه ب: أنّ المنفی الماهیه من حیث هی هی، و القابل للتخصیص متعدد(۴).

و الجواب: المراد نفی الأفراد المطابقه للماهیه.

و منها: ترک الاستفصال فی حکایه الحال، مع قیام الاحتمال؛ یدل علی العموم(۵)، کقوله علیه السّلام لابن غیلان(۶): «أمسک أربعا و فارق سائرهن»(۷) من غیر سؤال الجمع و الترتیب.

و فیه نظر، لاحتمال علمه علیه السّلام بالحال.

و منها: العطف علی العام لا- یقتضی العموم، لدلالته علی الجمع الصادق فی العام و الخاص، مثل قوله تعالی: وَ الْمُطَلَّقاتُ یَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَ(۸) مع قوله:

۱- المحصول: ۲/ ۳۸۴، المنتهی: ۱۱۱.

۲- فی أ، ب، د:(المفعولات).

۳- فی ب:(العموم).

۴- المحصول: ۲/ ۳۸۴، المنتهی: ۱۱۱.

۵- حکی الغزالی فی: المنخول: ۱۵۰، و الفخر الرازی فی المحصول: ۲/ ۳۸۶، هذه المقاله عن الشافعی.

۶- نقل الحدیث الغزالی فی المستصفی: ۱/ ۲۹۳، من دون کلمه(ابن).

۷- جامع الاصول: ۹/ ۴۲۵- ۴۲۶ رقم(۹۰۷۴) و مضمونه فی رقم(۹۰۷۱) و فیه:« غیلان بن سلمه الثقفی» من دون کلمه« ابن».

۸- البقره/ ۲۲۸.

ص: ۱۳۴

وَ بُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَ(۱) الخاص بالرجعیه.

و منها: الخطاب(۲) بالصیغه الداله علی المخاطبه، مثل: یا أَیُّهَا النَّاسُ*(۳) خاص بالموجودین فی عصره علیه السّلام، و إنّما یتناول من بعدهم بالإجماع، فإنّه معلوم من دینه ضروره(۴)، لقبح خطاب المعدوم.

و منها: قول الصحابی: «نهی النبی علیه السّلام عن بیع الغرر»(۵) لا یفید العموم، لأنّ الحجه فی المحکی. و کذا قوله: «قضی صلّی اللّه علیه و آله بالشاهد و الیمین»(۶)، و کذا: «سمعته یقول: قضیت بالشفعه للجار»(۷) لاحتمال حکایته عن قضاء خاص، أو لجار خاص. و کذا قوله: «کان یجمع بین الصلاتین فی السفر»(۸) لأنّ لفظه (کان) تدل علی تقدم الفعل، أمّا دوامه فلا. و قیل: یفید العموم، لأنّه المتعارف من قولنا: (کان فلان یصلی اللیل). و قوله: «صلّی علیه السّلام بعد الشفق»(۹) لا یصح الاستدلال به(۱۰) علی بعدیّه الشفقین الأحمر و الأبیض، لأنّ المشترک لا یحمل علی معانیه معا. و قوله:

۱- البقره/ ۲۲۸.

۲- فی ط:(الخطابات).

۳- کما فی: ۲۱/ البقره، و غیرها.

۴- فی أ، ب، د، ه:(بالضروره من دینه).

۵- جامع الاصول: ۱/ ۵۱۳- ۵۱۴، رقم(۳۴۶) و(۳۴۷) و[[۲۱۹۵]] و اللفظ:« رسول اللّه».

۶- جامع الاصول: ۸/ ۱۴۴- ۱۴۵، رقم(۷۶۸۱) و(۷۶۸۲) و(۷۶۸۳) و(۷۶۸۴).

۷- الظاهر أنّه مثال مأخوذ من روایات الباب، انظر: جامع الاصول: ۱/ ۵۶۶- ۵۷۰، رقم(۴۱۵) و(۴۱۶) و(۴۱۷) و(۴۱۸) و(۴۱۹).

۸- هو مضمون عدّه أحادیث، انظر: جامع الاصول: ۵/ ۱۴۴- ۱۵۲ رقم(۴۰۳۱) إلی(۴۰۳۸).

۹- مضمون حدیث، انظر: جامع الاصول: ۵/ ۱۴۴- ۱۴۵، رقم(۴۰۳۱).

۱۰- فی ج، د:(لا یدلّ) بدل:(لا یصح الاستدلال به).

ص: ۱۳۵

«صلّی علیه السّلام فی الکعبه»(۱) لا یستدل به علی جواز أداء(۲) الفرض، لأنّ تلک الصلاه واحده، فإن کانت فرضا لم تکن نفلا، و بالعکس، فلا یدل علی العموم.

و منها: المفهوم، و هو عام بقسمیه. و الغزالی قال: العموم من عوارض الألفاظ(۳). و هو نزاع لفظی.

الفصل الثانی: فی الخصوص

اشاره

و فیه مباحث:

الأوّل: التخصیص إخراج بعض ما یتناوله الخطاب،

و عند المرتضی رحمه اللّه:

إخراج بعض ما صحّ أن یتناوله(۴).

و هو جنس للنسخ، لأنّه تخصیص فی الأزمان، و قد ینعکس باعتبار ما، فإنّ التخصیص إنّما یصحّ فی الملفوظ، و النسخ قد یکون فی غیره.

و هو جنس للاستثناء، و الشرط، و الغایه، و الصفه، و غیرها.

و إنّما یجوز فیما یدل علی الکثره، بشرط انتفاء النقض، کما فی مفهوم الموافقه، کقتل الوالد إذا ارتد(۵).

۱- جامع الاصول: ۲/ ۶۹۱- ۶۹۴، رقم(۱۵۱۴)، و: ۷/ ۳۲، رقم(۶۱۵۲).

۲- کلمه:(أداء) زیاده من ج، د.

۳- فی ب، د، ه:(اللفظ).

۴- الذریعه: ۱/ ۲۳۴.

۵- انظر توضیح المسأله فی: المحصول: ۳/ ۱۰- ۱۱.

ص: ۱۳۶

و یجوز إراده الخاص من العام فی الخبر، مثل: اللَّهُ خالِقُ کُلِّ شَیْ ءٍ*(۱) و لا کذب.

و یصحّ التخصیص حتی ینتهی إلی الواحد فی ألفاظ الاستفهام و المجازاه، و جوّز بعضهم ذلک فی غیرها(۲)، و أوجب أبو الحسین(۳) بقاء کثره، لقبح: (أکلت کل الرمان) و قد أکل واحده أو ثلاثه من ألف(۴).

احتجوا ب: أنّه مستعمل فی غیر موضوعه، و لا(۵) أولویه للبعض(۶).

و الجواب: المنع من عدم الأولویه.

البحث الثانی: العام المخصوص بالمتصل لیس مجازا،

لأنّه غیر مفید للبعض، و إلّا لم یفد المتصل شیئا، فلا یکون مجازا فی البعض، بل المجموع منه و من المتصل یفید البعض حقیقه، و لأنّ انضمام غیر المستقل لو أفاد التجوز لکان

۱- الرعد/ ۱۶، الزمر/ ۶۲. و العموم فیه مخصص- بدلیل العقل- بالممکنات الموجوده. انظر: المستصفی: ۲/ ۵۶.

۲- المعتمد: ۱/ ۲۳۶، المحصول: ۳/ ۱۳، الإحکام: ۱/ ۴۸۸.

۳- هو: محمّد بن علی الطیّب، أبو الحسین البصری: أحد أئمه المعتزله. ولد فی البصره و سکن بغداد و توفی بها سنه ۴۳۶ ه. قال الخطیب البغدادی:« له تصانیف و شهره بالذکاء و الدیانه ....» من کتبه:(المعتمد فی اصول الفقه) جزء آن، و(شرح الاصول الخمسه) و(تصفح الأدلّه) و(غرر الأدلّه) کلها فی الاصول، و کتاب فی الإمامه، و غیرها. راجع: الأعلام للزرکلی: ۶/ ۲۷۵.

۴- المعتمد: ۱/ ۲۳۶.

۵- فی أ، ب، د، ه:(فلا).

۶- المحصول: ۳/ ۱۳- ۱۴.

ص: ۱۳۷

(مسلمون) و (المسلم) مجازا.

و أمّا المخصوص بالمنفصل العقلی أو اللفظی، فإنّه مجاز، لأنّه موضوع للعموم و قد استعمل فی الخصوص.

و یجوز التمسک به مطلقا إلّا بالمجمل، لأنّ کونه حجه فی بعض موارده لا یتوقف علی کونه حجه فی الآخر، و إلّا لزم الدور أو الترجیح من غیر مرجح، و لأنّ المقتضی فی غیر محل التخصیص ثابت، و المعارض- و هو رفع الحکم عن محل(۱) التخصیص- لا یصلح للمانعیّه، فإنّ رفع الحکم عن محل التخصیص یجامع ثبوته فی محل(۲) النزاع.

و احتج أبو ثور(۳)، و ابن أبان(۴) ب: خروجه عن حقیقته، و لیس بعض المجازات أولی(۵).

۱- فی أ، ب، د، ه:(صوره) بدل:(محل).

۲- فی أ، ب، د، ه:(صوره) بدل:(محل).

۳- هو: إبراهیم بن خالد بن أبی الیمان الکلبی البغدادی: الفقیه صاحب الإمام الشافعی. قال ابن حبّان: صنّف الکتب و فرّع علی السنن و ذبّ عنها، یتکلم فی الرأی فیخطئ و یصیب. مات ببغداد شیخا عام ۲۴۰ ه. قال ابن عبد البر: له مصنّفات کثیره منها کتاب ذکر فیه اختلاف مالک و الشافعی و ذکر مذهبه فی ذلک. و هو أکثر میلا إلی الشافعی. راجع: الأعلام للزرکلی: ۱/ ۳۷.

۴- هو: عیسی بن أبان بن صدقه، أبو موسی: قاض، من کبار فقهاء الحنفیه، کان سریعا بإنفاذ الحکم، عفیفا. خدم المنصور العباسی مدّه. و ولی القضاء بالبصره عشر سنین و توفی بها سنه ۲۲۱ ه. له کتب، منها:(إثبات القیاس) و(اجتهاد الرأی) و(الجامع) فی الفقه. راجع: الأعلام للزرکلی: ۵/ ۱۰۰.

۵- المعتمد: ۱/ ۲۶۸، المحصول: ۳/ ۱۷، ۲۱، الإحکام: ۱/ ۴۴۳، ۴۴۶، المنتهی: ۱۰۸.

ص: ۱۳۸

و الجواب: المنع من عدم الأولویه، فإنّ کل الباقی أقرب إلی الجمیع من بعضه.

و لا یجب فی الاستدلال بالعام استقصاء البحث فی طلب المخصص، و إلّا لما جاز التمسک بالحقیقه إلّا بعد الاستقصاء فی طلب(۱) المجاز.

احتج ابن سریج(۲) ب: أنّه علی تقدیر وجوده لا یصحّ التمسک بالعام فی جمیع موارده، فیکون عدمه شرطا، و الجهل بالشرط یقتضی الجهل بالمشروط(۳).

و الجواب: یکفی فی العدم الظن.

البحث الثالث: فی الاستثناء،

و هو إخراج بعض ما یتناوله اللفظ ب (إلّا) أو ما ساواها، و إنّما یتحقق الإخراج مع وجوب الدخول لولاه، و لأنّه کذلک فی الأعداد، فکذا فی غیرها، دفعا للاشتراک و المجاز.

و هو حقیقه فی المتصل، و مجاز فی المنفصل، لأنّه لو کان الإخراج متحققا فیه، لکان إمّا من اللفظ، و هو باطل، و إلّا لکان مشترکا، أو من المعنی، و هو باطل، و إلّا لجاز استثناء کل شی ء من کل شی ء بتقدیر معنی یشترکان فیه.

۱- فی أ، ب، د:(نفی) بدل:(طلب).

۲- هو: أحمد بن عمر بن سریج البغدادی، أبو العباس: فقیه الشافعیه فی عصره. مولده ببغداد سنه ۲۴۹ ه و بها توفی عام ۳۰۶ ه. کان یلقب بالباز الأشهب، ولی القضاء بشیراز. و قام بنصره المذهب الشافعی فنشره فی أکثر الآفاق. کان حاضر الجواب له مناظرات و مساجلات مع محمّد بن داود الظاهری. له تصانیف کثیره، منها:(الأقسام و الخصال) و(الودائع لمنصوص الشرائع). راجع: الأعلام للزرکلی: ۱/ ۱۸۵.

۳- التبصره: ۱۱۹- ۱۲۰، المحصول: ۳/ ۲۱، ۲۳ و انظر المسأله فی: المستصفی: ۲/ ۷۲- ۷۳.

ص: ۱۳۹

و قوله تعالی: أَنْ یَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطَأً(۱) إِلَّا أَنْ تَکُونَ تِجارَةً(۲) إِلَّا إِبْلِیسَ*(۳) إِلَّا قِیلًا سَلاماً سَلاماً(۴) لا یعطی کونه حقیقه، و مطلق الاستعمال لا خلاف فیه.

و یشترط فیه الاتصال عاده، و إلّا لم یستقر شی ء من الإیقاعات، و قول ابن عباس(۵) محمول علی اقتران النیه و جواز تأخیر اللفظ ظاهرا.

البحث الرابع: فی أحکام الاستثناء.

لا یجوز الاستثناء المستوعب، و یجوز الأکثر، للإجماع علی أنّ من قال: (له عندی عشره إلّا تسعه) فإنّه یلزمه واحد، و قول القاضی باشتراط الأقل(۶) باطل، لقوله تعالی: إِنَّ عِبادِی لَیْسَ لَکَ عَلَیْهِمْ سُلْطانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَکَ مِنَ الْغاوِینَ(۷) مع قوله: إِلَّا عِبادَکَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِینَ(۸)، و احتجاجه بأنّ الأصل بطلان الاستثناء

۱- النساء/ ۹۲.

۲- النساء/ ۲۹.

۳- البقره/ ۳۴، الحجر/ ۳۱.

۴- الواقعه/ ۲۶.

۵- قال أبو الحسین فی المعتمد: ۱/ ۲۴۲:« حکی عن ابن عباس أنّه قال: إنّ الاستثناء المنفصل یخصّ الکلام، و یکون استثناء». و انظر تفصیل المسأله فی: التبصره: ۱۶۲، المحصول: ۳/ ۲۸، الإحکام: ۱/ ۴۹۵. هذا و لکنّ الغزالی أنکر نسبه ذلک إلی ابن عباس فراجع: المنخول: ۱۵۷، المستصفی: ۲/ ۷۵.

۶- المستصفی: ۲/ ۷۶- ۷۷، المنخول: ۱۵۸، المحصول: ۳/ ۳۷، الإحکام: ۱/ ۵۰۲.

۷- الحجر/ ۴۲.

۸- الحجر/ ۴۰.

ص: ۱۴۰

خرج عنه القليل لأنّه فی معرض النسيان، فيبقی الأكثر و المساوی(۱)؛ ضعيف، لأنّ المستثنی و المستثنی منه كاللفظ الواحد.

و الاستثناء من الإثبات نفی إجماعا، و بالعكس، خلافا لأبی حنيفه(۲)، و إلّا لم يكتف فی الإسلام بقوله: (لا إله إلّا اللّه).

احتج ب: عدم الثبوت(۳) فی قوله(۴): «لا صلاه إلّا بطهور»(۵) و «لا نكاح إلّا بولی»(۶)(۷).

و بأنّ الاستثناء يقتضی رفع الحكم، و هو أعم من الحكم بالنفی و الإثبات.

و بأنّ اللفظ يدل علی الصوره الذهنيه المطابقه للخارجيه، و صرف(۸) الاستثناء إلی الحكم يقتضی زواله، و لا يستلزم الحكم بالثبوت، و صرفه إلی العدم الخارجی يقتضی نفی العدم، و هو يستلزم الثبوت، لكن الأوّل أولی، لأنّ تعلق الألفاظ بالامور الذهنيه بالذات، و الخارجيه بتوسط الذهنيه(۹).

۱- المنخول: ۱۵۸، المحصول: ۳/ ۳۸، الإحكام: ۱/ ۵۰۴.

۲- المحصول: ۳/ ۳۹، الإحكام: ۱/ ۵۱۲- ۵۱۳، المنتهی: ۱۲۷. و نقل عنه الفخر الرازی أنّ بين الحكم بالنفی و بين الحكم بالإثبات واسطه، و هی عدم الحكم.

۳- فی أ، د، ه:(الإثبات).

۴- فی أ، ب، د، ه:(قولنا).

۵- هو مضمون حديث. انظر: جامع الاصول: ۴/ ۶۳۸ رقم(۳۶۰۱) و: ۶/ ۱۲۴ رقم(۵۲۱۰).

۶- جامع الاصول: ۹/ ۳۸۴ رقم(۹۰۰۲) و[[۱۸۸۰]].

۷- و وجه الاستدلال أنّه لو كان الاستثناء من النفی إثباتا لزم تحقق الصلاه عند وجود الطهور، و النكاح عند وجود الولی. انظر: الإحكام: ۱/ ۵۱۳.

۸- فی أ، ب، ج، د:(فصرف).

۹- راجع: المصادر المتقدمه فی الهامش(۲).

ص: ۱۴۱

و الجواب: عن الأوّل أنّ الإخراج لیس من الصلاه و النکاح، فلا بد من تقدیر:

(لا صلاه إلّا صلاه بطهور) و: (لا نکاح إلّا نکاحا بولی) فبطل(۱) النقض.

و عن الثانی و الثالث: أنّهما واردان فی طرف الإثبات أیضا(۲).

و اختلف فی تقدیر الاستثناء، فقیل: المراد بالمستثنی منه الباقی، و حرف الاستثناء دلیل علیه. و یضعف بانتفاء الإخراج منه حینئذ. و قیل: المستثنی و المستثنی منه عباره عن الباقی، فله صیغتان حینئذ. و یرد ما قلناه. و الحق: أنّ المراد بالمستثنی منه معناه، ثمّ اخرج بالاستثناء بعضه، و اسند بعد الإخراج.

و إذا تعدد الاستثناء، رجع الجمیع إلی المستثنی منه مع العطف، أو مساواه الثانی(۳) أو زیادته، و إلّا رجع الثانی(۴) إلی متلوّه، لا إلی المجموع(۵)، و لا إلی المستثنی منه، و إلّا لزم التناقض أو ترجیح العود إلی الأبعد مع الصلاحیه إلی الأقرب.

و إذا تعقب الجمل:

فعند الشافعی: یعود إلی الجمیع، قیاسا علی الشرط، و علی قوله: (له علیّ خمسه و خمسه إلّا سته) و لاقتضاء العطف التسویه(۶).

۱- فی ب:(فیبطل).

۲- لم ترد فی د، ط:(أیضا).

۳- فی أ، ج، د:(التالی).

۴- فی أ، ج، د:(التالی).

۵- فی ه:(الجمیع).

۶- المعتمد: ۱/ ۲۴۵، ۲۴۸، المنخول: ۱۶۰، المستصفی: ۲/ ۷۸، المحصول: ۳/ ۴۳، ۴۶- ۴۷، الإحکام: ۱/ ۵۰۴، ۵۰۶- ۵۰۸، المنتهی: ۱۲۶.

ص: ۱۴۲

و قال أبو حنیفه: یعود إلی الأخیره، لأنّه خلاف الأصل، فیصار إلیه لـدفع محذور الهذریه فیما یرفع الضـروره و هو الواحد، و اختصـت الأـخیره للقرب، و لأـنّه یرجع إلی الأـخیره فی الاسـتثناء من الاسـتثناء، فکـذا فی غیره دفعـا للاـشتراک و المجـاز، و لأـنّ الظاهر أنّه لم ینتقل(۱) عن الاولی إلّا بعد استیفاء غرضه منها(۲).

و قال السـید المرتضی رضی اللّه عنه ب: الاشتراک، لأنّ الاستعمال دلیل الحقیقه، و قد وجد فیهما، و لحسن الاستفهام، و لصحه حمل کل الجمل أو بعضها فی الحال و الظرفین، فکذا فی الاستثناء(۳).

و قال أبو الحسـین: إن ظهر الإضـراب عن الاولی، بأن یختلفا نوعا سواء اتحـدت القضـیه کالقذف، أو لا کقوله: (أکرم ربیعه و العلماء هم الفقهاء إلّا زیـدا) أو اسـما و حکما و یتحـد النوع مثل: (أطعم ربیعه و أکرم مضـر إلّا الطوال)، أو أحـدهما و اتحد النوع(۴) و لیس الثـانی ضـمیرا مثـل: (أطعم ربیعه و أطعم مضـر) و (أطعم ربیعه و أکرم ربیعه إلّا الطوال) فإنّ الاسـتثناء یرجع إلی الأخیره، و إن تعلقت إحـداهما بالاـخری بـأن اضـمر حکم الاـولی فی الثـانیه، مثل: (أکرم ربیعه و مضـر إلّا الطوال) أو اسم الاولی مثل: (أکرم ربیعه و اخلع علیهم إلّا الطوال)؛ عاد إلی

۱- زاد فی د:(المتکلم).

۲- المعتمد: ۱/ ۲۴۵، ۲۴۹- ۲۵۱، التبصره: ۱۷۳- ۱۷۴، المستصفی: ۲/ ۷۸، المحصول: ۳/ ۴۳، ۴۸- ۵۰، الإحکام: ۱/ ۵۰۴، ۵۰۹- ۵۱۱، المنتهی: ۱۲۶.

۳- الذریعه: ۱/ ۲۴۹- ۲۵۳. و المراد بالظرفین ظرف الزمان و ظرف المکان فی الأمثله التی مثّل بها فراجع کلامه.

۴- عباره:(و اتحد النوع) زیاده من ط.

ص: ۱۴۳

الجمیع(۱).

و هذا التفصیل حسن، و قد اعترضنا علی ما تقدم من الأدله فی النهایه.

البحث الخامس: فی الشرط، و هو ما یتوقف علیه تأثیر المؤثر.

و صیغته: (إن) و تختص بالمحتمل، و (إذا) و تشترک بینه و بین المتحقق، و (من) و (مهما) و (أیّ) و (أین) و (متی) و (حیث) و (أنّی) و (حیثما) و (إذما).

و شرطه الاتصال، و الأولی تقدیمه لفظا، لتقدمه طبعا.

و قد یتحد الشرط و المشروط، و قد یتعددان، أو أحدهما، إمّا علی الجمع(۲) أو علی البدل.

و حکمه فی الرجوع إلی الجمیع فی الجمل المتعدده أو ما یلیه حکم الاستثناء، سواء تقدّم أو تأخر، و وافق أبو حنیفه الشافعی هنا(۳).

و الشرط إمّا عقلی کالحیاه، أو شرعی کالطهاره، أو لغوی مثل: (إن دخلت الدار أکرمتک).

و المشروط یحصل عند وجود المؤثر، و أوّل زمان وجود الشرط إن أمکن وجوده دفعه، و إلّا بآخر(۴) جزء منه.

۱- المعتمد: ۱/ ۲۴۶- ۲۴۸، و حکاه عن قاضی القضاه.

۲- فی أ، د:(الجمیع).

۳- المحصول: ۳/ ۶۲، الإحکام: ۱/ ۵۱۵.

۴- فی ط:(فآخر).

ص: ۱۴۴

البحث السادس: فی الصفه و هی تقتضی تخصیص الموصوف بها، مثل:

(أکرم بنی تمیم الطوال).

و حکمها فی الرجوع(۱) إلی الجمیع فی المتعدده(۲) أو إلی الأخیره کالاستثناء.

البحث السابع: فی الغایه و هی طرف الشی ء.

و ألفاظها: (حتی) و (إلی).

و لا بدّ من مخالفه ما بعدها لما قبلها، و إلّا لم تکن غایه إذا(۳) کانت منفصله بمفصل محسوس کصیام النهار، و إلّا فلا کالمرفق.

و لا یصح تعددها، و إلّا لکانت الأخیره هی الطرف إن ترتبت، أو المجموع هو الغایه إن اتفقت.

۱- فی أ، ب، د:(العود) بدل:(الرجوع).

۲- فی أ، ب، ه:(التعدد).

۳- فی أ، ب، د، ه:(إن) بدل:(إذا).

ص: ۱۴۵

الفصل الثالث: فی المخصوص بالمنفصل

اشاره

و فیه مباحث:

الأوّل: یجوز التخصیص بالعقل،

إمّا ضروره کإخراجه تعالی من قوله تعالی:

اللَّهُ خالِقُ کُلِّ شَیْ ءٍ*(۱) فإنّ الضروره تقضی بامتناع(۲) خلقه لذاته، أو نظرا کإخراج الصبی و المجنون من آیه الحج(۳).

احتجوا ب: أنّ المخصص متأخر، و بالقیاس علی امتناع النسخ به(۴).

و الجواب: المنع من الصغری، و یبطل القیاس بمقطوع الید، فإنّ غسلها منسوخ عنه عقلا(۵).

البحث الثانی: یجوز تخصیص الکتاب بالکتاب،

لوقوعه فی قوله تعالی:

۱- الرعد/ ۱۶، الزمر/ ۶۲.

۲- فی ط:(تقتضی امتناع).

۳- آل عمران/ ۹۷.

۴- نسب أبو الحسین فی: المعتمد: ۱/ ۲۵۲، الخلاف فی ذلک إلی(قوم) و لم یسمّهم، و ذکر الدلیل الأوّل علی لسانهم. و لکنّ الآمدی فی: الإحکام: ۱/ ۵۱۷- ۵۱۸، ذکر أنّ المخالف طائفه شاذّه من المتکلمین، و ذکر کلا الاستدلالین ببیان حسن.

۵- أصل هذا الجواب من الفخر الرازی فی: المحصول: ۳/ ۷۴، و لیس بشی ء علاوه علی کونه مخالفا لمبنی المصنّف فی حقیقه النسخ، فسیأتی منه فی تعریف النسخ خروج العجز عنه معللا بارتفاع الحکم فیه بدلیل العقل، و الجواب الفنی السلیم ما ذکره الآمدی فی: الإحکام: ۱/ ۵۱۹، فراجع.

ص: ۱۴۶

وَ الْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَ(۱) مع قوله تعالى: وَ أُولاتُ الْأَحْمالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَ(۲)، و فى قوله تعالى: وَ لا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ(۳) مع قوله تعالى: وَ الْمُحْصَناتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ(۴)، و لاستحاله العمل بهما، و إهمالهما، و بالعام فى جميع الصور، فتعين العمل به فى غير صوره الخاص.

احتجت الظاهريه ب: قوله تعالى: لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيْهِمْ(۵) فلا يحصل التخصيص إلّا بقوله عليه السّلام(۶).

و الجواب: المعارضه بقوله تعالى: تِبْياناً لِكُلِّ شَيْ ءٍ(۷)، و لأنّ تلاوته بيان، و لاختصاصه بالمشتبه، و لا اشتباه مع ورود التخصيص.

البحث الثالث: يجوز تخصيص السنه المتواتره بمثلها،

كتخصيص قوله عليه السّلام:

«فيما سقت السماء العشر»(۸) بقوله عليه السّلام: «ليس فيما دون خمسه أوسق صدقه»(۹).

۱- البقره/ ۲۲۸.

۲- الطلاق/ ۴.

۳- البقره/ ۲۲۱.

۴- المائده/ ۵.

۵- النحل/ ۴۴.

۶- الإحكام لابن حزم: ۱/ ۳۸۹، المحصول: ۳/ ۷۷- ۷۸.

۷- النحل/ ۸۹.

۸- جامع الاصول: ۴/ ۳۴- ۳۵، رقم(۲۶۶۸) و: ۴/ ۵۷- ۵۸، رقم(۲۶۹۴) إلى(۲۶۹۷) بألفاظ متفاوته.

۹- جامع الاصول: ۴/ ۳۴- ۳۵، رقم(۲۶۶۸).

ص: ۱۴۷

و بالقرآن، لقوله تعالى: تِبْياناً لِكُلِّ شَیْ ءٍ(۱).

و القرآن بها، كتخصيص: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِی أَوْلادِكُمْ(۲) و آيه الجلد(۳) برجم المحصن.

و تخصيصهما بالإجماع، كتخصيص آيه الإرث(۴) بالإجماع على أنّ العبد لا يرث.

و لا يجوز تخصيصه بهما، لأنّ وقوعه مع سبق أحدهما خطأ.

البحث الرابع: يجوز تخصيص الكتاب و السنه المتواتره بفعله عليه السّلام إن تناوله حكم الخطاب فى حقّه.

اشاره

ثمّ إن عمّ غيره و ثبت وجوب التأسى- إمّا مطلقا أو فى تلك الواقعه- كان تخصيصا فى حقنا أيضا، لكن المخصص فى الحقيقه إنّما هو الفعل مع دليل التأسى.

و إن اختص بنا و ثبت التأسى؛ كان الفعل و دليل التأسى تخصيصا فى حقنا.

احتج المانع ب: أنّ دليل التأسى عام(۵).

۱- النحل/ ۸۹. و وجه الاستدلال: أنّ سنّه الرسول صلّى اللّه عليه و آله من الأشياء، فكانت داخله تحت العموم، إلّا أنّه قد خصّ فى البعض، فيلزم العمل به فى الباقى. قاله الآمدى فى: الإحكام: ۱/ ۵۲۴.

۲- بقوله عليه السّلام:« القاتل لا يرث»(هامش توضيحى من نسختى ج، ه): و الآيه: النساء/ ۱۱.

۳- النور/ ۲.

۴- الأنفال/ ۷۵.

۵- المعتمد: ۱/ ۳۶۱- ۳۶۲، المحصول: ۳/ ۸۲، المنتهى: ۱۳۲، و ذكر الآمدى فى: الإحكام: ۱/ ۵۳۰، أنّ المخالف فى المسأله هو الكرخى.

ص: ۱۴۸

و الجواب: المخصص الدليل مع الفعل.

تذنيب

لو فعل أحد بحضرته عليه السّلام ما ينافى العام و لم ينكر عليه، كان مختصا به، فإن ثبت أنّ حكمه عليه السّلام فى الواحد حكمه على الجميع(۱)؛ كان ذلك التقرير تخصيصا للجميع.

البحث الخامس: يجوز تخصيص الكتاب بخبر الواحد،

لأنّهما دليلان، و لا يجوز نفيهما، و لا العمل بهما، و لا بالعام فى جميع موارده، فتعيّن التخصيص جمعا بين الدليلين، و قد وقع، كتخصيص: وَ أُحِلَّ لَكُمْ ما وَراءَ ذلِكُمْ(۲) بقوله عليه السّلام:

«لا تنكح المرأه على عمتها، و لا على خالتها»(۳)، و كذا آيه الإرث(۴) بقوله عليه السّلام: «لا يرث الكافر المسلم»(۵).

۱- إشاره إلى حديث استدل به الغزالى فى: المستصفى: ۲/ ۴۶، و الفخر الرازى فى المحصول: ۲/ ۳۹۱ و مواضع أخر، و الآمدى فى: الإحكام: ۱/ ۴۷۱، بلفظ:« حكمى على الواحد حكمى على الجماعه». و لكن لم نعثر عليه فى كتب الحديث، نعم أورده المجلسى فى البحار ۲/ ۲۷۲، عن الغوالى.

۲- النساء/ ۲۴.

۳- جامع الاصول: ۹/ ۴۱۸ رقم[[۱۹۳۱]] و بمعناه أحاديث متعدده سابقه عليه فراجع.

۴- الأنفال/ ۷۵.

۵- جامع الاصول: ۷/ ۷۲۶- ۷۲۷، رقم(۷۳۷۱) و(۷۳۷۴).

ص: ۱۴۹

و السید المرتضی رضی اللّه عنه منع من ذلک، لأنّ خبر الواحد لیس حجه عنده، فکیف یعارض القرآن(۱). و سیأتی جوابه. و توقف القاضی(۲). و منع غیره(۳)، لأنّ العام قطعی. و الجواب: أنّ متنه قطعی و دلالته ظنیه، و خبر الواحد بالعکس، فتساویا.

البحث السادس: القیاس عندنا لیس بحجه،

علی ما یأتی، فلا یکون مخصصا.

نعم، لو نصّ فیه علی العلّه، فالأقوی عندی أنّه حجه، و حینئذ یجوز أن یکون مخصصا، کتخصیص وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَیْعَ(۴) بالمنع من بیع الزبیب بالعنب(۵)، قیاسا علی بیع التمر بالرطب، لما نصّ علیه السّلام فی قوله: «أ ینقص إذا جفّ»(۶) لأنّهما دلیلان، و قد تعارضا، فلا یجوز إسقاطهما، و لا العمل بأحدهما دون الآخر، فتعیّن العمل بهما، و إنّما یصح مع التخصیص.

و کذا البحث فی المفهوم، مثل: (فی سائمه الغنم زکاه)(۷) مخصص لقوله:

(فی الغنم زکاه)(۸) إن قلنا إنّه حجه، و إلّا فلا.

۱- الذریعه: ۱/ ۲۸۰- ۲۸۱.

۲- المستصفی: ۲/ ۶۲، المنخول: ۱۷۴، المحصول: ۳/ ۸۵، الإحکام: ۱/ ۵۲۵.

۳- نسب الغزالی فی: المنخول: ۱۷۴، المنع إلی المعتزله.

۴- البقره/ ۲۷۵.

۵- فی أ:(بیع العنب بالزبیب).

۶- جامع الاصول: ۱/ ۵۵۱، رقم(۳۹۲) و اللفظ:« أ ینقص الرطب إذا یبس».

۷- مثل مقتبس من نصوص الزکاه. انظر: جامع الاصول: ۴/ ۴۱ رقم(۲۶۷۱).

۸- کسابقه.

ص: ۱۵۰

البحث السابع: العام و الخاص المتعارضان إن اقترنا كان الخاص مخصصا له، لقوّه دلالته،

و لأنّ فيه جمعا بين الأدله.

و كذا إن تأخر الخاص قبل حضور وقت العمل بالعام، إن جوّزنا تأخير البيان عن وقت الخطاب.

و إن ورد بعد الوقت، كان ناسخا.

و إن تقدم، بنى العام على الخاص، لما تقدم.

احتج أبو حنيفه على أنّ العام ناسخ ب: أنّه متأخر مناف، كما لو تأخر الخاص، و بقول ابن عباس: «كنّا نأخذ بالأحدث فالأحدث»(۱)، و لأنّ العام كالناص على الجزئيات، و لمّا كان الأصل ناسخا فكذا العام(۲).

و الجواب: التخصيص أولى من النسخ، و يخصّ قول ابن عباس بالخاص المتأخر، و التنصيص على الجزئيات لا يحتمل التخصيص، بخلاف العام فلا يساويه.

و إن جهل التاريخ بنى العام على الخاص، لما تقدم، و لأنّ الفقهاء لم يزالوا يخصصون العام بالخاص مع عدم علمهم بالتاريخ.

و أبو حنيفه توقف، لتردده بين كونه مخصصا(۳) و ناسخا و منسوخا(۴).

۱- جامع الاصول: ۵/ ۵۳۴- ۵۳۵ رقم(۴۵۸۸).

۲- المحصول: ۳/ ۱۰۶- ۱۰۸، و نسبه أبو الحسين فى: المعتمد: ۱/ ۲۵۸، إلى أصحاب أبى حنيفه، و نسبه الشيرازى، فى: التبصره: ۱۵۳، إلى بعض أصحاب أبى حنيفه.

۳- فى د، ط:(تخصيصا).

۴- المحصول: ۳/ ۱۱۱. و فى المعتمد: ۱/ ۲۶۱؛ نسبته إلى أصحاب أبى حنيفه.

ص: ۱۵۱

الفصل الرابع: فيما ظن أنّه مخصص و ليس كذلك

اشاره

و فيه مباحث:

الأوّل: الجواب إن لم يستقل بنفسه لذاته،

كقوله عليه السّلام: «أ ينقص إذا جفّ»(۱) أو للعرف مثل: (لا آكل) فى جواب من قال: (كل عندى) تخصص بالسؤال.

و إن استقل فلا- إشكال فى المساوى، و الأعم فى غير محل السؤال، و الأخص إن كان فى الجواب تنبيه على الباقى، و كان السائل مجتهدا، و لا تفوت المصلحه بالاجتهاد، و إلّا لم يجز.

و أمّا الأعم فى محل السؤال فالحق أنّ العبره بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب، لقيام المقتضى، و هو اللفظ الموضوع له السالم عن كون خصوص السبب مانعا، لإمكان (اعملوا بالعام و لا تخصّوه بالسبب). و لأنّ أكثر الوقائع وردت على أسباب خاصّه.

و احتج الشافعى على أحد قوليه ب: أنّ المراد إن كان ما وقع السؤال عنه تخصص به، و إلّا لزم تأخير البيان عن وقت(۲) الحاجه(۳).

۱- جامع الاصول: ۱/ ۵۵۱ رقم(۳۹۲) و اللفظ:« قال سعد: سمعت رسول اللّه(ص) يسأل عن اشتراء التمر بالرّطب، فقال رسول اللّه(ص): أ ينقص الرّطب إذا يبس؟ قالوا: نعم، فنهاه عن ذلك».

۲- فى ه:(محل) بدل:(وقت).

۳- المحصول: ۳/ ۱۲۵- ۱۲۶، و قال ابن الحاجب فى: المنتهى: ۱۰۸:« فالجمهور[على] أنّه عام. و نقل عن الشافعى خلافه» فكأنّه يشير إلى التشكيك فى النسبه. و قد قرر الآمدى فى:- الإحكام: ۱/ ۴۴۸، رأى الشافعى بنحو آخر سليم عن الإشكال فراجعه.

ص: ۱۵۲

و الجواب: جاز أن یجیب بالأعم، نعم دلالته فی محل السؤال أقوی.

البحث الثانی: مذهب الراوی لیس مخصصا،

لجواز توهم ما لیس بدلیل دلیلا، و لا طعن حینئذ.

و ذکر البعض لیس مخصصا، لعدم التنافی بین: «أیّما إهاب دبغ فقد طهر»(۱) و بین: «دباغها طهورها»(۲)، و ظاهر العموم أولی من المفهوم لو کان حجه.

و العاده لیست مخصصه، لأنّ أفعال العباد لیست حجه علی الشرع، إلّا أن یعضدها الإجماع، أو تقریره علیه السّلام علیها.

و کونه علیه السّلام مخاطبا لا یقتضی خروجه عن عموم الخبر، مثل: وَ هُوَ بِکُلِّ شَیْ ءٍ عَلِیمٌ(۳) بخلاف الأمر.

و علو منصبه صلّی اللّه علیه و آله لا یخرجه عن عموم الخطاب.

و العبودیّه و الکفر لا یخرجان المتصف بهما عن العموم، إلّا فیما یشترط فیه الملک أو الإسلام، و وجوب الخدمه أعمّ من دلیل العباده، فلا یتقدم علیه.

و قصد المدح أو(۴) الذم لیس مخصصا، إذ لا منافاه.

۱- جامع الاصول: ۶/ ۴۱ رقم(۵۰۸۰).

۲- جامع الاصول: ۶/ ۴۶ رقم(۵۰۸۳).

۳- البقره/ ۲۹، و وجع التمثیل أنّه تعالی شی ء، و معلوم له.(هامش توضیحی مثبت فی نسخه د). و قد جاء الاستدلال بالآیه فی: المحصول: ۳/ ۱۳۲.

۴- فی د، ه: العطف بالواو.

ص: ۱۵۳

و إراده الخصوص(۱) من الخبر المحذوف عن المعطوف لا یقتضی تخصیص الخبر المذکور عن المعطوف علیه، مثل: «لا یقتل مؤمن بکافر و لا ذو عهد فی عهده»(۲) لعدم اقتضاء العطف التشریک العام، و لاحتمال تمامیه المعطوف، و لیس محل النزاع.

و الأقرب قول الحنفیه(۳)، لأنّ العطف علی المبتدأ یقتضی الاشتراک فی الخبر، فالملفوظ إن کان خبرا عنهما ثبت التخصیص، و إلّا کان عطف جمله علی جمله اخری، و لیس المتنازع فیه.

و وجوب ردّ الاستثناء أو الصفه أو الحکم إلی بعض العموم؛ لا یخصصه عند القاضی عبد الجبار(۴)، مثل: إِلَّا أَنْ یَعْفُونَ(۵) المختص بالکاملات لا یخصص:

لا ـ جُناحَ عَلَیْکُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّساءَ(۶)، و الصفه مثل: یا أَیُّهَا النَّبِیُّ إِذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ إلی قوله تعالی: لَعَلَّ اللَّهَ یُحْدِثُ بَعْدَ ذلِکَ أَمْراً(۷) یعنی: الرغبه فی الرجعه، و إنّما یتأتّی فی الرجعی، و الحکم کقوله تعالی: وَ بُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَ(۸) المختص بالرجعیات لا یخصص وَ الْمُطَلَّقاتُ یَتَرَبَّصْنَ(۹).

۱- فی د:(التخصیص).

۲- جامع الاصول: ۶/ ۵۴۶- ۵۴۷ رقم(۵۸۶۳).

۳- المعتمد: ۱/ ۲۸۵(معبّرا عنهم بالعراقیین)، المحصول: ۳/ ۱۳۶، الإحکام: ۱/ ۴۶۶.

۴- المعتمد: ۱/ ۲۸۳- ۲۸۴، المحصول: ۳/ ۱۴۰.

۵- البقره/ ۲۳۷.

۶- البقره/ ۲۳۶.

۷- الطلاق/ ۱.

۸- البقره/ ۲۲۸.

۹- البقره/ ۲۲۸.

ص: ۱۵۴

و المرتضی رحمه اللّه توقف(۱)، و هو الأقرب، فإنّه لو قال: (اضرب الرجال إلّا من افتدی بماله) کان حمل الرجال علی الذین یصحّ عود الاستثناء إلیهم- و هم الأحرار- مجازا، و حمله علی العموم یقتضی المجازیه فی الاستثناء، إذ یصیر تقدیره: (إلّا أن یفتدی بعضهم بماله) إذ الکنایه فی الاستثناء یجب رجوعها إلی المذکور المتقدم أجمع لا بعضه، و إذا تعارض المجازان وجب التوقف(۲).

الفصل الخامس: فی المطلق و المقید

إن اختلفا فلا تقیید، مثل: وَ آتُوا الزَّکاهَ(۳) و: (أعتقوا رقبه مؤمنه).

و إن تماثلا و اتحد السبب، حمل المطلق علی المقید، عملا بالدلیلین، و حمل التقیید علی الاستحباب مجاز.

و إن اختلف(۴) لم یجب(۵)، لإمکان التنصیص علی بقاء المطلق علی إطلاقه، و احتجاج بعض الأشعریه علی التقیید لفظا بأنّ القرآن کالکلمه الواحده، و بالقیاس علی الشهاده(۶)؛ ضعیف، لأنّ المراد بالوحده عدم التناقض، و التقیید فی الشهاده

۱- الذریعه: ۱/ ۲۹۹- ۳۰۰.

۲- فی أ، د، ط:(الوقف).

۳- البقره/ ۴۳.

۴- زاد فی ب، ه:(السبب).

۵- فی ه:(لم یجز).

۶- المعتمد: ۱/ ۲۹۰- ۲۹۱(و لم یسمّ القائل)، المحصول: ۳/ ۱۴۴- ۱۴۵(و قال: هو قول- بعض أصحابنا)، و قال الآمدی فی: الإحکام: ۲/ ۷:« نقل عن الشافعی، لکن اختلف الأصحاب فی تأویله»، و حکاه ابن الحاجب فی المنتهی: ۱۳۶، عن الشافعیه.

ص: ۱۵۵

بالعداله فی کل الصور بالإجماع، لا بالتقیید فی الطلاق(۱)، و منع الحنفیه منه بالقیاس(۲) مناف لمذهبهم، و قولهم: إنّه نسخ لأنّ الإطلاق یقتضی التخییر(۳)؛ ضعیف، لأنّ المطلق لا یدل علی الأفراد.

۱- انظر توضیح المطلب فی المصادر المذکوره فی الهامش السابق.

۲- راجع: المصادر السابقه.

۳- راجع: المصادر السابقه.

ص: ۱۵۶

ص: ۱۵۷

المقصد الخامس فی المجمل و المبیّن و فیه فصول

اشاره

ص: ۱۵۸

ص: ۱۵۹

الأوّل: فی المجمل و فیه مباحث:

[البحث الاول الإجمال قد یکون فی اللفظ إمّا حال استعماله فی موضوعه، ...]

الأوّل: الإجمال قد یکون فی اللفظ إمّا حال استعماله فی موضوعه، کالمشترک المحتمل لمعانیه، و المتواطئ المحتمل لکل فرد من جزئیاته(۱) عند الأمر بأحدها، مثل: وَ آتُوا حَقَّهُ یَوْمَ حَصادِهِ(۲)، أو حال استعماله فی بعض موضوعه، کالعام المخصص بالمجمل، مثل وَ أُحِلَّ لَکُمْ ما وَراءَ ذلِکُمْ(۳) حیث قیّد بالإحصان المجهول، و مثل: أُحِلَّتْ لَکُمْ بَهِیمَهُ الْأَنْعامِ إِلَّا ما یُتْلی عَلَیْکُمْ(۴) و مثل: فَاقْتُلُوا الْمُشْرِکِینَ(۵) ثمّ یقول الرسول علیه السّلام: المراد البعض، أو حال کونه مستعملا لا فی موضوعه و لا فی بعضه کالأسماء الشرعیه و المجازیه.

و قد یکون فی الفعل، إذ الوقوع لا یدل علی الوجه.

البحث الثانی: المجمل جائز فی الحکمه، و واقع، کالآیات المتقدمه.

احتج المخالف ب: أنّ القصد الإفهام، و إلّا لزم العبث، فإن ذکر معه البیان طال

۱- فی ه:(أفراده) بدل:(جزئیاته).

۲- الأنعام/ ۱۴۱.

۳- النساء/ ۲۴.

۴- المائده/ ۱.

۵- التوبه/ ۵.

ص: ۱۶۰

بغير فائده، و إلّا لزم التكليف بالمحال(۱)(۲).

و الجواب: المنع من الملازمه الاولى إن كان المطلوب الإفهام التفصيلى، و المنع من الثانيه لجواز اقتران التطويل بمصلحه خفيه أو(۳) ظاهره و هى الاستعداد للامتثال قبل البيان فيحصل الثواب.

البحث الثالث: التحليل و التحريم المضافان إلى الأعيان ليس مجملا،

لسبق فهم تحريم الأكل فى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَهُ(۴) و الوطء فى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ(۵).

احتج الكرخى ب: أنّ متعلقهما غير مقدور، فلا بدّ من إضمار(۶)، و لا اختصاص(۷).

و الجواب: المنع من عدم الاختصاص.

۱- فى أ، ج، ه، ط:(تكليف المحال).

۲- حكى هذا الاحتجاج الفخر الرازى فى المحصول: ۳/ ۱۵۸، دون تسميه المحتج به. و فى: شرح جمع الجوامع للجلال المحلّى: ۲/ ۶۳، فى شرح قول ابن السبكى فى المتن:« و الأصحّ وقوعه- أى: المجمل- فى الكتاب و السنّه» قال الجلال:« و نفاه داود» أى: الظاهرى.

۳- فى ه:(غير) بدل:(أو).

۴- المائده/ ۳.

۵- النساء/ ۲۳.

۶- فى ج، ط:(الإضمار).

۷- المعتمد: ۱/ ۳۰۷، المحصول: ۳/ ۱۶۱، ۱۶۳، الإحكام: ۲/ ۱۲، المنتهى: ۱۳۷، و قد نسبه الغزالى فى: المستصفى: ۱/ ۲۷۹، إلى« قوم من القدريه».

ص: ۱۶۱

و آيه المسح(۱) ليست مجمله، لأنّ الباء إن كانت للتبعيض ثبت التواطؤ، و إلّا وجب الاستيعاب.

احتجت الحنفيه ب: احتمال الجميع و البعض، فثبت الإجمال(۲). و قد تقدم جوابه.

و لا إجمال فى الفعل المنفى(۳)، إذ أقرب المجاز(۴) إلى نفى الحقيقه- المستلزم(۵) لنفى جميع الصفات- نفى الصحه المشاركه(۶) فى العموم، و دلاله المطابقه هنا و إن انتفت لا يلزم انتفاء دلاله الالتزام، لأنّ اللفظ بعد استقرار الدلاله صار كالعام، فإذا خص فى بعض الموارد و هى الذات، بقى الباقى مندرجا تحت الإراده.

احتج أبو عبد اللّه(۷) ب: أنّ الفعل موجود، فلا بدّ من مضمر ينصرف النفى(۸)

۱- المائده/ ۶.

۲- المعتمد: ۱/ ۳۰۸، المحصول: ۳/ ۱۶۴، الإحكام: ۲/ ۱۴، المنتهى: ۱۳۷.

۳- كقوله:(لا صلاه إلّا بفاتحه الكتاب) كما فى: المعتمد: ۱/ ۳۰۹.

۴- فى أ، ب، ج، ه:(مجاز).

۵- فى أ، ه:(المستلزمه).

۶- كذا العباره فى جميع النسخ.

۷- هو: أبو عبد اللّه البصرى؛ الحسين بن على بن إبراهيم، الملقّب بالجعل: فقيه حنفى المذهب، من شيوخ المعتزله، كان رفيع القدر انتشرت شهرته فى الأصقاع لا سيّما خراسان. مولده فى البصره عام ۲۸۸ ه، و وفاته ببغداد سنه ۳۶۹ ه قال عنه أبو حيّان« يرجع إلى قوّه عجيبه فى التدريس و طول نفس فى الإملاء مع ضيق صدر عند لقاء الخصم». من كتبه(الرد على الراوندى) و(الرد على الرازى). راجع: الأعلام للزركلى: ۲/ ۲۴۴.

۸- فى أ، ب، د، ه:(النهى).

ص: ۱۶۲

إليه، و لا تخصيص لبعض المضمرات دون بعض(۱).

و الجواب: قد بيّنا الأولويه.

و لا إجمال فى آيه السرقه(۲)، إذ القطع حقيقه فى الإبانه، و اليد فى العضو من المنكب.

و لا فى قوله: عليه السّلام «رفع عن امّتى الخطأ و النسيان»(۳) لأنّ المفهوم رفع(۴) المؤاخذه.

و لا إجمال فى العدد(۵) المنكّر، للخروج عن العهده بأقل مراتبه، و هو الثلاثه.

و قال السيد المرتضى رضى اللّه عنه: إن أراد الحاكم بالإجمال هنا عدم قصر اللفظ على الثلاثه فهو حق، و إن أراد عدم تناوله الثلاثه فهو خطأ(۶).

۱- المعتمد: ۱/ ۳۰۹، المحصول: ۳/ ۱۶۶، الإحكام: ۲/ ۱۷.

۲- المائده/ ۳۸.

۳- مستدرك الوسائل: ۶/ ۴۲۳ رقم(۷۱۳۶)، الفتح الكبير: ۲/ ۱۳۵، و انظر جامع الاصول: ۱/ ۶۵۸- ۶۵۹ رقم[[۲۰۴۳، ۲۰۴۵]].

۴- فى ج، د، ط:(نفى) بدل:(رفع).

۵- فى أ، ب، د، ه:(الأمر بالعدد).

۶- الذريعه ۱/ ۳۴۶- ۳۴۷.

ص: ۱۶۳

الفصل الثانی: فی المبیّن و فیه مباحث:

الأوّل: البیان قد یکون بالقول، و هو ظاهر.

الأوّل: البیان قد یکون بالقول(۱)، و هو ظاهر.

و بالفعل، کما بیّن علیه السّلام الصلاه و الحج، و یعلم کونه بیانا إمّا بالضروره من قصده، أو بقوله: هذا بیان، و شبهه، مثل: «صلّوا»(۲) و «خذوا»(۳) أو بالنظر، کما لو ذکر مجملا وقت الحاجه و فعل ما یصلح للبیان و لم یبین، فإنّه یکون بیانا، و إلّا لتأخر البیان عن وقت الحاجه.

و بالترک، کما لو رکع فی الثانیه بغیر قنوت، فیعلم نفی وجوبه، أو یسکت عن بیان الحادثه، فیعلم انتفاء الحکم، أو یترک فعلا یتناوله و امّته خطابه، فیدل علی تخصیصه إن کان قبل فعله، أو نسخه عنه إن کان بعد فعله.

و من قال: الفعل یطول فلا یقع بیانا(۴)، فقد أخطأ(۵)، لأنّ القول قد یکون أطول.

۱- فی ب:(باللفظ).

۲- جامع الاصول: ۵/ ۱۶ رقم(۳۸۲۰). و تمام الجمله:« صلوا کما رأیتمونی اصلّی».

۳- جامع الاصول: ۲/ ۶۳۱ رقم(۱۴۱۷) و: ۲/ ۷۴۰ رقم(۱۵۸۳) و تمام الجمله:« خذوا عنّی مناسککم».

۴- حکی أبو الحسین هذا القول فی: المعتمد: ۱/ ۳۱۱- ۳۱۲، دون تسمیه القائل، معبّرا عنه ب« بعض الناس».

۵- فی أ، ب، ج، د:(أحال) بدل:(فقد أخطأ).

ص: ۱۶۴

البحث الثانی: الفعل و القول إن اتفقا، فالأوّل بیان و الثانی تأکید.

و إن تنافیا، کما لو طاف طوافین و أمر بواحد، قال أبو الحسین: المتقدم بیان(۱). و قیل: القول، لأنّه بیان بذاته(۲)، و لأنّه جمع بین الدلیلین، إذ الفعل یحتمل أنّه(۳) من خواصه علیه السّلام(۴).

البحث الثالث: البیان قد یساوی المبیّن فی القوه و الضعف،

و قد یکون معلوما و المبیّن مظنونا، و بالعکس کما فی تخصیص المعلوم بالمظنون، و لا فرق بین الواجب و غیره فی وجوب بیانهما.

البحث الرابع: الإجماع علی أنّه لا یجوز تأخیر البیان عن وقت الحاجه،

اشاره

إلّا عند من یجوّز تکلیف المحال(۵). و منع أبو الحسین من تأخیره(۶) إلی وقت الحاجه فی کل خطاب له ظاهر یراد منه غیره، مثل العام المخصوص، و المجاز،

۱- المعتمد: ۱/ ۳۶۰.

۲- فی أ، ب، ج، ه، ط:(لذاته).

۳- فی د:(أن یکون) بدل:(أنّه).

۴- ممّن ذهب إلی ذلک الشیرازی فی: التبصره: ۲۴۹- ۲۵۰، مستدلا بأوّل الدلیلین، و الآمدی فی: الإحکام: ۲/ ۲۷- ۲۸، و ابن الحاجب فی: المنتهی: ۱۴۱، مستدلّین بثانی الدلیلین.

۵- نصّ علی ذلک الغزالی فی: المستصفی: ۱/ ۲۸۶.

۶- فی ج:(تأخّره).

ص: ۱۶۵

و النسخ، و تعیین النکره، و اکتفی بالإجمالی(۱)، و جوّز فی مثل المتواطئه و المشترکه(۲). و جوّز الأشاعره التأخیر فی الجمیع إلی وقت الحاجه(۳). و جمهور المعتزله علی المنع فی الجمیع إلّا النسخ(۴).

احتج أبو الحسین ب: أنّ إراده ما یعلم من الخطاب خلافه مع عدم الإشعار إغراء بالجهل، فیکون قبیحا(۵).

احتجت الأشاعره ب: قوله تعالی فَإِذا قَرَأْناهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَیْنا بَیانَهُ(۶)، و بأنّه أمر بذبح بقره معینه، لقوله تعالی: إِنَّها بَقَرَهٌ لا ذَلُولٌ(۷) و لم یبینها وقت الخطاب، و إلّا لما سألوا، و بقول ابن الزبعری لمّا نزل: إِنَّکُمْ وَ ما تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ(۸): «لأخصمنّ محمدا، قد عبدت الملائکه و المسیح»(۹)، و بأنّه یجوز تخصیص المیت قبل الفعل إجماعا، و ذلک یقتضی الشک فی المراد بالخطاب مع عدم تقدم البیان(۱۰).

۱- فی د، ه:(بالإجمال).

۲- المعتمد: ۱/ ۳۱۵.

۳- التبصره: ۲۰۷، المستصفی: ۱/ ۲۸۶، المحصول: ۳/ ۱۸۸، روضه الناظر: ۱۶۴، الإحکام: ۲/ ۳۰، المنتهی: ۱۴۱.

۴- المعتمد: ۱/ ۳۱۵، المحصول: ۳/ ۱۸۸.

۵- المعتمد: ۱/ ۳۱۶.

۶- القیامه/ ۱۸، ۱۹.

۷- البقره/ ۷۱.

۸- الأنبیاء/ ۹۸.

۹- الکشّاف للزمخشری: ۳/ ۱۳۶، تفسیر ابن کثیر: ۳/ ۲۰۸.

۱۰- التبصره: ۲۰۸، المستصفی: ۱/ ۲۸۷- ۲۸۸، المحصول: ۳/ ۱۸۹- ۲۰۴، روضه الناظر: ۱۶۵- ۱۶۶، الإحکام: ۲/ ۳۰- ۴۰، المنتهی: ۱۴۱- ۱۴۲.

ص: ۱۶۶

و الجواب عن الأوّل: إنّما يلزم الإغراء لو لم يتقرر فى العقل تجويز التخصيص، كما فى المتشابه.

و عن الثانى: أنّه يقتضى تأخير البيان عن وقت الحاجه.

و كذا عن الثالث.

و عن الرابع: أنّه جهل من السائل، فإنّ (ما) لا تتناول العقلاء حقيقه.

و عن الخامس: أنّ التكليف مشروط بالسلامه، و هو ثابت عند كل عاقل، و نحن مكلفون باعتقاد عموم التكليف قبل الموت بشرط السلامه.

تنبيه: جوّز السيد المرتضى رحمه اللّه تأخير التبليغ إلى وقت الحاجه، لإمكان اقتضاء المصلحه ذلك(۱). و الأمر بالتبليغ لا يقتضى الفور و لا العموم، لانصراف المنزل إلى القرآن عرفا.

تذنيب

يجوز أن يسمع اللّه تعالى المكلف العام من غير إسماع المخصص، و يكون مكلفا له بطلب الخاص، فإن وجده(۲) عمل به، و إلّا عمل بظاهر العام، لأنّهم سمعوا فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ(۳) و لم يسمعوا: «سنّوا بهم سنّه أهل الكتاب»(۴) إلّا

۱- الذريعه ۱/ ۳۶۰.

۲- فى ط:(وجد).

۳- التوبه/ ۵.

۴- جامع الاصول: ۲/ ۴۱۷- ۴۱۸ رقم(۱۱۵۱).

ص: ۱۶۷

بعد حين، و لجواز إسماع العام(۱) المخصوص بالعقل و إن افتقر إلى نظر.

احتج أبو الهذيل(۲) و أبو على ب: أنّ فيه إغراء بالجهل، و منعا عن العمل بالعموم إلّا بعد البحث عن المخصص فى أقطار الأرض(۳).

و الجواب: لا إغراء مع ظن التخصيص و عدم اليقين بالعموم، و ظن الاستغراق كاف فى الاحتجاج و العمل بالعام، فعلى هذا لا يجوز العمل بالعام قبل البحث عن المخصص إجماعا.

البحث الخامس: كل من يريد اللّه تعالى إفهامه بالخطاب وجب بيانه له،

إمّا لأن يعمل به كالعالم فى الصلاه، أو لا لذلك(۴) كالعالم المكلف بمعرفه أحكام الحيض و شبهه.

و من لا يريد اللّه إفهامه لا يجب عليه بيانه له.

ثمّ قد يراد منه العمل كالعامى، فإنّه يراد منه التكليف بما يفتيه المفتى.

۱- لم ترد فى ط:(العام).

۲- هو: محمّد بن الهذيل بن عبد اللّه بن مكحول العبدى، مولى عبد القيس، أبو الهذيل العلّاف: من أئمه المعتزله. ولد فى البصره عام ۱۳۵ ه و اشتهر بعلم الكلام. له مقالات فى الاعتزال و مجالس و مناظرات إليه تنسب فرقه(الهذليه) من المعتزله. و ذكر أنّ الجبّائى صنّف كتابا فى تكفيره. توفى سنه ۲۳۵ ه. له كتب كثيره منها كتاب سمّاه(ميلاس) على اسم مجوسى أسلم على يده. راجع: الأعلام للزركلى: ۷/ ۱۳۱، و هامش: المحصول للفخر الرازى: ۳/ ۲۲۱.

۳- المعتمد: ۱/ ۳۳۱- ۳۳۳، المحصول: ۳/ ۲۲۱- ۲۲۳، الإحكام: ۲/ ۴۵- ۴۶، المنتهى: ۱۴۴.

۴- فى أ، ب، ج، ه:(كذلك).

ص: ۱۶۸

الفصل الثالث: فى الظاهر و المؤوّل

و قد مضى تعريفهما.

و من التأويل بعيد و قريب.

فمن البعيد: تأويل بعض الحنفيه قوله عليه السّلام لابن غيلان- و قد أسلم على عشر-: «أمسك أربعا و فارق سائرهن»(۱) بابتداء النكاح، أو إمساك المتقدمات، لقرب عهده بالإسلام(۲).

و أبعد منه: قوله عليه السّلام لفيروز الديلمى- عند إسلامه على الاختين-: «أمسك أيتهما شئت و فارق الاخرى»(۳) فإنّه اقتضى التخيير من غير تفصيل(۴).

و منه: فَإِطْعامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً(۵) بإضمار (طعام) للتساوى فى رفع(۶) الحاجه بين ستين مسكينا يوما و بين واحد ستين يوما، لإمكان قصد فضل

۱- جامع الاصول: ۹/ ۴۲۵- ۴۲۶ رقم(۹۰۷۴) و مضمونه فى رقم(۹۰۷۱) و فيه:« غيلان بن سلمه الثقفى». بدون كلمه« ابن».

۲- صرّح الغزالى فى: المستصفى: ۱/ ۲۹۳، و: المنخول: ۱۸۷، بنسبه هذا الرأى إلى أبى حنيفه نفسه. و نسبه الآمدى فى: الإحكام: ۲/ ۵۱، إلى أصحاب أبى حنيفه. و فى المنتهى: ۱۴۵، نسبته إلى« الحنفيه».

۳- جامع الاصول: ۹/ ۴۲۶ رقم(۹۰۷۲) و لفظ الحديث:« اختر أيّتهما شئت و طلّق الاخرى».

۴- راجع المصادر المتقدمه فى الهامش(۲).

۵- المجادله/ ۴.

۶- فى أ، ب، ج، ط:(دفع).

ص: ۱۶۹

الجماعه، و حصول مستجاب الدعوه فیهم.

و لیس ببعید حمل آیه الزکاه(۱) علی بیان المصرف، لأنّ سیاق الآیه للردّ علی لمزهم فی المعطین، و رضاهم إذا(۲) أخذوا، و سخطهم إن منعوا.

۱- فی ه:(الآیه المذکوره فی الصدقات) بدل:(آیه الزکاه). و الآیه من سوره: التوبه/ ۶۰.

۲- فی أ، ب، ج، د، ه:(إن).

ص: ۱۷۰

ص: ۱۷۱

المقصد السّادس فی الأفعال و فیه مباحث

اشاره

ص: ۱۷۲

ص: ۱۷۳

الأوّل: ذهبت الإماميه إلى امتناع صدور الذنب من الأنبياء،

الأوّل: ذهبت الإماميه إلى امتناع صدور الذنب من(۱) الأنبياء،

سواء كان الذنب صغيرا أو كبيرا، و لا فرق بين العمد و النسيان، لا قبل النبوه و لا بعدها(۲).

و إلّا لوجب اتباعهم، لعموم الأمر بالاتباع، مع الجهل بكونه معصيه، و لارتفع(۳) الوثوق و(۴) الأمان عن إخباره، فتنتفى فائده البعثه، و لعدم الانقياد إلى طاعتهم مع العلم، فيسقط محلهم، و هو نقض الغرض.

و اتفق العقلاء على امتناع(۵) الكفر منهم(۶)، إلّا الفضيليه، حيث جوزوا الذنب عليهم، و كل ذنب(۷) عندهم كفر(۸). و جوّز بعض(۹) الجمهور صدور الخطأ فى الاعتقاد الذى لا يوجب كفرا، كالحكم بعدم بقاء الأعراض مثلا(۱۰).

و أمّا ما يتعلق بالتبليغ فقد أجمعوا على عصمتهم فيه(۱۱).

۱- فى أ، ب، ه:(عن).

۲- انظر: كشف المراد: ۱۵۵- ۱۵۶.

۳- فى أ:(لأنّه يرتفع) بدل:(لارتفع).

۴- لم ترد فى أ، ب، د، ه:(الوثوق و).

۵- زاد فى أ، ب، ج، د، ه:(وقوع).

۶- فى أ، د، ه:(عنهم).

۷- فى ط:(الذنب).

۸- و هم من الخوارج، حكى ذلك عنهم الفخر الرازى فى: المحصول: ۳/ ۲۲۶، و الآمدى فى: الإحكام: ۱/ ۱۴۶.

۹- فى ب:(بعضهم) بدل:(بعض الجمهور).

۱۰- المحصول: ۳/ ۲۲۶.

۱۱- المستصفى: ۲/ ۹۷- ۹۸، المحصول: ۳/ ۲۲۶، الإحكام: ۱/ ۱۴۶، المنتهى: ۴۸.

ص: ۱۷۴

و ما یتعلق بالفتوی کذلک، إلّا الخطأ سهوا، فقد جوّزه بعضهم(۱).

و الحشویه جوّزوا الکبائر علیهم(۲) عمدا، و أنّه وقع(۳). و أبو بکر جوّزه عقلا و منعه سمعا(۴). و الجبائی منع من الصغیره و الکبیره إلّا علی سبیل التأویل(۵).

و بعضهم منع من العمد و التأویل، و جوّزه سهوا إلّا أنّهم لقوّه عقولهم مطالبون بالتحفظ من ذلک.(۶) و أکثر المعتزله منعوا من الکبیره و جوّزوا الصغیره سهوا و خطأ و عمدا و تأویلا إلّا المنفّر(۷).

و الحق ما ذکرناه أولا.

البحث الثانی: الحق عندی أنّ فعله علیه السّلام إذا لم یظهر فیه قصد القربه لم یدل علی حکم فی حقنا، لاحتمال الإباحه.

احتج الموجبون ب: قوله تعالی: فَلْیَحْذَرِ الَّذِینَ یُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ(۸) لَقَدْ کانَ لَکُمْ فِی رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَهٌ حَسَنَهٌ(۹).

۱- المستصفی: ۲/ ۹۸(و أضاف: و هذا مذهب من یقول: المصیب واحد من المجتهدین. أمّا من قال: کل مجتهد مصیب، فلا یتصور الخطأ عنده فی اجتهاد غیره، فکیف فی اجتهاده)، المحصول: ۳/ ۲۲۶- ۲۲۷.

۲- فی أ، ب، د، ه: ط:(عنهم).

۳- المحصول: ۳/ ۲۲۷، الإحکام: ۱/ ۱۴۶.

۴- المنخول: ۲۲۴، المحصول: ۳/ ۲۲۷، الإحکام: ۱/ ۱۴۶، المنتهی: ۴۸.

۵- المحصول: ۳/ ۲۲۷، الإحکام: ۱/ ۱۴۶.

۶- نفس المصدر.

۷- المعتمد: ۱/ ۳۴۲، المنخول: ۲۲۳، المحصول: ۳/ ۲۲۸، المنتهی: ۴۸.

۸- النور/ ۶۳.

۹- الأحزاب/ ۲۱.

ص: ۱۷۵

وَ اتَّبِعُوهُ(۱) فَاتَّبِعُونِی(۲) وَ ما آتاکُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ(۳) وَ أَطِیعُوا اللَّهَ وَ أَطِیعُوا الرَّسُولَ(۴) زَوَّجْناکَها لِکَیْ لا یَکُونَ عَلَی الْمُؤْمِنِینَ حَرَجٌ(۵)

و لأنّه أحوط(۶).

و الجواب: الأمر حقیقه فی القول. سلّمنا الاشتراک، لکن(۷) لا یدل علی الفعل، خصوصا مع سبق ذکر الدعاء. و الاسوه إنّما تتحقق مع علم وجه الفعل. و کذا الاتّباع. و المراد بالإیتاء القول، بقرینه: وَ ما نَهاکُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا(۸). و الطاعه موافقه الأمر. و نفی الحرج یدل علی الإباحه، لا علی مطلوبهم. و الاحتیاط إنّما یصحّ فیما علم وجهه.

و یلحق بذلک الأفعال الطبیعیه، کالقیام و القعود و الأکل، و ما ثبت(۹)

۱- الأعراف/ ۱۵۸.

۲- آل عمران/ ۳۱.

۳- الحشر/ ۷.

۴- المائده/ ۹۲.

۵- الأحزاب/ ۳۷.

۶- المعتمد: ۱/ ۳۴۹- ۳۵۰، المستصفی: ۲/ ۹۹- ۱۰۰(و لم یعیّنا القائل)، و فی المحصول: ۳/ ۲۲۹، أنّه قول ابن سریج، و أبی سعید الاصطخری، و أبی علی بن خیران، ثمّ ذکر أدلتهم فی ص ۲۳۱- ۲۳۷، و زاد الآمدی فی: الإحکام: ۱/ ۱۴۹، ابن أبی هریره، و ابن خیران، و الحنابله، و جماعه من المعتزله.

۷- فی ط:(سلّمنا لکن الاشتراک).

۸- الحشر/ ۷.

۹- فی ه، ط:(یثبت).

ص: ۱۷۶

تخصيصه عليه السّلام به، كالوصال، و الزياده على الأربع(۱).

أمّا ما وقع بيانا فإنّه يتبع فيه إجماعا، كقطع يد(۲) السارق، و الغسل من المرفق.

و ما عدا ذلك: فما(۳) علمت صفته وجب التأسى به، فإن كان واجبا كنّا متعبدين بإيقاعه واجبا، و إن كان ندبا تعبدنا بالندب، و إن كان مباحا تعبدنا باعتقاد(۴) إباحته، لقوله تعالى: لَقَدْ كانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَهٌ حَسَنَهٌ لِمَنْ كانَ يَرْجُوا اللَّهَ(۵) و الاسوه الإتيان بفعل الغير لأنّه فعله، و قوله لِمَنْ كانَ يَرْجُوا اللَّهَ تخويف على الترك، و للإجماع على الرجوع فى الأحكام إلى أفعاله(۶) عليه السّلام، كقبله الصائم(۷).

البحث الثالث: يعلم الوجه بالنص، و بوقوعه امتثالا أو بيانا.

و الإباحه بالفعل الخالى عن البيان مع الحكم بامتناع الذنب. و الندب بقصد القربه مع أصاله عدم الوجوب، و بفعله على وجه القربه، أو دائما ثمّ يتركه من غير نسخ، و بأن يخيّر بينه

۱- فى أ، ب، ج، د، ه:(أربع).

۲- كلمه:(يد) زياده من ه.

۳- فى أ، ب، ج، د، ه:(ممّا) بدل:(فما).

۴- فى ب:(بقصد) بدل:(باعتقاد).

۵- الأحزاب/ ۲۱.

۶- فى د، ط:(فعله).

۷- انظر ما روى فى ذلك عن النبى صلّى اللّه عليه و آله: جامع الاصول: ۵/ ۴۴۶- ۴۴۹ رقم(۴۴۲۱) و(۴۴۲۲) و(۴۴۲۳).

ص: ۱۷۷

و بين منـدوب، و بوقوعه قضـاء لمنـدوب. و الوجوب بـالتخيير بينه و بين واجب، و بإيقاعه مع أماره الوجوب كالأذان، و بوقوعه قضاء للواجب، أو جزاء لشرط موجب كالنذر، و بتحريمه لو لا الوجوب كالجمع بين ركوعين(۱) فى الكسوف.

البحث الرابع: الفعلان إذا تعارضا و كانا من الرسول عليه السّلام علم أنّ السابق منسوخ إذا علم تعبده عليه السّلام به ما لم ينسخ.

و لو كان أحدهما منه و الآخر من غيره و أقرّه عليه السّلام علم خروج الفاعل من التأسى.

و إن عارض فعله عليه السّـلام قوله، و تقدم القول مع عدم تراخى الفعل، و اختص القول به عليه السّـلام جاز عند من يجوّز النسخ قبل الوقت لا عند من يمنعه. و إن اختص بامّته عمل بالقول، لئلا يلغى بالكليه. و إن اشترك فكذلك، جمعا بين الدليلين.

و إن تراخى الفعل، و كان القول عاما، كان منسوخا عنّا و عنه. و إن اختصّ بنا كان نسخا عنّا. و إن اختص به كان نسخا عنه، ثمّ يجب علينا مثل فعله للتأسى.

و إن تقدم الفعل و تعقبه القول و اختص به، دلّ على تخصيصه من العموم الدال على وجوب الفعل لكل واحد(۲). و إن اختص بامّته دل على اختصاصه بالفعل. و إن اشترك دل على سقوط حكم الفعل(۳) عنه و عنهم.

۱- فى ط:(الركوعين).

۲- فى أ، ج، د:(أحد).

۳- فى ب:(الحكم) بدل:(حكم الفعل).

ص: ۱۷۸

و إن تراخى القول كان ناسخا(۱) فيمن يدل عليه.

و إن جهل تقدم الفعل قدم القول، لقوه دلالته، لاستغنائه عن الفعل دون العكس، و للعلم بتناول القول لنا دون الفعل، لجواز تأخره(۲) فيكون متناولا لنا و تقدمه فلا يتناولنا.

البحث الخامس: الأقرب أنّه عليه السّلام قبل النبوه لم يكن متعبدا بشرع أحد، و إلّا لاشتهر، و لافتخر به أربابها.

و نمنع عموم دعوه من سبقه عليه السّلام له(۳) أو وصول شرعه إليه بالتواتر. و ركوب الدابه حسن عقلا، و كذا أكل اللحم المذكّى، إذ لا ضرر فيه. و طوافه بالبيت لا يدل على وجوبه.

و أمّا بعد النبوه فالحق أنّه كذلك. و أخطأ من زعم أنّه متعبد بشرع إبراهيم أو موسى أو عيسى عليهم السّلام(۴)، لأنّه اوحى إليه كما اوحى إليهم، فشرعه أصل، و لم يجب رجوعه إليهم فى الحوادث، بل كان ينتظر الوحى، و غضب على عمر حيث

۱- فى ج، ط:(نسخا).

۲- فى أ، ج، ط:(تأخيره).

۳- لم ترد فى ج، ط:(له).

۴- اختار ذلك الشيرازى فى: التبصره: ۲۸۵، و ابن الحاجب فى: المنتهى: ۲۰۵، و نسبه ابن قدامه فى روضه الناظر: ۱۴۲، إلى التميمى و الحنفيه، و قال الآمدى فى: الإحكام: ۲/ ۲۷۸: « نقل عن أصحاب أبى حنيفه، و عن أحمد فى إحدى الروايتين عنه، و عن بعض أصحاب الشافعى».

ص: ۱۷۹

طالع(۱) فی التوراه، و قال علیه السّلام: «لو کان موسی حیا لما وسعه إلّا اتّباعی»(۲)، و لأنّه کان یجب علینا البحث فی الوقائع للتأسی به، و حفظ کتب الأنبیاء.

و قوله تعالی(۳): فَبِهُداهُمُ اقْتَدِهْ(۴) أمره(۵) بالاقتداء بالهدی المشترک من التوحید و شبهه. و قوله تعالی: إِنَّا أَوْحَیْنا إِلَیْکَ کَما أَوْحَیْنا إِلی نُوحٍ(۶) شبّه الوحی بالوحی، لا الموحی به بالموحی به. و قوله تعالی: یَحْکُمُ بِهَا النَّبِیُّونَ(۷) یرید

۱- فی أ، ب، ج، د، ه:(أطلع).

۲- أخرج الامام أحمد و البزّار- و اللفظ له- عن جابر رضی اللّه عنه، قال: نسخ عمر کتابا من التوراه بالعربیه، فجاء به إلی النبی(صلّی اللّه علیه و سلم) فجعل یقرأ و وجه رسول اللّه(صلّی اللّه علیه و سلم) یتغیّر، فقال له رجل من الأنصار: ویحک یا بن الخطّاب؛ أ لا تری وجه رسول اللّه(صلّی اللّه علیه و سلم)؟! فقال رسول اللّه(صلّی اللّه علیه و سلم):« لا- تسألوا أهل الکتاب عن شی ء فانّهم لن یهدوکم و قد ضلوا، و إنّکم إمّا أن تکذّبوا بحق أو تصدّقوا بباطل، و اللّه لو کان موسی بین أظهرکم ما حلّ له إلّا أن یتبعنی. عن هامش: روضه الناظر لابن قدامه: ۱۴۲، و نقله ابن کثیر فی تفسیره: ۱/ ۳۸۶ فی ذیل تفسیر الآیه(۸۲) من سوره آل عمران، عن الإمام أحمد و عن الحافظ أبی یعلی.

۳- بدأ بتفنید حجج الزاعم، و هی مذکوره فی کتب الاصول، ک: المعتمد: ۲/ ۳۴۰- ۳۴۱، التبصره: ۲۸۶، المستصفی: ۱/ ۲۴۸- ۲۴۹، المحصول: ۳/ ۲۷۲- ۲۷۳، روضه الناظر:

۴- الأنعام/ ۹۰.

۵- فی أ، ط:(أمر).

۶- النساء/ ۱۶۳.

۷- المائده/ ۴۴.

ص: ۱۸۰

بعضها(۱)، لأنّ(۲) جميع(۳) الأنبياء لم يحكموا بالجميع.

۱- زاد فی د:(و إلّا يلزم الكذب).

۲- فی أ، د، ط:(إذ) بدل:(لأنّ).

۳- فی ب، ه:(الجميع من).

ص: ۱۸۱

المقصد السّابع فی النّسخ و فیه مباحث

اشاره

ص: ۱۸۲

ص: ۱۸۳

الأوّل: النسخ لغه: الإبطال.

و عرفا: رفع حكم شرعى بدليل شرعى متأخر عنه(۱) على وجه لولاه لكان ثابتا.

ف (الحكم): شامل للوجودى و العدمى.

و خرج ب (الشرعى): الشرع المبتدأ الرافع لحكم عقلى، و العجز، لارتفاع الحكم بالعقل لا بدليل شرعى.

و خرج ب (المتأخر): الاستثناء، و الشرط، و الصفه.

و بقولنا: (على وجه لولاه لكان ثابتا) خرج(۲) نهى اللّه تعالى عن مثل فعل المأمور به، لأنّه لو لم يكن هذا النهى لم يكن مثل حكم الأمر ثابتا.

و هل هو رفع؟ أو بيان انتهاء مدّه الحكم؟

فالقاضى أبو بكر على الأوّل، لتعلق الخطاب بالفعل، فلا يعدم لذاته، فالمعدوم هو الناسخ(۳).

و أبو إسحاق على الثانى، إذ ليس انتفاء الباقى بطريان الحادث أولى من العكس، و كون الطارى متعلق السبب مشترك، و تجويز كثرته يبطل(۴) بامتناع اجتماع الأمثال، و لأنّ خطابه تعالى كلامه، و هو قديم، و لأنّه تعالى إن علم الدوام

۱- لم ترد فى أ، د:(عنه).

۲- كلمه:(خرج) زياده من ه.

۳- المنخول: ۲۹۰، المحصول: ۳/ ۲۸۷، الإحكام: ۲/ ۹۸، المنتهى: ۱۵۴.

۴- فى د:(باطل).

ص: ۱۸۴

فلا نسخ، و إلّا لانتهی(۱) الحکم لذاته(۲).

و الجواب: تجویز(۳) أن یکون أولی من غیر علم السبب، و الخطاب عندنا حادث، و جاز تعلق علمه تعالی برفعه بالناسخ.

البحث الثانی: النسخ جائز عقلا، و واقع سمعا،

لإمکان اشتمال الفعل علی المصلحه فی وقت دون آخر، و للقطع بثبوت نبوه محمد صلّی اللّه علیه و آله و الإجماع علی کون شرعه ناسخا لما تقدم من الشرائع(۴).

و احتجاج الیهود بأنّ موسی علیه السّلام إن بیّن دوام شرعه بطل النسخ، و إلّا اقتضی الفعل مرّه إن لم یبین انقطاعه، و وجب نقل المدّه إن بیّن، و بقوله علیه السّلام «تمسکوا بالسبت أبدا»، و بأنّ الفعل إن کان حسنا امتنع النهی عنه، أو قبیحا فیمتنع الأمر به(۵).

ضعیف، لاحتمال ذکره(۶) المدّه إجمالا، و لم ینقل لانقطاع تواتر الیهود حیث استأصلهم (بخت نصّر) إلّا من شذ منهم(۷)، و قول موسی لو سلّم لکن(۸)

۱- فی أ، ب، ج:(انتهی).

۲- المحصول: ۳/ ۲۸۷- ۲۹۲، المنتهی: ۱۵۴.

۳- فی أ، ج، ه:(یجوز). و فی د:(أنّه یجوز).

۴- عباره:(من الشرائع) زیاده من ط.

۵- المنخول: ۲۸۹، المحصول: ۳/ ۲۹۸، ۳۰۱، الإحکام: ۲/ ۱۱۱، المنتهی: ۱۵۵.

۶- فی أ، ب، د، ط:(ذکر).

۷- کلمه:(منهم) زیاده من ط.

۸- فی أ:(لکان) بدل:(لکن).

ص: ۱۸۵

الأبـدیه قـد یراد بهـا الزمان المتطاول، کما فی التوراه: «یسـتخدم العبـد ست سـنین ثمّ یعتق فی السابعه فإن أباه فلتثقب اذنه و یسـتخدم أبـدا» و فی موضع آخر: «یسـتخدم خمسـین سـنه ثمّ یعتق»(۱) و کون الفعـل حسـنا أو قبیحـا قـد یختلف باختلاـف الأزمان و الأحوال المتجـدده، و هو(۲) معـارض بوقوع النسـخ عنـدهم، کمـا فی البقره التی امروا بـذبحها، فـإنّه جعله مؤبـدا علیهم ثمّ نسـخه، و امروا(۳) بتقریب خروفین کل یوم بکره و عشیّه ثمّ نسخه(۴).

البحث الثالث: فی القرآن ما هو منسوخ،

خلافا لأبی مسلم بن بحر الأصفهانی(۵)(۶)، کآیه العدّه(۷)، و تقدیم الصدقه علی المناجاه(۸)، و ثبات الواحد

۱- المحصول: ۳/ ۳۰۵، الإحکام: ۲/ ۱۱۴.

۲- لم ترد فی أ، ب، د:(هو).

۳- فی أ، ب، ه:(امر).

۴- زاد فی د:(أیضا).

۵- هو: محمّد بن بحر الأصفهانی، أبو مسلم: وال، من أهل أصفهان، معتزلی، من کبار الکتّاب. کان عالما بالتفسیر و بغیره من صنوف العلم و له شعر. ولی أصفهان و بلاد فارس للمقتدر العباسی و استمر إلی أن دخل ابن بویه أصفهان سنه ۳۲۱ ه فعزل. ولد عام ۲۵۴ ه و توفی عام ۳۲۲ ه من کتبه:(جامع التأویل) فی التفسیر(۱۴) مجلـدا، و(الناسخ و المنسوخ) و کتاب فی النحو، و مجموع رسائله. راجع: الأعلام للزرکلی: ۶/ ۵۰.

۶- التبصره: ۲۵۱، المحصول: ۳/ ۳۰۷، الإحکام: ۲/ ۱۰۶، المنتهی: ۱۵۴.

۷- المنسوخه هی الآیه(۲۴۰) من سوره البقره، و الناسخه:(۲۳۴) منها.

۸- المجادله/ ۱۲- ۱۳.

ص: ۱۸۶

للعشره(۱)، و القبله(۲)(۳).

و احتجاجه بقوله تعالی: لا یَأْتِیهِ الْباطِلُ مِنْ بَیْنِ یَدَیْهِ وَ لا مِنْ خَلْفِهِ(۴) و اعتذاره ببقاء حکم العدّه فی الحامل، و بأنّ الغرض فی تقدیم الصدقه التمییز بین المؤمنین و المنافقین، فلمّا حصل زال التعبد، و ببقاء الاستقبال لبیت المقدس عند الاشتباه(۵).

باطل، لأنّ المراد أنّه(۶) لم یتقدم(۷) من کتب اللّه تعالی ما یبطله و لا یأتیه المبطل من بعده، و عدّه الحامل بوضع الحمل سواء کان سنه أو أقل، فجعل السنه عدّه زال بالکلیه، و کون الصدقه للتمییز یقتضی کون الصحابه بأسرهم(۸) منافقین غیر علی علیه السّلام، فإنّه لم یتصدق سواه، و هو باطل، و الاستقبال إلی بیت المقدس کغیره عند الاشتباه، فالخصوصیه التی تعبد(۹) بها زائله بالکلّیه.

۱- الأنفال/ ۶۵- ۶۶.

۲- البقره/ ۱۴۲- ۱۴۳. انظر المحصول.

۳- قال ابن الحاجب فی: المنتهی: ۱۵۶:« و غیر ذلک ممّا لا یحصی کثره».

۴- فصّلت/ ۴۲.

۵- المحصول: ۳/ ۳۰۷- ۳۱۱، الإحکام: ۲/ ۱۱۰.

۶- کلمه:(أنّه) زیاده من ط.

۷- فی ب:(یتقدمه).

۸- فی ب:(کلّهم) بدل:(بأسرهم).

۹- فی أ:(یعتد).

ص: ۱۸۷

البحث الرابع: فی شرائط النسخ،

و هی:

الاستمرار، فإنّ المنقطع لا ینسخ.

و صحه تغیّره، کالقیام و القعود، و وجوه التصرف، و النفع و الضرر، لا ما وجب استمراره إمّا لکونه لطفا لا یتغیّر کالمعرفه، أو لکونه علی صفه هو علیها کوجوب الإنصاف و قبح الکذب و الجهل.

و ثبوت المنسوخ و الناسخ بالشرع.

و تأخر الناسخ.

و عدم توقیت الفعل بغایه معلومه ک: أَتِمُّوا الصِّیامَ إِلَی اللَّیْلِ(۱) لا بالمجهوله ک (دوموا علیه إلی أن أنسخه عنکم).

و وقوعه فی الأحکام الشرعیه دون أجناس الأفعال.

و لا یشترط تناول لفظ المنسوخ للمنسوخ(۲)، لتساوی ما علم استمرار الحکم فیه بظاهر الخطاب أو بقرینه(۳).

ثمّ النسخ قد یکون لا إلی بدل فیشترط(۴) وجود لفظ یدلّ علی الزوال، و قد یکون إلی بدل مضاد فیکفی ثبوت(۵) المضاد، و قد یکون إلی مخالف کنسخ عاشورا برمضان، و سائر الحقوق بالزکاه، فیشترط(۶) وجود ما یدل علی زوال

۱- البقره/ ۱۸۷.

۲- کما فی: المعتمد: ۱/ ۳۶۹.

۳- فی أ:(بفحواه). و اشیر فی الهامش إلی نسخه:(بقرینه).

۴- زاد فی د:(فیه).

۵- فی أ:(فیکتفی بثبوت).

۶- فی ط:(و یشترط).

ص: ۱۸۸

الأوّل، لعدم التنافی بین الحکمین.

البحث الخامس: یجوز نسخ الشی ء قبل فعله إجماعا، فإنّ العاصی و الکافر مخاطبان بالناسخ و المنسوخ.

و هل یجوز نسخه قبل حضور وقته؟ المعتزله علی المنع(۱)، خلافا للأشعریه(۲).

لنا: لو جاز ذلک لزم البداء، إذ شروط البداء(۳) أربعه، و هی: اتحاد الفعل، و الوجه، و الوقت، و المکلف، و هی ثابته هنا، و لأنّ الفعل بالنسبه إلی ذلک الوقت إن کان حسنا استحال النهی عنه(۴)، و إن کان(۵) قبیحا فیستحیل الأمر به.

لا یقال: نمنع اتحاد المتعلق، لتناول النهی مثل متناول(۶) الأمر، أو لتناول الأمر بالاعتقاد و النهی بالفعل.

لأنّا نقول: المتماثلان یستحیل کون أحدهما مصلحه فی وقت و الآخر مفسده

۱- المعتمد: ۱/ ۳۷۶، التبصره: ۲۶۰، المنخول: ۲۹۷، المستصفی: ۱/ ۱۳۳، المحصول/ ۳۱۲، روضه الناظر: ۷۰، الإحکام: ۲/ ۱۱۵، المنتهی: ۱۵۶.

۲- التبصره: ۲۶۰، المنخول: ۲۹۷، المستصفی: ۱/ ۱۳۳، المحصول: ۳/ ۳۱۲، روضه الناظر: ۷۰، المنتهی: ۱۵۶. و المهم من المصادر فی هذه النسبه تصریح الآمدی فی: الإحکام: ۲/ ۱۱۵.

۳- فی ب:(شروطه) بدل:(شروط البداء).

۴- کلمه:(عنه) لم ترد فی ج.

۵- فی أ، ج، د، ط:(أو) بدل:(و إن کان). و فی ه:(أو کان).

۶- فی أ:(تناول).

ص: ۱۸۹

فیه، و الأمر الأوّل یتناولهما، فکذا النهی، و لامتناع التمییز بینهما، فیستحیل الأمر بأحدهما و النهی عن الآخر، و أمّا تناول الأمر الاعتقاد فلیس کذلک، لأنّ لفظ الأمر یتناول الفعل، و لو سلّم فلا نزاع، لتغایر متعلق الأمر و النهی.

احتجوا ب: أنّ إبراهیم علیه السّلام امر بالذبح و لم یفعل؛ للفداء، و لأنّ السید قد یأمر عبده بفعل بشرط أن لا ینهاه عنه(۱)، و لاحتمال کون الفعل و الأمر مصلحه قبل النسخ، ثمّ تتغیر مصلحه الأمر خاصه(۲).

و الجواب: المنع(۳) من أمر إبراهیم علیه السّلام بالذبح، لقوله تعالی قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْیا(۴) نعم امر بمقدماته، و هو مع ظن الأمر به بلاء عظیم، و الفداء عن ظنه أنّه یؤمر بالذبح، سلمنا لکن قد ورد أنّه ذبح، لکن اللّه یوصل ما یقطعه(۵).

و السید إنّما یحسن(۶) منه ذلک(۷) لجواز البداء علیه، بخلافه تعالی.

و حسن الأمر تابع لحسن الفعل.

البحث السادس: یجوز نسخ الشی ء لا إلی بدل، کآیه تقدیم الصدقه علی

۱- کلمه:(عنه) لم ترد فی ب، د.

۲- راجع: المصادر المتقدمه فی الهامش(۲) من الصفحه السابقه.

۳- فی د، ه:(بالمنع).

۴- الصافات/ ۱۰۵.

۵- حکاه أبو الحسین فی: المعتمد: ۱/ ۳۷۹.

۶- فی أ، ب:(حسن).

۷- کلمه:(ذلک) زیاده من ب.

ص: ۱۹۰

المناجاه(۱)، و قوله تعالی: نَأْتِ بِخَیْرٍ مِنْها أَوْ مِثْلِها(۲) لا یدل علی مطلوبهم(۳)، لجواز کون(۴) العدم خیرا من ثبوت الحکم فی وقت نسخه، أو أنّ المراد بِخَیْرٍ مِنْها فی اللفظ، إذ هو المفهوم هنا.

و یجوز نسخ الشی ء(۵) إلی أثقل، کما فی الصوم الناسخ للتخییر بینه و بین الفدیه، و الحبس منسوخ بالجلد، و صوم عاشورا بصوم رمضان.

قالوا: الخیر أخف(۶). و جوابه: بل الأکثر ثوابا.

و یجوز نسخ التلاوه دون الحکم، و بالعکس، لأنّهما عبادتان لا- تلازم(۷) بینهما، و قد وجد فی الاعتداد بالحول(۸)، و الرجم للشیخین(۹).

۱- المجادله/ ۱۲.

۲- البقره/ ۱۰۶.

۳- نسب الآمدی هذا القول إلی:« بعض الشذوذ». و حکی استدلالهم فی: المعتمد: ۱/ ۳۸۴- ۳۸۵، المحصول: ۳/ ۳۲۰، الإحکام: ۲/ ۱۲۴- ۱۲۵.

۴- فی د:(أن یکون).

۵- فی أ، د، ه:(النسخ) بدل:(نسخ الشی ء).

۶- القائل قوم من أهل الظاهر، کما فی: المعتمد: ۱/ ۳۸۵، و المحصول: ۳/ ۳۲۰- ۳۲۱. و فی الإحکام: ۲/ ۱۲۵:« بعض أصحاب الشافعی و بعض أهل الظاهر».

۷- فی ج:(ملازمه) بدل:(تلازم).

۸- المنسوخه الآیه(۲۴۰) من سوره البقره، و الناسخه لها الآیه(۲۳۴) منها.

۹- فی د:(رجم الشیخین). أقول: نظرا لأهمّیه هذه المسأله اورد ما ذکره السید أبو القاسم الخوئی، فی: البیان فی تفسیر القرآن: ۳۰۴، من الطبعه الخامسه عام ۱۳۹۴ ه- ۱۹۷۴ م فی فصل(النسخ فی القرآن) فی مبحث(نسخ التلاوه دون الحکم) قال: و قد مثّلوا لذلک بآیه الرجم فقالوا: إنّ هذه الآیه کانت من القرآن ثمّ نسخت تلاوتها و بقی حکمها. و قد قدّمنا لک فی بحث التحریف أنّ القول بنسخ التلاوه هو نفس القول بالتحریف و أوضحنا أنّ مستند- هذا القول أخبار آحاد، و أنّ أخبار الآحاد لا أثر لها فی أمثال هذا المقام، فقد أجمع المسلمون علی أنّ النسخ لا- یثبت بخبر الواحد کما أنّ القرآن لا یثبت به. و الوجه فی ذلک- مضافا الی الإجماع- أنّ الامور المهمّه التی جرت العاده بشیوعها بین الناس و انتشار الخبر عنها علی فرض وجودها لا تثبت بخبر الواحد، فإنّ اختصاص نقلها ببعض دون بعض بنفسه دلیل علی کذب الراوی أو خطأه. و علی هذا فکیف یثبت بخبر الواحد أنّ آیه الرجم من القرآن و أنّها قد نسخت تلاوتها و بقی حکمها. نعم قد تقدّم أنّ عمر أتی بآیه الرجم و ادعی أنّها من القرآن فلم یقبل قوله المسلمون، لأنّ نقل هذه الآیه کان منحصرا به، و لم یثبتوها فی المصاحف فالتزم المتأخرون بأنّها آیه منسوخه التلاوه باقیه الحکم». و آیه الرجم التی ادعی عمر أنّها من القرآن قد رویت بوجوه، منها ما روی عنه أنّه قال:« لو لا أنّی أکره أن یقول الناس: إنّ عمر زاد فی القرآن لکتبت آیه الرجم و أثبتّها، و و اللّه لقد قرأتها علی عهد رسول اللّه(ص): لا ترغبوا عن آبائکم، فإنّ ذلک کفر بکم. و الشیخ و الشیخه إذا زنیا فارجموهما البته

نکالاـ من اللّه و اللّه عزیز حکیم». و قـد ذکر مصادرهـا الـدکتور العلوانی فی هامش: المحصول: ۳/ ۳۲۲- ۳۲۳. و منهـا: ما فی: البیان: ۲۲۰- ۲۲۱.

ص: ۱۹۱

و یجوز نسخ(۱) المقیّد بالتأبید، لأنّه کالعموم القابل للتخصیص، و لأنّ شرط النسخ الدوام(۲)، و لا تعاند بین الشی ء و شرطه.

و الخبر إن امتنع تغیّر(۳) مخبره، کحدوث العالم، امتنع نسخه، و إلّا جاز، مثل عمر نوح ألف سنه ثمّ بیّن من بعد أَلْفَ سَنَهٍ إِلَّا خَمْسِینَ عاماً(۴)، و الکذب غیر لازم، لأنّ الناسخ دل علی أنّ المراد البعض، کما دلّ النهی الناسخ للأمر علی أنّ المراد بالأمر البعض، و امتنع فی مثل: (أهلک اللّه عادا) و (لم یهلکهم) لاتحاد

۱- زاد فی ج:(الأمر).

۲- فی ب:(التأبید) بدل:(الدوام).

۳- فی ط:(تغییر).

۴- العنکبوت/ ۱۴.

ص: ۱۹۲

المخبر عنه.

و یجوز نسخ الإخبار(۱) عن الشی ء، لأنّه لا استبعاد فی أن یزیل اللّه تعالی عنّا التکلیف بالإخبار عن الشی ء حتی الخبر عن التوحید، کما منع الجنب القرآن، و صدق الخبر لا یمنع من زوال التعبد به إذا اشتمل علی مفسده، و لا یجوز نسخه بالإخبار بنقیضه مع امتناع تغیّره، و العلم الذی علم وجوبه- لکونه مصلحه لا تتغیر کالمعرفه- لا یجوز نسخه، و یجوز فی غیره إذا اشتمل علی وجه قبح(۲).

البحث السابع: یجوز نسخ الکتاب بمثله(۳)، کالعدّه(۴).

و بالسنه المتواتره، لأنّهما قطعیّان تعارضا، و لا یجوز العمل بهما، و لا إهمالهما، و لا العمل بالمتقدم، فتعیّن المتأخر(۵).

احتج الشافعی ب: قوله تعالی نَأْتِ بِخَیْرٍ مِنْها أَوْ مِثْلِها(۶) أسند الإتیان- الذی هو الناسخ- إلیه، و وصفه بالخیریه أو المساواه، و إنّما یتحقق فی القرآن و أبعاضه، و قوله(۷) تعالی: لِتُبَیِّنَ لِلنَّاسِ ما نُزِّلَ إِلَیْهِمْ(۸) و الناسخ لیس بمبیّن،

۱- فی ب، ه:(التکلیف بالإخبار).

۲- فی ج، د:(قبیح).

۳- زاد فی ج:(إجماعا).

۴- فی أ:(کآیه العدّه). و هی الآیه(۲۳۴) من سوره البقره الناسخه للآیه:(۲۴۰) منها.

۵- فی ب، ه:(العمل بالمتأخر).

۶- البقره/ ۱۰۶.

۷- فی ج:(لقوله). و فی أ، د، ه، ط:(بقوله).

۸- النحل/ ۴۴.

ص: ۱۹۳

و قوله(۱) تعالی: قُلْ ما یَکُونُ لِی أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقاءِ نَفْسِی(۲)(۳).

و الجواب: لا- یلزم أن یکون المأتی به ناسخا، خصوصا و قد رتّب علی النسخ، و لأنّ السنه منه تعالی، و النسخ من البیان، لأنّه تخصیص بالأزمان، فهو بیان مدّه العباده، أو(۴) المراد بالبیان التبلیغ، و هو أولی، لاقتضائه العموم، بخلاف ما قصده، لاختصاصه بالمجمل، و إنکار التبدیل منه یدل علی أنّه بوحی من اللّه بقرآن أو سنه.

أمّا نسخه بخبر الواحد فلا، لإجماع الصحابه علی ترک خبر الواحد إذا رفع حکم الکتاب.

احتج الظاهریون ب: قیاس النسخ علی التخصیص، و لأنّه دلیل عارض المتواتر، و هو متأخر، و لوقوعه فی تحریم أکل کل ذی ناب الناسخ لقوله تعالی:

قُلْ لا أَجِدُ(۵)، و کذا نسخ قوله تعالی: وَ أُحِلَّ لَکُمْ ما وَراءَ ذلِکُمْ(۶) ب «لا تنکح المرأه علی عمتها و لا علی خالتها»(۷)، و أهل قبا قبلوا خبر الواحد فی نسخ

۱- فی أ، ب، د:(بقوله).

۲- یونس/ ۱۵.

۳- المعتمد: ۱/ ۳۹۲- ۳۹۶، اصول السرخسی: ۲/ ۶۷، المستصفی: ۱/ ۱۴۶- ۱۴۷، المحصول: ۳/ ۳۴۷، ۳۴۹- ۳۵۱، الإحکام: ۲/ ۱۳۸- ۱۴۱، المنتهی: ۱۶۱.

۴- فی ج:(و لأنّ) بدل:(أو).

۵- الأنعام/ ۱۴۵.

۶- النساء/ ۲۴.

۷- جامع الاصول: ۹/ ۴۸۱، رقم[[۱۹۳۱]] و بمعناه أحادیث متعدده متقدمه علیه.

ص: ۱۹۴

القبله(۱)(۲).

و الجواب: الإجماع فرّق بین التخصیص و النسخ، و المتواتر مقطوع فی متنه بخلاف الخبر، فلا مساواه، فلا یعارضه، و نفی الوجدان إلی تلک الغایه لا یدل علی العدم فیما بعد، و تحریم نکاح العمّه و الخاله مخصص لا ناسخ، و أهل قبا جاز أن یکونوا قد(۳) سمعوا منه علیه السّلام أنّه ینسخ حکم القبله، أو سمعوا الصیاح فی المسجد لقربهم منه(۴).

و یجوز نسخ السنه بالکتاب، لأنّ الاستقبال(۵) ناسخ للتوجه إلی بیت المقدس الثابت بالسنه، و قوله تعالی: فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَ(۶) ناسخ لتحریم المباشره و لیس فی القرآن، و صوم رمضان ناسخ لصوم عاشورا(۷)، و صلاه الخوف ناسخه لتأخیرها(۸) حتی ینقضی القتال.

۱- عن« ابن عمر رضی اللّه عنه قال: بینما الناس بقباء، فی صلاه الصبح، إذ جاءهم آت، فقال: إنّ النبی صلّی اللّه علیه و سلم قد انزل علیه اللیله قرآن، و قد امر أن یستقبل القبله فاستقبلوها، و کانت وجوههم إلی الشام فاستداروا إلی الکعبه»: جامع الاصول: ۱/ ۶۱۶- ۶۱۷ رقم(۴۷۹).

۲- الإحکام لابن حزم: ۱/ ۵۰۵ و ما بعدها، المعتمد: ۱/ ۳۹۸- ۴۰۰، المحصول: ۳/ ۳۳۳- ۳۳۷.

۳- لم ترد فی أ، ب:(قد).

۴- فی ه:(لقربه منهم).

۵- زاد فی ه:(إلی الکعبه).

۶- البقره/ ۱۸۷.

۷- فی ب، ه:(لعاشوراء) بدل:(لصوم عاشورا).

۸- فی أ، د، ه:(لتأخرها).

ص: ۱۹۵

احتج الشافعی ب: قوله تعالی: لِتُبَیِّنَ لِلنَّاسِ ما نُزِّلَ إِلَیْهِمْ(۱) و الناسخ بیان، فیکون کل منهما(۲) بیانا للآخر(۳).

و الجواب: أنّه(۴) لا یدل علی حصر کلامه فی البیان، و لما تقدم.

و یجوز نسخ السنه المتواتره بمثلها، و خبر الواحد بمثله(۵)، لقوله علیه السّلام «کنت نهیتکم عن زیاره القبور ألا فزوروها»(۶).

و خبر الواحد(۷) بالمتواتر، و بالعکس عقلا لا سمعا.

البحث الثامن: الإجماع لا ینسخ، لأنّ دلالته متوقفه علی وفاه الرسول علیه السّلام فلا ینسخ(۸) بالکتاب و لا بالسنه، لأنّهما سابقان علیه، فیقع باطلا، لأنّ إجماعهم علی خلافهما خطأ.

و لا بالإجماع، لأنّ الثانی إمّا أن یکون عن دلیل فیکون الأوّل خطأ، أو لا عنه فیکون الثانی خطأ.

۱- النحل/ ۴۴.

۲- فی أ، ب:(واحد) بدل:(منهما).

۳- المعتمد: ۱/ ۳۹۱- ۳۹۲، اصول السرخسی: ۲/ ۶۷، المستصفی: ۱/ ۱۴۶- ۱۴۷، المحصول: ۳/ ۳۴۰، ۳۴۲- ۳۴۳، الإحکام: ۲/ ۱۳۵- ۱۳۷، المنتهی: ۱۶۰، و فی الأخیرین أنّ للشافعی قولین.

۴- کلمه:(أنّه) زیاده من ج، ط.

۵- فی أ، ب، ج، د، ه:(و الآحاد بمثلها) بدل:(و خبر الواحد بمثله).

۶- جامع الاصول: ۴/ ۳۶۷- ۳۷۷ رقم(۳۲۰۷)، و: ۹/ ۱۳۱ رقم[[۱۵۷۱]] و(۸۶۶۶).

۷- فی أ، ه:(الآحاد).

۸- زاد فی أ:(لا).

ص: ۱۹۶

و کذا لا ینسخ(۱) به، لأنّه إن نسخ نصا کان خطأ، أو إجماعا لزم تخطئه أحدهما(۲).

و الإجماع عقیب الخلاف المستقر لیس بناسخ لتخییر(۳) العامی فی الأخذ بأیّهما شاء، بل مبین لزوال الشرط(۴) الأوّل.

و القیاس لا یکون(۵) ناسخا، و لا منسوخا، لأنّه لیس بحجه عندنا.

و أمّا نسخ الفحوی دون الأصل فممتنع، و إلّا انتقض الغرض، و کذا العکس، لأنّ بقاء التابع مع ارتفاع المتبوع محال. و یجوز نسخهما معا.

البحث التاسع: زیاده عباده علی العبادات لیست نسخا.

و أمّا الزیاده علی النصّ فی العباده الواحده: فعند الحنفیه نسخ(۶)، و لیست نسخا عند الشافعی(۷). و أحسن ما قیل هاهنا تفصیل أبی الحسین(۸)، و هو أنّ البحث هنا یتعلق بامور ثلاثه:

۱- فی د:(لا یصحّ أن ینسخ).

۲- قال بالجواز ابن حزم الظاهری فی: الإحکام: ۱/ ۵۱۷، کما حکی الآمدی فی: الإحکام: ۲/ ۱۴۵، ذلک عن عیسی بن أبان و بعض المعتزله.

۳- فی د، ه:(لتخیّر).

۴- فی أ، ب، ج، ه، ط:(شرط).

۵- زاد فی ط:(عندنا).

۶- المستصفی: ۱/ ۱۳۹، المحصول: ۳/ ۳۶۴، الإحکام: ۲/ ۱۵۴، المنتهی: ۱۶۳.

۷- المعتمد: ۱/ ۴۰۵، المحصول: ۳/ ۳۶۴، الإحکام: ۲/ ۱۵۴، المنتهی: ۱۶۳.

۸- المعتمد: ۱/ ۴۱۰- ۴۱۱، و لخصه- کما فی المتن- الفخر الرازی فی: المحصول: ۳/ ۳۶۵- ۳۶۶.

ص: ۱۹۷

الأوّل: کون الزیاده هل تقتضی زوال شی ء أم لا؟ و الحق ذلک، لأنّها أقل ما تقتضی زوال عدمها.

الثانی: أنّ هذا الزوال هل یسمّی نسخا أم لا(۱)؟ الحق أنّ الزائل إن کان حکما شرعیا و کان المزیل متراخیا فهو نسخ، و إلّا فلا.

الثالث: هل یجوز إثبات(۲) الزیاده بخبر الواحد و القیاس؟ و الحق أنّ الزائل إن کان حکم العقل جاز، و إلّا فلا، إلّا أن یجوز نسخ الزائل بالظنی، فزیاده التغریب أو عشرین لا یزیل إلّا نفیهما الثابت عقلا، لأنّ إیجاب الثمانین مشترک بین نفی الزائد و عدمه، فلیس نسخا، فجاز ثبوته بخبر الواحد، و إجزاء الثمانین و کونها کمال الحدّ و تعلق ردّ الشهاده علیها تابع لنفی وجوب الزیاده، کما لو زید علی الفرائض الخمس، لتوقف الخروج عن العهده و قبول الشهاده علی فعله مع جوازه بخبر الواحد، أمّا لو قال: (الثمانون کمال الحدّ) لم یقبل فی الزیاده خبر الواحد.

و تقیید الرقبه بالإیمان إن تأخر کان نسخا، لعموم الکتاب الدال علی جواز عتق الکافر، فلا یقبل فیه خبر الواحد. و إن قارن کان تخصیصا، فیقبل فیه.

و إباحه قطع رجل السارق ثانیا رافعه لحظر قطعها(۳) الثابت بالعقل، فیجوز إثباتها بخبر الواحد.

و التخییر بین واجب معیّن و غیره، رافع لحکم عقلی، لأنّ قوله: (أوجبت

۱- لم ترد فی أ، ب، ج، ط:(أم لا).

۲- لم ترد فی أ، ب، د، ط:(إثبات).

۳- فی أ، د، ه:(لحظرها).

ص: ۱۹۸

هذا(۱)) لا ـ یمنع من قیام غیره مقامه، و إنّما علم عدم قیام غیره مقامه بأنّ الاصل عدم وجوبه. أمّا لو نصّ علی عدم قیام غیره مقامه، کان إثبات البدل ناسخا(۲).

فالحکم بالشاهد و الیمین زیاده للتخییر بین الحکم بالشاهدین و الشاهد و المرأتین، فیقبل(۳) فیه خبر الواحد.

و زیاده رکعه علی الصبح قبل التشهد لیس نسخا للرکعتین، لعدم تناول النسخ الأفعال، و لا لوجوبهما، و لا لإجزائهما، لبقاء وجوبهما، و إجزاؤهما تابع لنفی الرکعه المعلوم بالعقل(۴)، نعم هو نسخ لوجوب التشهد عقیب الرکعتین، و لو زیدت بعد التشهد قبل التحلل لنسخت وجوب التحلل بالتسلیم، أو کونه ندبا و کلاهما(۵) حکم شرعی لا یقبل فیه خبر الواحد.

و زیاده غسل عضو فی الطهاره یرفع نفی وجوبه العقلی.

و إیجاب الصوم بعد اللیل رافع لقوله: إِلَی اللَّیْلِ(۶) الثابت بالشرع، فلا یقبل فیه خبر الواحد.

أمّا (صوموا النهار)، ثمّ یوجب بعض اللیل، فإنّه یرفع حکما عقلیا، فجاز إثباته بخبر الواحد.

۱- زاد فی ه:(المعیّن).

۲- فی أ، ب، ه:(فإنّ إثبات البدل ناسخ).

۳- فی ه، ط:(یقبل).

۴- یرید أنّه لم ینسخ إجزاؤهما لأنهما مجزیان غیر أنّ إجزاءهما عند عدم الرکعه الزائده(هامش توضیحی من نسخه ه).

۵- فی أ، ب، ج، د:(هما) بدل:(کلاهما).

۶- البقره/ ۱۸۷.

ص: ۱۹۹

و إثبات بدل الشرط يرفع نفی(۱) كون البدل شرطا، و هو حكم عقلی.

البحث العاشر: نقص العباده نسخ للمنقوص، و ليس نسخا لما لا تتوقف العباده عليه(۲).

و هل يكون نسخا للعباده؟ فصّل السيد المرتضی تفصيلا(۳) جيدا فقال: إن كان الباقی بعد النقصان متی فعل لم يكن له حكم فی الشريعه و لم يجر مجری فعله قبل النقصان، كنقصان ركعتين، فهذا النقصان نسخ، و إلّا فلا، كما لو نقص من الحدّ عشرين، فنسخ الركعتين يغيّر حكم الصلاه الشرعی، فإنّها لو فعلت بعد النسخ علی الحدّ الذی كانت تفعل عليه قبله(۴) لم يجز، فجمله الصلاه منسوخه. و ليس نسخ الوضوء نسخا للصلاه، لأنّ حكم الصلاه باق علی ما كان، و لو نسخ القبله بالتوجه إلی غيرها كان نسخا للصلاه، كما فی بيت المقدس، فإنّ الصلاه لو وقعت إليه لم تجز، أمّا لو أسقط التوجه بالتحريم للاستقبال إلی ما كان أوّلا فهو نسخ للصلاه أيضا، إذ لو توجه إلی ما كان أوّلا لم يجز، و لو خيّر بين جميع الجهات لم يكن

۱- فی ط:(عدم) نسخه بدل:(نفی).

۲- بالاتفاق أيضا، و المدعی أنّه لو أوجب عبادتين جميعا، كصوم و صلاه مثلا، ثم نسخ أيّهما فإنه لا يكون نسخا للاخری(هامش توضيحی من نسخه ه) و فی المحصول: ۳/ ۳۷۳: « لا شك فی أنّ ما لا تتوقف عليه صحه العباده لا يكون نسخه نسخا للعباده، كما لو قال: أوجبت الصلاه و الزكاه. ثم قال: نسخت الزكاه».

۳- كلمه:(تفصيلا) زياده من ط.

۴- فی أ، ب، ج:(من قبل). و فی د، ه:(قبل).

ص: ۲۰۰

نسخا، لأنّه لو صلّی إلی ما کان أوّلا أجزأ(۱)، و إنّما نسخ التعیین(۲).

البحث الحادی عشر: یعرف کون الخطاب ناسخا بالتنصیص علیه، و بالتضاد مع معرفه المتأخر.

و یقبل قول الصحابی فی أنّ هذا الخبر متأخر. و لا یقبل قوله فی أنّه ناسخ.

و کذا لا یقبل لو قال إنّه منسوخ، سواء عین الناسخ أو أبهم(۳)، خلافا للکرخی فی الثانی(۴).

۱- فی أ، ج، د:(أجزأه). و فی ب:(لأجزء).

۲- الذریعه: ۱/ ۴۵۲- ۴۵۵.

۳- فی أ، د، ه:(أبهمه).

۴- المعتمد: ۱/ ۴۱۸، المحصول: ۳/ ۳۸۱.

ص: ۲۰۱

المقصد الثّامن فی الإجماع و فیه مباحث

ص: ۲۰۲

ص: ۲۰۳

الأوّل: فی تحققه.

و هو عباره عن اتفاق أهل الحلّ و العقد من أمّه محمد صلّی اللّه علیه و آله علی أمر من الامور، و هو حجه.

أمّا عندنا فظاهر، لأنّ المعصوم سید أمّه محمد علیه السّلام فإذا(۱) فرض اتفاقهم دخل الإمام علیه السّلام فیهم، فیکون حجه(۲).

و أمّا(۳) الجمهور فلقوله تعالی: وَ یَتَّبِعْ غَیْرَ سَبِیلِ الْمُؤْمِنِینَ نُوَلِّهِ ما تَوَلَّی وَ نُصْلِهِ جَهَنَّمَ(۴) وَ کَذلِکَ جَعَلْناکُمْ أُمَّهً وَسَطاً(۵) کُنْتُمْ خَیْرَ أُمَّهٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ تَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْکَرِ(۶) و هو یقتضی التعمیم(۷)، و لقوله علیه السّلام: «لا تجتمع امّتی علی الخطأ»(۸) و هو متواتر فی(۹) المعنی، و بأنّ العاده تحیل اجتماع الخلق الکثیر علی الخطأ(۱۰).

۱- فی أ، ب، ج، د:(و إذا).

۲- الذریعه: ۲/ ۶۰۴- ۶۰۵، العدّه: ۲/ ۶۰۲، معارج الاصول: ۱۲۶.

۳- زاد فی د:(عند).

۴- النساء/ ۱۱۵.

۵- البقره/ ۱۴۳.

۶- آل عمران/ ۱۱۰.

۷- فی ب:(العموم).

۸- جامع الاصول: ۵/ ۷۴۶- ۷۴۷ رقم[[۳۹۵۰]]، و: ۷/ ۳۹۵ رقم(۶۷۶۰) و(۶۷۶۱).

۹- کلمه:(فی) زیاده من ط.

۱۰- المعتمد: ۲ / ۴- ۲۲، التبصره: ۳۴۹- ۳۵۸، المستصفی: ۱ / ۲۰۴- ۲۱۲، المحصول: ۴ / ۳۵- ۱۰۱، روضه الناظر: ۱۱۶- ۱۱۹، الإحکام: ۱/ ۱۷۰- ۱۹۱، المنتهی: ۵۲- ۵۴.

ص: ۲۰۴

و یشکل الأوّل باشتراط تبیّن الهدی کالمعطوف علیه، و من جملته الدلیل الدال علی الحکم، و لأنّ السبیل لیس للعموم، و کذا لفظه (غیر)، و لأنّ مفهومه (فیما صاروا به مؤمنین)، و لأنّ السبیل: الدلیل، لمشارکته الطریق فی الإیصال، و التجوّز(۱) فیه أولی من الاتفاق علی الحکم، إذ لا مناسبه فیه، و لأنّ الآیه تدل علی نقیض المطلوب، إذ سبیل المؤمنین وجوب التمسک بالدلیل لا بالإجماع، و لعدم الملازمه بین تحریم اتباع غیر سبیل المؤمنین و وجوب اتباع سبیلهم، لثبوت الواسطه و هی ترک الاتباع، و لانتفاء العموم، إذ لو اتفقوا علی مباح(۲): فإن وجب تناقض، و إلّا فالمطلوب، قال المرتضی رضی اللّه عنه: إنّها تدل علی وجوب اتباع من علم إیمانه، لا من یکون باطنه بخلاف ظاهره، و إنّما یتحقق ذلک فی المعصوم(۳).

و الثانی بأنّ وصف الامّه بالعداله یستلزم وصف کل واحد بها، و هو باطل إجماعا، و لأنّ العداله لیکونوا شهودا لا تؤثر فیها الصغائر، و لأنّ شهادتهم فی الآخره، فالعداله(۴) تتحقق(۵) هناک.

و الثالث بأنّ الظاهر بعض الامّه، فیحمل علی المعصوم، و لأنّ المفرد المحلّی بلام التعریف لا یفید(۶) العموم.

و الخبر من باب الآحاد، و المعنی یقتضی اشتراط التواتر.

۱- فی أ، ج، د:(فالتجوّز).

۲- فی أ، ب، ج، د:(المباح).

۳- الذریعه: ۲/ ۶۰۸.

۴- فی ه:(و العداله).

۵- فی أ:(لا تتحقق).

۶- فی أ، ب، ج، د، ه:(یدل علی) بدل:(یفید).

ص: ۲۰۵

البحث الثانی: قال السید المرتضی رضی اللّه عنه: لا یجوز إحداث قول ثالث، للعلم بأنّ أحد القولین الأولین(۱) حق، إذ التقدیر أنّ الإمام المعصوم(۲) قائل بأحدهما، فإنّا فرضنا انقسام الامّه بأجمعها علی قولین، فیکون الثانی باطلا، و کذا الثالث(۳).

و أمّا الجمهور فقد جوّزه بعضهم إذا لم یشتمل علی رفع ما أجمعوا علیه، کحرمان الجد بعد قول بعضهم بتخصیصه، و بعضهم بمقاسمته الأخ، إذ لا یلزم منه مخالفه الإجماع. و منعه آخرون، للإجماع من کل منهما علی وجوب الأخذ بقولهم أو بالقول الآخر(۴).

و إذا حکمت الامّه بعدم الفصل بین المسألتین فی جمیع الأحکام امتنع الفصل، سواء اتحد الحکم کالتحلیل و التحریم فیهما، أو اختلف بأن یحکم البعض بالتحلیل فیهما و الآخر بالتحریم فیهما، أو لا ینقل إلینا منهم حکم(۵).

و کذا إذا لم یفرّق أحد، و لم ینقل الحکم عنهم بعدم الفرق(۶) و اتحد طریق

۱- کلمه:(الأوّلین) زیاده من ط.

۲- کلمه:(المعصوم) لم ترد فی أ، ب، ج.

۳- الذریعه: ۲/ ۶۳۸.

۴- المعتمد: ۲/ ۴۴- ۴۶، التبصره: ۳۸۷- ۳۸۹، المنخول: ۳۲۰- ۳۲۲، المستصفی: ۱/ ۲۲۹- ۲۳۰، المحصول: ۴/ ۱۲۷- ۱۳۰، روضه الناظر: ۱۳۱- ۱۳۲، الإحکام: ۱/ ۲۲۷- ۲۳۱، المنتهی: ۶۱- ۶۲.

۵- کلمه:(حکم) زیاده من ه، ط.

۶- فی أ، ج:(الفصل) بدل:(الفرق).

ص: ۲۰۶

الحکم، کالعمه و الخاله المندرجتین تحت حکم(۱) ذوی الأرحام.

و إن اختلف الطریق جاز الفرق، لانتفاء الإجماع، و لزوم أنّ من یوافق مجتهدا فی حکم، یوافقه فی الجمیع.

البحث الثالث: یجوز الإجماع بعد الخلاف، و هو کثیر، کاتفاق التابعین علی منع بیع امّهات الأولاد بعد اختلاف الصحابه فیه، و الإجماع علی تسویغ الأخذ بأی القولین شاء(۲) مع الاجتهاد مشروط بعدم الاتفاق علی أحدهما(۳)، مع منعه(۴).

و إذا أجمع أهل العصر الثانی علی أحد قولی أهل العصر الأوّل کان إجماعا.

و احتجاج أکثر الحنفیه و الشافعیه و جماعه من المتکلمین بقوله تعالی: فَإِنْ تَنازَعْتُمْ فِی شَیْ ءٍ فَرُدُّوهُ إِلَی اللَّهِ وَ الرَّسُولِ(۵)، و بتدافع الإجماعین، و بالمعارضه بالموت، و لأنّه إن کان لدلیل لم یخف علی(۶) الصحابه، و لأنّ الإجماع یستلزم

۱- کلمه:(حکم) زیاده من ط.

۲- إذا أدّاه اجتهاده إلیه، و کذا المقلّد(حاشیه مثبته فی نسخه ه).

۳- هذا إبطال لحجه المخالف فی المسأله، فلاحظها فی: المعتمد: ۲/ ۳۷، ۵۰، ۵۴، المحصول: ۴/ ۱۳۶- ۱۳۷، الإحکام: ۱/ ۲۳۳(مع ملاحظه ما قاله فی نهایه ص ۲۳۵)، المنتهی: ۶۲(مع ملاحظه ما قاله فی ص ۶۳).

۴- أی: علی أنّا نمنع من الإجماع علی التخییر، کیف و کلّ من الطائفتین توجب الأخذ بقولها و تزعم أنّ الاخری علی الخطأ(حاشیه مثبته فی نسخه ه).

۵- النساء/ ۵۹.

۶- فی أ، ب، د، ط:(عن) بدل:(علی).

ص: ۲۰۷

القطع، و هو قول ثالث(۱).

باطل، لعدم التنازع، و لأنّ العمل بالإجماع ردّ إلى اللّه تعالى و رسوله(۲).

و الإجماع على تسويغ الأخذ بأى القولين مشروط بعدم الاتفاق، و هو يقدح فى الإجماع مطلقا.

و الحق فى الجواب: المنع من الإجماع على التخيير، فإنّ كل طائفه تعتقد أنّ الحق فى قولها.

و الموت ليس بحجه(۳)، بل هو كاشف عن كون قول الاخرى حجه، لأنّهم كل الامّه، و لا يلزم انقلاب الخطأ حقّا، لمنع فرض موت المصيبين قبل المصير إلى قولهم من الأحياء.

و يجوز خفاء الدليل عن بعضهم.

و القول الثالث هنا جائز، لأنّ الإجماع على أحد القولين لا بعينه مشروط بعدم الاتفاق.

البحث الرابع: إذا مات أحد القسمين، صار القسم الثانى(۴) كلّ الامّه، و كذا إذا كفر أحدهما.

و لو رجع أحدهما إلى قول الآخر، كان إجماعا. و يجوز تعاكس الطائفتين فى

۱- المستصفى: ۱/ ۲۳۱، المحصول: ۴/ ۱۳۸- ۱۴۱، الإحكام: ۱/ ۲۳۳- ۲۳۵، المنتهى: ۶۲- ۶۳.

۲- لم ترد فى أ، ج، د، ه، ط:(و رسوله).

۳- فى أ، ب، ج، د، ه:(حجه).

۴- فى ب:(الباقى).

ص: ۲۰۸

القولین عند الجمهور، لا عندنا.

و انقراض أهل(۱) العصر غیر شرط(۲)، لعموم الأدله، و لعدم انعقاد الإجماع لو شـرط. و البحث و التأمل إنّما یصح مع الخلاف، لا مع الإجماع.

و نقل الإجماع بخبر الواحد جائز، فوجب العمل، لحصول الظن به(۳).

البحث الخامس: قول البعض و سـکوت الباقین عن الإنکار لیس بإجماع، لاحتمال السـکوت عدم الاجتهاد، أو ثبوته لکن یعتقد إصابه کل مجتهد، أو حصول مانع من(۴) إظهار معتقـده، أو انتظار وقت الإنکار، أو علمه بعـدم القبول، أو خوفه، أو ظن قیام غیره مقامه فی الإنکار، أو اعتقد أنّه صغیره، فلیس بحجه.

احتج الجبائی علی أنّه حجه بعد انقراض(۵) العصـر ب: جریان العاده بالإنکار أو إظهار ما یعتقدونه من القول مع عدم التقیه، و لا تقیه هنا، و إلّا لاشتهرت(۶).

و الجواب: المنع من العاده.

و کذا إذا قال بعض الصحابه قولا و لم یعرف له مخالف.

۱- کلمه:(أهل) زیاده من ج.

۲- فی ب:(لیس شرطا).

۳- فی أ، د، ج:(معه) بدل:(به).

۴- فی ب، ج:(عن).

۵- کلمه:(انقراض) زیاده من ج.

۶- المستصـفی: ۱/ ۲۲۵، المحصول: ۴/ ۱۵۳، المنتهی: ۵۸، و اختـاره الآمـدی فی: الإحکام: ۱/ ۲۱۷. و حکی أبـو الحسـین عنه فی: المعتمد: ۱/ ۷۰، اشتراطه انقراض العصر فی تحقق الإجماع مطلقا.

ص: ۲۰۹

و إذا استدل أهل العصر بدليل، أو ذكروا تأويلا، جاز لمن بعدهم الاستدلال بآخر(۱)، أو ذكر تأويل لا يستلزم عدم التأويل الأوّل، فلو تأوّل الأوّلون المشترك بأحد معنييه لم يكن لأهل العصر الثانى تأويله بالمعنى الآخر.

البحث السادس: إجماع العتره حجه، لقوله تعالى: إِنَّما يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَ يُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً(۲) و لمّا نزلت أخذ رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله كساء و وضعه عليه و على على و فاطمه و الحسن و الحسين عليهم السّلام و قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتى» فقالت أمّ سلمه: أ لست من أهل البيت؟ فقال: «إنّك على خير»(۳)، و الخطأ رجس، فيكون منفيّا. و لقوله عليه السّلام: «إنّى تارك فيكم، ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب اللّه، و عترتى أهل بيتى»(۴). و لأنّهم أعرف بالأحكام، لاستفادتها من الوحى، و هم عليهم السّلام مهبطه، و النبى عليه السّلام فيهم و منهم و ملازم لهم، فأفعاله غير خفيّه عنهم، و أفعالهم كذلك، و معاشرتهم له أكثر من غيرهم، فهم أعرف بالأحكام، و هم عن الخطأ أبعد.

و حمل الآيه على الزوجات(۵) باطل، لمخالفته الخبر المتواتر من لفّ الكساء.

۱- فى ج:(بدليل آخر).

۲- الأحزاب/ ۳۳.

۳- رواه جماعه بعدّه طرق، ذكر بعضهم ابن كثير فى تفسيره: ۳/ ۴۹۲- ۴۹۴، فى تفسير الآيه المذكوره، و ابن الأثير فى جامع الاصول: ۷/ ۳۶۴- ۳۶۵ رقم(۶۷۰۲) و(۶۷۰۳).

۴- جامع الاصول: ۱/ ۲۶۹- ۲۷۰ رقم(۶۵) و(۶۶)، و: ۷/ ۳۶۶- ۳۶۷ رقم(۶۷۰۸)، و: الفتح الكبير: ۱/ ۴۵۱.

۵- كما عليه معظم العامّه، انظر: التبصره: ۳۶۸- ۳۷۰، المحصول: ۴/ ۱۶۹، الإحكام: ۱/ ۲۰۹- ۲۱۱، المنتهى: ۵۷.

ص: ۲۱۰

و لأنّه لو کان کذلک لقال اللّه تعالی: (عنکنّ). و لأنّ نفی حقیقه الرجس یقتضی نفی جزئیاته أجمع، خصوصا مع تأکید التطهیر، و هو غیر ثابت فی حق الزوجات، لوقوع الذنب منهنّ، فلم یبق لها محمل(۱) سوی المعصومین، و هم من ذکرناه، إذ لا قائل بغیرهم. و لأنّ نفی الرجس عن أهل البیت یقتضی نفیه عمّن ذکرناه(۲)، لأنّهم من أهل البیت إجماعا، و لا قائل بقصره علی الزوجات.

البحث السابع: إجماع أهل المدینه لیس بحجه، لأنّهم بعض المؤمنین.

و لأنّ المعصوم إذا(۳) لم یکن فیهم لم یعتد بقولهم، و إلّا فالحجه فی قوله علیه السّلام.

و حجه مالک بقوله علیه السّلام: «إنّ المدینه لتنفی خبثها کما تنفی الکیر خبث الحدید»(۴) لا یدل علی المطلوب، لمنعه أوّلا. و لنفی دلالته ثانیا، لاحتمال ذلک فی زمانه و عدم عمومه بعده.

و إجماع المشایخ الثلاثه أو الشیخین لیس بحجه، لعدم تناول الأدلّه لهم.

و إجماع الصحابه مع مخالفه التابعین البالغین رتبه الاجتهاد لیس بحجه، لأنّهم رجعوا إلی أقوالهم، فلو کانت خطأ لما رجعوا إلیها، و لا یتأتّی عندنا لدخول

۱- فی ج: د، ه:(محلّ).

۲- فی ب، ج، د، ه:(ذکرنا).

۳- فی أ، ب، ج، د، ه:(إن).

۴- التبصره: ۳۶۵- ۳۶۷، المستصفی: ۱/ ۲۱۹- ۲۲۰، المنخول: ۳۱۴، المحصول: ۴/ ۱۶۲، الإحکام: ۱/ ۲۰۶- ۲۰۷، المنتهی: ۵۷. و انظر الحدیث فی: جامع الاصول: ۷/ ۴۹۰- ۴۹۲ رقم(۶۹۳۲) و(۶۹۳۵) و(۶۹۳۷).

ص: ۲۱۱

المعصوم فیهم.

البحث الثامن: الإجماع إنّما هو حجه عندنا لاشتماله علی قول المعصوم، فکل(۱) جماعه- کثرت أو قلّت- و کان قول الإمام فی جمله أقوالها فإجماعها حجه لأجله، لا لأجل الإجماع(۲).

أمّا الجمهور فقد اختلفوا فی انعقاد الإجماع مع مخالفه المخطئین من أهل القبله فی مسائل الاصول، فإن کفروا بالمخالفه لم یعتد بخلافهم، لکن لا یجوز التمسک بإجماعنا علی کفرهم فی تلک المسائل، لأنّ خروجهم من الإجماع متوقف علی کفرهم فیها(۳)، فلو أثبتناه بإجماعنا خاصّه دار، و إن لم یکفروا لم ینعقد الإجماع بدونهم، لأنّ من عداهم بعض المؤمنین، فیعتبر عندهم قول العصاه، لأنّهم مؤمنون(۴).

و لا ینعقد مع مخالفه الواحد و الاثنین، لأنّ من عداهم بعض المؤمنین.

و احتج أبو بکر الرازی(۵)

۱- فی أ، ب، ج، د، ه:(و کل).

۲- الذریعه: ۲/ ۶۰۴- ۶۰۵، العدّه: ۲/ ۶۰۲، معارج الاصول: ۱۲۶.

۳- فی ج:(فی تلک الاصول) بدل:(فیها). و فی د، ه:(فی تلک المسائل).

۴- المستصفی: ۱/ ۲۱۵- ۲۱۷، المحصول: ۴/ ۱۸۰- ۱۸۱، الإحکام: ۱/ ۱۹۴، المنتهی: ۵۵.

۵- هو: أحمد بن علی الرازی، أبو بکر الجصّاص: فاضل من أهل الری. ولد سنه ۳۰۵ ه. سکن بغداد و مات بها عام ۳۷۰ ه. انتهت إلیه رئاسه الحنفیّه. و خوطب فی أن یلی القضاء فامتنع. و ألف کتاب(أحکام القرآن) و کتابا فی اصول الفقه. راجع: الأعلام للزرکلی: ۱/ ۱۷۱.

ص: ۲۱۲

و الخیاط(۱) و الطبری(۲) ب: أنّ الْمُؤْمِنِینَ* یصدق علیهم مع خروج الواحد و الاثنین کالأسود. و لتعذر العلم بالإجماع حینئذ(۳).

و الجواب عن الأوّل أنّه مجاز، و الثانی أنّه معلوم فی زمن الصحابه لضبطهم.

البحث التاسع: لا- یجوز الإجماع إلّا عن دلیل أو أماره، و إلّا لکان خطأ، و الفائده منع(۴) المخالفه و ترک البحث عن الدلیل، و بیع المراضاه و اجره الحمام- إن سلّم الإجماع- فلدلیل لم ینقل، و عدم العلم لا یدل علی العدم، و الأماره جاز أن تکون ظاهره فیتفق الإجماع بها.

و لا یجب من موافقه الإجماع لخبر صدوره عنه، خلافا لأبی عبد اللّه(۵).

۱- هو: عبد الرحیم بن محمد بن عثمان، أبو الحسین ابن الخیّاط: شیخ المعتزله ببغداد. تنسب إلیه فرقه منهم تدعی(الخیّاطیه) و فی(اللّباب): هو استاذ الکعبی(المتوفی سنه ۳۱۹ ه) وفاته نحو سنه ۳۰۰ ه. له کتب، منها:(الانتصار) فی الرد علی ابن الراوندی، و(الاستدلال). راجع: الأعلام للزرکلی: ۳/ ۳۴۷.

۲- هو: محمد بن جریر بن یزید الطبری، أبو جعفر: المؤرّخ، المفسر، الإمام. ولد فی(آمل) طبرستان سنه ۲۲۴ ه و استوطن بغداد و توفی بها عام ۳۱۰ ه. عرض علیه القضاء فامتنع و المظالم فأبی، کان مجتهدا فی أحکام الدین لا یقلّد أحدا. بل قلّده بعض الناس و عملوا بأقواله و آرائه. له:(أخبار الرسل و الملوک) المعروف بتاریخ الطبری فی ۱۱ جزء، و(جامع البیان فی تفسیر القرآن) و یعرف بتفسیر الطبری فی ۳۰ جزء، و(اختلاف الفقهاء). راجع: الأعلام للزرکلی: ۶/ ۶۹.

۳- المحصول: ۴/ ۱۸۱- ۱۸۴، الإحکام: ۱/ ۱۹۹- ۲۰۲. و الآیه: ۱۱۵/ النساء.

۴- فی د:(تحریم) بدل:(منع).

۵- المحصول: ۴/ ۱۹۳. و فی المسأله تفصیل ذکره أبو الحسین فی: المعتمد: ۲/ ۵۸- ۵۹.

ص: ۲۱۳

البحث العاشر: لا یشترط فی الإجماع قول کل الامّه من زمن الرسول علیه السّلام إلی یوم القیامه، و إلّا لانتفت فائدته.

و لا قول الکفّار، لأنّ آیه المشاقّه تدل علی اتباع المؤمنین، و کذا الاخری، لأنّ لفظ الامّه منصرف(۱) إلینا.

و لا قول العوام، لأنّ قولهم لا لدلیل، فیکون خطأ، فلو کان قول العلماء أیضا(۲) خطأ لزم الإجماع علی الخطأ.

و لا عبره(۳) بقول المجتهد فی فنّ فیما أجمعوا علیه فی غیر ذلک الفنّ، فلا عبره بقول المتکلم فی الفقه، و بالعکس.

و لا بقول الحافظ للأحکام(۴) و المذاهب، إذا لم یتمکن من الاجتهاد، لأنّه عامی.

و یعتبر قول الاصولی المتمکن من الاجتهاد و إن لم یحفظ الأحکام، لتمکنه من معرفه الخطأ و الصواب.

البحث الحادی عشر: لا یشترط بلوغ التواتر فی المجمعین، لتناول الأدله(۵) من عداهم، و لا کونهم صحابه، لأنّ قول التابعین سَبِیلِ الْمُؤْمِنِینَ(۶).

۱- فی ط:(لفظه الامّه منصرفه).

۲- کلمه:(أیضا) زیاده من ه.

۳- کلمه:(عبره) زیاده من ط، د.

۴- فی ط:(فی الأحکام).

۵- فی ه:(الآیه) بدل:(الأدله).

۶- النساء/ ۱۱۵.

ص: ۲۱۴

و احتجاج الظاهریه ب: أنّ الخطاب یتناولهم، و بإمکان ضبطهم، و بأنّ قول أهل العصر الثانی إن لم یکن لدلیل فهو خطأ، و إلّا لم یخف عن الصحابه، و بأنّ إجماع الصحابه علی جواز الاجتهاد فیما لم یجمعوا علیه(۱).

ضعیف، لاقتضائه سقوط الإجماع بموت واحد، و أنتم لا تقولون به(۲). و عدم الضبط ینافی الفرض، لأنّا فرضنا الإجماع. و ظفر التابعین بالدلیل لوقوع الواقعه معهم فبحثوا، و لم یقع فی زمن الصحابه. و بأنّ الإجماع علی الاجتهاد مشروط بعدم الاتفاق.

البحث الثانی عشر: کل ما یتوقف صحه الإجماع علیه لا یجوز التمسک به فیه(۳)، و إلّا دار، و ما لا یتوقف جائز، فیجوز إثبات حدوث الأجسام به، لإمکان الاستدلال علی وجود الصانع بحدوث الأعراض، و لا یجوز إثبات القادر و العالم به.

و هل هو حجه فی الآراء و الحروب؟ الأقرب أنّه حجه، لأنّ غیره غیر سبیل المؤمنین.

و هل یجوز خطأ بعض الامّه فی مسأله و الآخر فی الاخری(۴)؟ أمّا عندنا فلا،

۱- الإحکام لابن حزم: ۱/ ۵۳۹- ۵۴۳، المعتمد: ۲/ ۲۷- ۲۹، التبصره: ۳۵۹- ۳۶۰، المستصفی: ۱/ ۲۲۱- ۲۲۴، المحصول: ۴/ ۱۹۹- ۲۰۲، الإحکام: ۱/ ۱۹۵- ۱۹۷، المنتهی: ۵۵.

۲- فی د:(و إنّهم لا یقولون به).

۳- لم ترد فی أ:(فیه).

۴- فی د:(اخری).

ص: ۲۱۵

لأنّ المعصوم لا یخطئ فی شی ء. و أمّا الجمهور: فالأکثر منع، کقول بعضهم: القاتل لا یرث و العبد یرث، و قول الآخرین بالعکس، لاستلزامه تخطئه کلّ الامّه. و بعضهم جوّز، لأنّ الممتنع خطأ کل الامّه، و المخطئ هنا فی کل مسأله بعض الامّه، و لا یلزم من إصابه مجتهد فی حکم إصابته فی الجمیع(۱).

و هل یجوز اتفاق الامّه علی الکفر؟ أمّا عندنا فلا لوجود المعصوم. و أمّا الجمهور: فقال بعضهم به، لخروجهم عن الامّه و عن المؤمنین حینئذ(۲). و منع آخرون، لأنّ وجوب اتباع سَبِیلِ الْمُؤْمِنِینَ(۳) یستلزم ثبوته(۴).

و یجوز اشتراک(۵) الامّه فی عدم علم ما لم یکلّفوا به، إذ لا محذور فیه إذا لم یکن عدم العلم به(۶) خطأ.

البحث الثالث عشر: الحکم المجمع علیه إن کان له مدخل فی الإسلام، کان جاحده کافرا، و إلّا فلا.

و الإجماع الصادر عن الاجتهاد حق عند الجمهور(۷)، و هذا لا یتأتّی علی

۱- المحصول: ۴/ ۲۰۶.

۲- المحصول: ۴/ ۲۰۶- ۲۰۷، المنتهی: ۶۳.

۳- النساء/ ۱۱۵.

۴- المحصول: ۴/ ۲۰۷، الإحکام: ۱/ ۲۳۷، المنتهی: ۶۳.

۵- زاد فی ج، ه:(کل).

۶- کلمه:(به) زیاده من ب، ج.

۷- المعتمد: ۲/ ۳۶- ۳۷، و: ۶۲- ۶۴، المستصفی: ۱/ ۲۲۷- ۲۲۸، المحصول ۴/ ۲۱۰- ۲۱۱، الإحکام: ۱/ ۲۲۴- ۲۲۷، المنتهی: ۶۰.

ص: ۲۱۶

قولنا، لأنّ المعصوم شرط فی الإجماع، و لا یکون عن اجتهاد.

و جوّز أبو عبد اللّه البصری انعقاد الإجماع عقیب إجماع علی خلافه، لجواز أن یقع مشروطا(۱)، إلّا أنّه لم یقع، لأنّ أهل الإجماع أجمعوا علی العمل بما أجمعوا علیه فی کل عصر(۲)، و یلزم(۳) تطرّق التجویز(۴) إلیه(۵). و الأکثرون منعوه(۶)، لاستلزامه الخطأ علی أحد الإجماعین.

۱- بعدم طریان إجماع مخالف(هامش توضیحی من نسخه د).

۲- المعتمد: ۲/ ۳۷، المحصول: ۴/ ۲۱۱.

۳- فی ب، ج:(یلزمه). ورد فی نسخه د هامش توضیحی، هو« اعترض علیه بانه یلزم أن ...».

۴- أی: تجویز الاشتراط بعدم طریان الإجماع المخالف.(هامش توضیحی من نسخه د).

۵- أی: إلی هذا الإجماع الموجب للعمل أیضا أو علی الإجماع علی وجوب العمل بالإجماع(هامش توضیحی من نسخه د).

۶- المعتمد: ۲/ ۳۷- ۳۸، المحصول: ۴/ ۲۱۱. و تعرّض بعضهم لهذه المسأله ضمن مسائل أخر و لم یعنونوا لها بحثا مستقلّا.

ص: ۲۱۷

المقصد التّاسع فی الأخبار و فیه فصول

اشاره

ص: ۲۱۸

ص: ۲۱۹

[الفصل] الأوّل فی ماهیّته و فیه مباحث:

[البحث] الأوّل: إذا حکمت النفس بأمر علی آخر – إیجابا أو سلبا – سمّی ذلک الحکم خبرا.

و معانی هذا المفردات ضروریه.

ثمّ تعرض لهذه الماهیّه أعراض ذاتیه، کالصدق و الکذب أو التصدیق و التکذیب، فتذکر هذه الأعراض(۱) عند اشتباه الترکیب الخبری بغیره من أنواع الترکیبات(۲)، کالاستفهام و شبهه علی سبیل التنبیه لما هو معلوم الماهیّه لیتمیز عن غیره، و لو اخذت هذه الأشیاء علی سبیل التعریف الحقیقی کان دورا.

و هو یطلق بالحقیقه علی القول المحتمل للصدق و الکذب.

و بالمجاز علی غیره، کقوله: (تخبّرنی العینان ما القلب کاتم)(۳).

البحث الثانی: قال السید المرتضی رضی اللّه عنه: لا بدّ فی کون الصیغه خبرا من قصد المخبر،

لصدورها عن الساهی و الحاکی و النائم و المتجوز فی الأمر، کقوله تعالی:

۱- فی ج:(الأشیاء) بدل:(الأعراض).

۲- فی ه:(المرکبات).

۳- شطر بیت لم یعرف قائله. و قد ورد التمثیل به فی: المحصول: ۴/ ۲۱۶.

ص: ۲۲۰

وَ الْجُرُوحَ قِصاصٌ(۱)(۲).

و الأقرب خلافه، لأنّه لفظ موضوع(۳) للخبريّه، فلا يتوقف على الإراده فى الدلاله، كغيره من الألفاظ.

و زعم الجبائيان أنّ للصيغه صفه معلله بتلك الإراده(۴). و هو خطأ، لأنّ تلك الصفه(۵) ليست قائمه بمجموع الحروف، لعدم الاجتماع، و لا بالبعض، و إلّا لاستغنى عن الباقى.

البحث الثالث: إذا قلنا: (زيد قائم) فمدلول الخبر

الحكم بثبوت القيام لزيد، لا ثبوت قيامه فى نفس الأمر، و إلّا لم يدخل الكذب فى جنس الخبر.

ثمّ(۶) إنّ(۷) هذا الحكم إن طابق المخبر عنه فهو صادق، و إلّا فهو كاذب.

و أثبت الجاحظ(۸) واسطه، لقوله تعالى: أَفْتَرى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَمْ بِهِ

۱- المائده/ ۴۵.

۲- الذريعه ۲/ ۴۷۸.

۳- فى أ، ب، ج، ه:(وضع).

۴- المحصول: ۴/ ۲۲۳. و إليه ذهب أبو الحسين فى: المعتمد: ۲/ ۷۳.

۵- فى ط:(الصيغه).

۶- فى أ:(و) بدل:(ثمّ).

۷- كلمه:(إنّ) زياده من ط.

۸- هو: أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى بالولاء، الليثى: كبير أئمه الأدب و رئيس الفرقه الجاحظيه من المعتزله. ولد فى البصره عام ۱۶۳ و توفى بها سنه ۲۵۵ ه فلج فى آخر عمره و كان مشوّه الخلقه. مات و الكتاب على صدره قتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه. له تصانيف كثيره، منها:(الحيوان) أربعه مجلدات، و(البيان و التبيين) و(سحر البيان)- و(التاج). راجع: الأعلام للزركلى: ۵/ ۷۴.

ص: ۲۲۱

جِنَّةٌ(۱)، و لأنّ المخبر عن الظن لا يوصف بالكذب إذا لم يطابق(۲).

و الحق خلافه، و الواسطه فى الآيه ثابته، لأنّ افتراء الكذب غيره. و نمنع من عدم الوصف فى الظن، و الجاحظ بنى ذلك على مذهبه من أنّ المعارف ضروريه، و أنّ غير العارف معذور، و أنّ الوصف بالكذب يقتضى الذم.

و من قال: (محمّد و مسيلمه صادقان أو كاذبان) كاذب إن جعلناه خبرا واحدا، و إلّا كان صادقا فى أحد الخبرين دون الآخر.

البحث الرابع: الخبر إمّا أن يعلم صدقه، أو كذبه، أو يخفى الأمران.

و الأوّل: إمّا ضرورى، كالمتواتر، و ما علم وجود مخبره بالضروره، و إمّا كسبى، كالخبر المطابق لما علم وجود مخبره اكتسابا، و خبر اللّه تعالى، و خبر رسوله عليه السّلام، و خبر الأئمّه عليهم السّلام، و الخبر المتواتر معنى، و الخبر المحفوف(۳) بالقرائن.

الثانى: ما علم منافاته الضرورى أو الكسبى، و منه قول من لم يكذب: (أنا كاذب)، لأنّ الخبر و المخبر عنه متغايران، فلا يكون هذا إخبارا عن نفسه، و كذا الخبر المنافى لدليل قاطع.

۱- سبأ/ ۸.

۲- المعتمد: ۲/ ۷۵- ۷۶، المحصول: ۴/ ۲۲۴- ۲۲۶، الإحكام: ۱/ ۲۵۳- ۲۵۴، المنتهى:

۳- فى أ، ب، ج، د، ه:(المحتف).

ص: ۲۲۲

البحث الخامس: إنكار السمّنيّه إفاده التواتر العلم، ضروری البطلان،

البحث الخامس: إنكار السمّنيّه إفاده التواتر العلم(۱)، ضروری البطلان،

و تجويز الكذب على كل واحد لا يستلزمه على الجميع.

و الحق أنّ العلم عقيبه ضروری، و إلّا لافتقر إلى دليل، فلا يحصل للعوام.

و قال أبو الحسين البصری، و الكعبی، و الجوينی(۲)، و الغزالی(۳): إنّه نظری، لتوقفه على العلم بمقدمات نظريه، كانتفاء المواطاه و الدواعی إلى الكذب، و كون

۱- المنخول: ۲۳۵، المستصفی: ۱/ ۱۵۵، المحصول: ۴/ ۲۲۸، الإحكام: ۱/ ۲۵۹، المنتهی: ۶۸(و أضاف الأخيران: و البراهمه). و نقل أبو الحسين فی المعتمد: ۲/ ۸۱ حكايه هذا الرأی عن قوم رأيهم أن لا علم إلّا بالحواس، دون الإخبار؛ و لم يسمّهم.

۲- هو: عبد الملك بن عبد اللّه بن يوسف من محمد الجوينی، أبو المعالی، ركن الدين، المقلّب بإمام الحرمين: أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعی. ولد فی(جوين) من نواحی نيسابور عام ۴۱۹ ه و رحل إلى بغداد فمكه حيث جاور أربع سنين، و ذهب إلى المدينه فأفتی و درّس جامعا طرق المذاهب ثمّ عاد إلى نيسابور، فبنی له الوزير نظام الملك(المدرسه النظاميه) فيها. و توفی فيها سنه ۴۷۸ ه. له مصنّفات كثيره، منها:(العقيده النظاميه فی الأركان الإسلاميه) و(البرهان فی اصول الفقه) و(نهايه المطلب فی درايه المذهب) فی فقه الشافعيه اثنی عشر مجلدا و(الشامل) فی اصول الدين على مذهب الأشاعره. راجع: الأعلام للزركلی: ۴/ ۱۶۰.

۳- هو: محمد بن محمد بن محمد الغزالی الطوسی، أبو حامد، حجه الإسلام: فيلسوف، متصوّف. مولده فی(الطابران) قصبه طوس بخراسان عام ۴۵۰، و بها توفی سنه ۵۰۵ ه. رحل إلى نيسابور ثمّ إلى بغداد فالحجاز فبلاد الشام فمصر، و عاد إلى بلدته. نسبته إلى صناعته(الغزل) عند من يقول بتشديد الزای، أو إلى(غزاله) من قری طوس لمن قال بالتخفيف. من كتبه(إحياء علوم الدين) أربع مجلدات، و(تهافت الفلاسفه) و(الاقتصاد فی الاعتقاد) و(المستصفی من علم الاصول) مجلدان، و(المنخول من علم الاصول) و غيرها الكثير. راجع: الأعلام للزركلی: ۷/ ۲۲.

ص: ۲۲۳

المخبر عنه محسوسا لا لبس فيه، و استحاله(۱) كون الخبر كذبا عند هذه، فيجب كونه صدقا(۲).

و هو ضعيف، لأنّ المقتضى لحصول هذه الأشياء(۳) العلم.

و السيد المرتضى توقف فى القولين(۴).

البحث السادس: يشترط فى العلم انتفاؤه اضطرارا عن السامع، لاستحاله تحصيل الحاصل

و مثله(۵)، و تقويه الضرورى(۶)، و أن لا تسبق شبهه إلى السامع أو تقليد ينافى موجب الخبر، و هذا شرط اختص به السيد المرتضى رضى اللّه عنه(۷)، و هو جيد.

و أن يستند المخبرون إلى الإحساس، و استواء الطرفين و الواسطه فى ذلك.

۱- فى ه:(لاستحاله).

۲- المعتمد: ۲/ ۸۱، المنخول: ۲۳۵- ۲۳۸، المستصفى: ۱/ ۱۵۶- ۱۵۷، المحصول: ۴/ ۲۳۱- ۲۳۳، الإحكام: ۱/ ۲۶۲- ۲۶۵،(و أضاف: و الدقّاق من أصحاب الشافعى)، المنتهى: ۶۸، و ذكر الأخيران تفسيرا لكلام الغزالى و كأنّه قول ثالث فى المسأله.

۳- كلمه:(الأشياء) زياده من ج، ط.

۴- الذريعه ۲/ ۴۸۵.

۵- أى: و لاستحاله مثل الحاصل، لأنّه يلزم اجتماع المثلين، و هو محال(حاشيه مثبته فى هامش نسخه ج).

۶- أى: لاستحاله تقويه الضرورى إن أفاد التواتر تقويه العلم(حاشيه مثبته فى هامش نسخه ج). و جاء فى حاشيه مثبته فى نسخه د ما يلى: و فيه تأمّل، لأنّه ممّا يقبل الشدّه و الضعف.

۷- الذريعه: ۲/ ۴۹۱.

ص: ۲۲۴

و لا يشترط العدد(۱)، خلافا للقاضى حيث اعتبره و توقف فى الخمسه(۲)، و لبعضهم حيث اعتبر اثنى عشر عدد النقباء(۳)، و لأبى الهذيل حيث اعتبر العشرين، لقوله تعالى: إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ(۴)(۵)، و لآخرين حيث اعتبروا أربعين، لقوله تعالى: وَ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ(۶)(۷)، و لقوم حيث اعتبروا سبعين، لقوله تعالى: وَ اخْتارَ مُوسى(۸)(۹)، و لآخرين حيث اعتبروا ثلاث مائه و ثلاثه عشر عدد أهل بدر(۱۰)؛ لعدم الضابطه(۱۱) فى ذلك كله.

و لا يشترط أن لا يحصرهم عدد، و لا يحويهم بلد، و لا عدم اتفاقهم فى الدين،

۱- فى د، ط:(التعدد).

۲- المنخول: ۲۴۰، المستصفى: ۱/ ۱۶۱، الإحكام: ۱/ ۲۶۸، المنتهى: ۷۰، و نسبه الشيرازى فى: التبصره: ۲۹۵ إلى الجبائى.

۳- التبصره: ۲۹۵، المحصول: ۴/ ۲۶۵، الإحكام: ۱/ ۲۶۸، المنتهى: ۷۰.

۴- الأنفال/ ۶۵.

۵- المحصول: ۴/ ۲۶۶، و ذكره أبو الحسين فى: المعتمد: ۲/ ۹۲، و الغزالى فى: المنخول: ۲۴۱، و الآمدى فى: الإحكام: ۱/ ۲۶۸، و ابن الحاجب فى: المنتهى: ۷۰، دون نسبته إلى قائل معيّن.

۶- الأنفال/ ۶۴.

۷- المعتمد: ۲/ ۹۲، المنخول: ۲۴۱، المستصفى: ۱/ ۱۶۲، المحصول: ۴/ ۲۶۶، الإحكام: ۱/ ۲۶۸، المنتهى: ۷۰.

۸- الاعراف/ ۱۵۵.

۹- المعتمد: ۲/ ۹۲، التبصره: ۲۹۵، المنخول: ۲۴۱، المستصفى: ۱/ ۱۶۲، المحصول: ۴/ ۲۶۶، الإحكام: ۱/ ۲۶۸، المنتهى: ۷۰.

۱۰- التبصره: ۲۹۵، المنخول: ۲۴۱، المستصفى: ۱/ ۱۶۲، المحصول: ۴/ ۲۶۷، الإحكام: ۱/ ۲۶۸، المنتهى: ۷۰.

۱۱- فى أ، ب، د، ه:(الضابط).

ص: ۲۲۵

خلافا لليهود(۱)، و لا فى النسب، و لا وجود المعصوم، خلافا لابن الراوندى(۲)(۳).

و المتواتر معنى(۴) يفيد العلم بأمر مشترك، تدل عليه الجزئيات المنقوله آحادا بالتضمن(۵).

۱- المحصول: ۴/ ۲۶۸.

۲- هو: أحمد بن يحيى بن إسحاق، أبو الحسين: فيلسوف مجاهر بالإلحاد، من سكان بغداد. نسبته إلى(راوند) من قرى أصبهان. قال ابن خلّكان: له مجالس و مناظرات مع جماعه من علماء الكلام. قال ابن حجر:« ابن الراوندى الزنديق الشهير كان أوّلا من متكلمى المعتزله ثمّ تزندق و اشتهر بالإلحاد» و يقال كان غايه فى الذكاء. و عن ابن شهرآشوب فى كتابه(المعالم) أنّه مطعون عليه جدّا. و لكن ذكر السيد المرتضى فى(الشافى) فى الإمامه أنّه إنّما عمل الكتب التى شنّع بها عليه مغالطه للمعتزله ليبيّن لهم عن استقصاء نقصانها و كان يتبرأ منها تبرأ ظاهرا و ينتحى من عملها و تصنيفها إلى غيره. مات برحبه مالك بن طوق(بين الرقه و بغداد) سنه ۲۹۸ ه له كتب عدّه منها(فضيحه المعتزله) و(الإمامه) و(العروس). راجع: الأعلام للزركلى: ۱/ ۲۶۷ و: الكنى و الألقاب للقمّى: ۱/ ۲۷۷.

۳- المحصول: ۴/ ۲۶۹. هذا و تجدر الإشاره إلى أنّ الغزالى، فى: المستصفى: ۱/ ۱۶۵، و الآمدى فى: الإحكام: ۱/ ۲۷۰، و ابن الحاجب فى: المنتهى: ۷۰، ارتكبوا خطا فادحا فنسبوا هذا الشرط إلى الشيعه. و من المؤسف وقوع أمثالهم فى مثله رغم أنّ مصنّفات الشيعه فى متناول أيديهم سيّما مصنّفات الأعلام الثلاثه: الشيخ المفيد، و السيّد المرتضى، و الشيخ الطوسى.

۴- فى أ، ب، ج، د، ه:(معناه).

۵- زاد فى ه:(أو بالالتزام).

ص: ۲۲۶

الفصل الثانی: فی الأخبار المعلوم صدقها أو کذبها و فیه بحثان:

[البحث] الأوّل: خبر اللّه تعالی صدق، و هو ظاهر عندنا،

إذ الکذب قبیح ضروره، و اللّه تعالی منزّه عن القبائح، فلا یصدر عنه.

و استدلال الغزالی بأنّ کلامه تعالی قائم بالنفس، فیستحیل فیه الکذب، لاستحاله الجهل علیه(۱)؛ ضعیف، لأنّ النزاع فی الکلام المسموع، و نمنع الملازمه بین استحاله الجهل و استحاله الکذب.

و خبر الرسول صلّی اللّه علیه و آله صدق، لأنّ المعجزه دلّت علی صدقه، و إلّا لزم الإغراء بالقبیح، و عدم الفرق بین النبی و المتنبی.

و لا یتأتّی شی ء من ذلک علی قواعد الأشاعره، و إنّما یتم علی مذهبنا.

و أنکر جماعه إفاده المحتف بالقرائن العلم(۲)، للتخلف عنه فی بعض المواضع(۳).

و هو خطأ، لجواز عدم بعض(۴) الشرائط، خصوصا مع عدم الضبط لهذه الجهات(۵) بالعاده(۶).

۱- المستصفی: ۱/ ۱۶۶.

۲- فی أ، ب، ج:(للعلم).

۳- المعتمد: ۲/ ۹۲، المحصول: ۴/ ۲۸۲.

۴- کلمه:(بعض) زیاده من ب.

۵- فی ه:(الجزئیات) بدل:(الجهات).

۶- فی ب، د، ه، ط:(بالعباره).

ص: ۲۲۷

البحث الثانی: الخبر إذا نافی مخبره وجود ما علم بالضروره- حسّا أو وجدانا أو بدیهه- أو بالاستدلال؛ کاذب قطعا.

البحث الثانی: الخبر إذا نافی مخبره وجود ما علم بالضروره- حسّا أو وجدانا أو بدیهه(۱)- أو بالاستدلال؛ کاذب قطعا.

و کذا قول من لم یکذب: (أنا کاذب)، لأنّه إخبار عن صفه ما تقدم من الأخبار الصادقه، لا عن نفسه، لوجوب تأخر الحکایه عن المحکی فی الرتبه.

و مثل هذه الاخبارات(۲) یستحیل ورودها عن النبی علیه السّلام إلّا أن تقبل تأویلا قریبا.

و لا یجب کون الخبر الذی تتوفر الدواعی علی نقله؛ متواترا، إذا حصل خوف أو تقیّه.

و لا شک فی وقوع الکذب فی الأخبار المرویه عن الرسول علیه السّلام لقوله علیه السّلام «سیکذب علیّ»(۳) فإنّ هذا الخبر إن کان صدقا(۴) ثبت المطلوب فی غیره، و إلّا ففیه. و قد وجد(۵) فی(۶) الأخبار ما یستحیل نسبتها إلیه علیه السّلام. و لا یقع من السلف تعمده(۷)، بل ربّما نقل الخبر بالمعنی فبدّل بما توهّمه مطابقا أو نسی البعض أو المسند(۸) إلیه، فتوهم(۹) أنّه عنه علیه السّلام، أو أهمل السبب کقوله: «التاجر فاجر» فإنّه

۱- فی أ:(ببدیهه العقل).

۲- فی ب:(الأخبار).

۳- ذکر هذا الحدیث، و استدل به بهذا التقریر أبو الحسین فی: المعتمد: ۲/ ۸۰، و تابعه فی ذلک الفخر الرازی فی: المحصول: ۴/ ۳۰۰- ۳۰۱.

۴- فی د:(صادقا).

۵- فی ط:(وجدنا).

۶- زاد فی ج:(بعض).

۷- فی ب، ج:(تعمدا).

۸- فی د، ط:(المستند).

۹- فی ج:(فوهم).

ص: ۲۲۸

ورد فیمن دلّس(۱).

الفصل الثالث: فی خبر الواحد و فیه مباحث:

الأوّل: الأکثر علی جواز التعبد به.

و هل وقع؟ منع السید المرتضی رحمه اللّه منه(۲). و أثبته أبو الحسین عقلا(۳)، و أبو جعفر الطوسی(۴) سمعا(۵).

۱- أورده مع تأویله بما ذکر أبو الحسین فی: المعتمد: ۲/ ۸۰، و الفخر الرازی فی: المحصول: ۴/ ۳۰۴.

۲- الذریعه: ۲/ ۵۲۸ فما بعدها.

۳- المعتمد: ۲/ ۱۰۶ فما بعدها.

۴- هو: أبو جعفر محمد بن الحسن بن علی الطوسی: عماد الشیعه و رافع أعلام الشریعه. شیخ الطائفه علی الإطلاق و رئیسها الذی تلوی إلیه الأعناق. صنّف فی جمیع علوم الإسلام و کان القدوه فی ذلک و الإمام. و کان فضلاء تلامذته المجتهدین یزیدون علی ثلاثمائه من الخاصّه، و العامّه ما لا تحصی. ولد سنه ۳۸۵ ه. و انتقل من خراسان إلی بغداد سنه ۴۰۸ ه و أقام فیها أربعین سنه، و کان له فی بغداد کرسی الکلام، ثمّ رحل إلی النجف فاستقرّ فیها إلی أن توفی فیها سنه ۴۶۰ ه. من مصنّفاته:(التبیان فی تفسیر القرآن) عشر مجلدات. و(المبسوط) فی الفقه ثمان مجلدات، و(الخلاف) فی الفقه المقارن. و(التهذیب) فی الحدیث عشر مجلدات، و(العدّه) فی اصول الفقه، و(تلخیص الشافی) فی علم الکلام و الإمامه. راجع: الکنی و الألقاب للقمّی: ۲/ ۳۵۷- ۳۵۹، و الأعلام للزرکلی: ۶/ ۸۴.

۵- العدّه: ۱/ ۱۲۶ فما بعدها.

ص: ۲۲۹

و الحق ثبوت التعبد به(۱):

لقوله تعالی: فَلَوْ لا نَفَرَ مِنْ کُلِّ فِرْقَهٍ مِنْهُمْ طائِفَهٌ لِیَتَفَقَّهُوا فِی الـدِّینِ(۲) أوجب الحـذر- لامتناع الترجی منه تعالی- بقول الطائفه التی لا یفید قولها(۳) العلم، لأـنّ الثلاـثه فرقه، و یجب علی کـل فرقه خروج بعضـها إلی التفقه، و إنّمـا یجب الحـذر مع المخـالفه عنـد قیـام الموجب، و هو ترک القبول.

و اعترض علیه بسؤال واقع، و هو الدلاله علی وجوب القبول من المفتی.

و لقوله تعـالی: إِنْ جاءَکُمْ فاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَیَّنُوا(۴) أوجب التثبت(۵) عند خبر الفاسق لکونه فاسـقا للمناسبه. و لانتفاء الفائده فی التقیید(۶) لولاه، إذ تعلیق الحکم علی الـذاتی- و هو کونه خبر الواحـد- أولی من تعلیقه علی العرضـی، فمع الانتفاء إن وجب الترک کان العدل أسوأ حالا من الفاسق، هذا خلف، فتعیّن العمل به(۷).

و لأـنّه علیه السّـلام کـان یبعث الرسـل إلی القبائـل بالأحکام. و یرد الإشـکال الصـعب، فإنّ حاجه القبائل- الغالب علیهم الجهل- إلی المفتی أشد من حاجتهم إلی الراوی.

و لإجماع الصحابه علی العمل به.

۱- زاد فی ه:(سمعا).

۲- التوبه/ ۱۲۲.

۳- فی ب، ج، د، ه، ط:(قولهم).

۴- الحجرات/ ۶.

۵- فی ب، د، ه، ط:(التبیّن).

۶- فی أ، ب، ج، ه:(القید).

۷- کلمه:(به) زیاده من د، ط.

ص: ۲۳۰

و لاشتمال العمل به علی دفع ضرر مظنون، إذ إخبار العدل عن الرسول علیه السّلام یثمر الظن، فترک العمل به یشتمل علی الضرر ظنا.

احتج المانعون ب: قیاس الفروع علی الاصول، و بالنهی عن اتباع الظن(۱).

و الجواب: الفرق بأنّ(۲) المراد فی الاـصول العلـم، و فی الفروع الظن(۳)، و النهی عن اتبـاع الظن لیس بعـام، للعمـل به فی الفتوی و الشهاده و أخبار القبله و الطهاره.

البحث الثانی: یجب کون المخبر راجح الصدق عند السامع،

و إنّما یحصل مع: عقل الراوی، و بلوغه، و إسلامه، و عدالته، و ضبطه، و غلبه ذکره علی نسیانه.

فإنّ الصبی إن لم یکن ممیّزا فلا عبره بقوله، و إن کان ممیّزا عرف عدم المؤاخذه علی الکذب فلم ینزجر عنه.

و تقبل روایته صبیا عند التحمل، بالغا عند الأداء، لوجود المقتضی للقبول و انتفاء المانع.

و لا تقبل روایه الکافر و إن علم من دینه التحرز عن الکذب، لوجوب التثبت(۴) عند خبر(۵) الفاسق.

۱- الذریعه: ۲/ ۵۲۳(حکی الدلیل الأوّل)، المعتمد: ۲/ ۱۲۴(حکی الدلیل الثانی)، المحصول: ۴/ ۳۸۹- ۳۹۰، الإحکام: ۱/ ۳۰۰.

۲- فی أ، ب، ه:(فإنّ).

۳- فی ب:(العمل) بدل:(الظن).

۴- فی ه، ط:(التبیّن).

۵- کلمه:(خبر) زیاده من د.

ص: ۲۳۱

و المخالف من المسلمین المبتدع: إن کفّرناه فکذلک، و إن علم منه تحریم الکذب، خلافا لأبی الحسین(۱)، لاندراجه تحت الآیه(۲)، و عدم علمه(۳) لا یخرجه عن الاسم. و لأنّ قبول الروایه تنفیذ حکم علی المسلمین، فلا یقبل، کالکافر الذی لیس من أهل القبله.

احتج أبو الحسین ب: أنّ أصحاب الحدیث قبلوا أخبار السلف، کالحسن البصری(۴)، و قتاده(۵)، و عمرو بن عبید(۶)، مع علمهم بمذهبهم و إنکارهم علی من

۱- المعتمد: ۲/ ۱۳۴- ۱۳۵، المحصول: ۴/ ۳۹۶، الإحکام: ۱/ ۳۰۶.

۲- الحجرات/ ۶.

۳- أی: عدم علم الکافر بکفره لیس عذرا یخرجه عن اسم الکفر و الفسق، بل هو ضمّ جهل إلی کفر، فقد ضمّ جهلا إلی کفر(هامش علی نسخه ه).

۴- هو: الحسن بن یسار البصری، أبو سعید: تابعی، کان إمام أهل البصره و أحد الزهّاد الثمانیه فیها. و کان رئیس القدریه. روی عن تلمیذه ابن أبی العوجاء أنّه لما قیل له لم ترکت مذهب صاحبک و دخلت فیما لا أصل له و لا حقیقه؟ قال: إنّ صاحبی کان مخلطا، کان یقول طورا بالقدر و طورا بالجبر و ما أعلمه اعتقد مذهبا دام علیه. کان أبوه(أبو الحسن یسار) مولی زید بن ثابت الأنصاری. ولد بالمدینه عام ۱۹ أو ۲۱ ه. توفی بالبصره سنه ۱۱۰ ه. راجع: الکنی و الألقاب للقمّی: ۲/ ۷۴، و الأعلام للزرکلی: ۲/ ۲۲۶.

۵- هو: قتاده بن دعامه بن قتاده بن عزیز، أبو الخطّاب السدوسی البصری: مفسر حافظ ضریر أکمه. کان مع علمه بالحدیث رأسا فی العربیه و مفردات اللغه و أیام العرب و النسب. و کان یری القدر و قد یدلس فی الحدیث. ولد سنه ۶۱ ه و مات بواسط فی الطاعون عام ۱۱۸ ه. راجع: الأعلام للزرکلی: ۵/ ۱۸۹.

۶- هو: عمرو بن عبید بن باب، أبو عثمان البصری: شیخ المعتزله فی عصره، و مفتیها، و أحد الزهّاد المشهورین. کان جدّه من سبی فارس، و أبوه نسّاجا ثمّ شرطیّا للحجّاج فی البصره. و فی العلماء من یراه مبتدعا، قال یحیی بن معین:« کان من الدهریه الذین یقولون إنّما الناس مثل- الزرع» ولادته عام ۸۰ ه و وفاته عام ۱۴۴ ه. راجع: الأعلام للزرکلی: ۵/ ۸۱.

ص: ۲۳۲

یقول بقولهم(۱).

و الجواب: المنع من المقدمتین. و مع التسلیم: فنمنع الإجماع علیه، و غیره لیس بحجه(۲).

و المخالف غیر الکافر: لا تقبل روایته أیضا، لاندراجه تحت اسم الفاسق.

البحث الثالث: فی العداله.

إنّما تقبل روایه العدل، لأنّ إیجاب التثبت(۳) عقیب الفسق یقتضیه.

و العداله: کیفیّه نفسانیه راسخه تبعث علی ملازمه التقوی و المروّه.

و یقدح فیها فعل الکبیره و الإصرار علی الصغیره. و تعود بالتوبه. و لا تقدح فیها(۴) الصغیره نادرا.

و إنّما تحصل المعرفه بها بالاختبار الحاصل من(۵) الصحبه المتکرره المتأکده، أو التزکیه من العدل.

و الفاسق: إذا لم یعلم کونه فاسقا، فإن کان فسقه مقطوعا به لم تقبل روایته،

۱- المعتمد: ۲/ ۱۳۵، المحصول: ۴/ ۳۹۷.

۲- فی ب، د، ه:(حجه).

۳- فی د:(التبیّن) بدل:(التثبت).

۴- زاد فی أ:(فعل).

۵- فی ب، د، ه:(بسبب) بدل:(من).

ص: ۲۳۳

و(۱) المظنون کذلک علی الأقوی، و إن علم ردّت روایته(۲) إجماعا(۳).

و هل تقبل روایه المجهول؟ الأقوی المنع، لأنّ المقتضی لنفی العمل بخبر الواحد- و هو الظن- ثابت(۴)، ترک العمل به فی العدل لقوه الظن. و لأنّ عدم الفسق شرط قبول الروایه، و مع الجهل بالشرط یتحقق الجهل بالمشروط. و لأنّ الصحابه ردّوا روایته.

احتج أبو حنیفه ب: قبول قوله فی تذکیه اللحم، و طهاره الماء، و رقّ الجاریه، و لأنّ الفسق شرط التثبت، فإذا لم یعلم الوصف لم یجب التثبت(۵).

و الجواب: لا یلزم من قبول الروایه فی هذه الأشیاء الناقصه مع جهاله الراوی، قبولها فی المناصب الجلیله. و الفسق لمّا کان علّه التثبت وجب العلم بنفیه حتی یعلم انتفاء وجوب التثبت.

۱- زاد فی ب، ج، د، ه، ط:(فی).

۲- لم ترد فی ج:(روایته).

۳- فی الشرح: الفاسق إمّا أن یکون عالما بفسقه أو لا، و الأوّل مردود الروایه إجماعا، سواء کان معلوما أو مظنونا. و الثانی إن کان فسقه مقطوعا به لم تقبل روایته، و إن کان مظنونا فالأقوی أنّه کذلک، لاندراج کل منهما تحت اسم الفاسق فوجب التثبّت فی خبره، للآیه، و لأنّه ضمّ جهلا إلی فسق، و هو فسق آخر، و إذا کان أحد الفسقین کافیا فی وجوب التثبّت فی الخبر فمجموعهما أولی. و قال فخر الدین: إنّه مقبول الروایه بالاتفاق. و کلام صاحب الإحکام یؤذن بأنّ فیه اختلافا، و اختار قبول روایه من کان فسقه مقطوعا، و هو مذهب الشافعی.(هامش مثبت فی نسخه ه).

۴- زاد فی أ:(لأنّه منهی عن اتباعه).

۵- التبصره: ۳۳۷، المستصفی: ۱/ ۱۸۸(معبرا عنه ببعض أهل العراق)، المحصول: ۴/ ۴۰۲، ۴۰۶، الإحکام: ۱/ ۳۱۰، ۳۱۲، المنتهی: ۷۸.

ص: ۲۳۴

البحث الرابع: فی الجرح و التعدیل.

یشترط العدد فی المزکّی و الجارح فی الشهاده دون الروایه، لأنّ شرط الشی ء لا یزید علی أصله، کالإحصان یثبت بشاهدین، و الزنا(۱) بأربعه.

ثمّ المزکّی إن کان عالما بأسباب الجرح و التعدیل، اکتفی بالإطلاق(۲) فیهما منه، و إلّا وجب استفساره فیهما.

و یشترط کون المزکّی و الجارح عدلا.

و إذا تعارض الجرح و التعدیل، قدّم الجرح إن أمکن الجمع، و إلّا فالترجیح إن حصل، أو الوقف(۳).

و أعلی مراتب التزکیه الحکم بشهادته، ثمّ قول المزکّی: (هو عدل لأنّی عرفت منه کذا و کذا) أو یطلق مع علمه بالشرائط، أو الروایه عنه إن عرف أنّه لا یروی إلّا عن عدل، و إلّا فلا، أو(۴) العمل بروایته إن عرف استناد(۵) العمل إلیها.

و لا یحصل الجرح بترک الحکم بالشهاده، لاختصاصها- بعد الاشتراک مع الروایه فی العقل، و البلوغ، و الإسلام، و العداله- بالحریّه، و الذکوره، و البصر، و العدد، و انتفاء(۶) العداوه و الصداقه، و إن لم یکن بعضها عامّا.

۱- زاد فی أ، ج، ه:(یثبت).

۲- فی ب:(بإطلاقه).

۳- فی أ:(التوقف).

۴- فی أ، ب، ج، د، ه: العطف بالواو.

۵- فی ب، ج، ط:(إسناد).

۶- لم ترد فی أ، ب، ج، د، ط:(و انتفاء).

ص: ۲۳۵

البحث الخامس: فیما عدّ شرطا و لیس کذلک.

لا یشترط فی الروایه تعدد الراوی، فیقبل الواحد و إن لم یعتضد بظاهر أو عمل بعض الصحابه أو اجتهاد أو انتشار(۱)، و إن کان فی الزنا، لعمل الصحابه بالواحد من دون ذلک، و لدلاله عموم: إِنْ جاءَکُمْ فاسِقٌ بِنَبَإٍ(۲) علیه.

و لا یشترط تصدیق الأصل(۳) روایه الفرع، نعم یشترط عدم التکذیب، و بینهما واسطه.

و لا یشترط فقه الراوی، و إن خالفت روایته القیاس- خلافا لأبی حنیفه(۴)- للعموم، و لأنّ الحجه فی قول الرسول علیه السّلام، و لقوله علیه السّلام: «نضّر اللّه»(۵).

و لا علمه بالعربیه، و لا بمعنی(۶) الخبر لأنّ الحجه فی قوله(۷) علیه السّلام.

۱- زاد فی ه:(بینهم).

۲- الحجرات/ ۶.

۳- زاد فی د، ه:(فی).

۴- اصول السرخسی: ۱/ ۳۳۸- ۳۳۹(ذکر رأی الأحناف دون التصریح بالنسبه)، المحصول: ۴/ ۴۲۲، و نسبه الآمدی فی: الإحکام: ۱/ ۳۴۵، إلی عیسی بن أبان. و یلاحظ أنّ الشیرازی فی: التبصره: ۳۱۶، نسب إلی أصحاب أبی حنیفه عدم قبول خبر الواحد المخالف لقیاس الاصول، و أطلق. و کذا أطلق ابن قدامه فی روضه الناظر: ۱۱۵، مع تصریحه بالنسبه إلی أبی حنیفه.

۵- جامع الاصول: ۶/ ۵۳۸- ۵۳۹ رقم(۵۸۴۸) و(۵۸۴۹) و[[۲۳۶]] و[[۳۰۵۶]].

۶- فی ب، ج، ه، ط:(معنی).

۷- فی ب:(قول الرسول).

ص: ۲۳۶

و لا تعدد روایته، فلو روی خبرا واحدا قبل. و إن أکثر(۱) مع قله المخالطه: فإن أمکن ضبط مثله لذلک(۲) قبل، و إلّا فلا.

و لا یشترط اشتهار نسب الراوی، بل تقبل روایته مع الشرائط و إن جهل نسبه.

و لو کان له اسمان، و هو مجروح بأحدهما، لم تقبل، لإمکان أن یکون هو المجروح.

البحث السادس: فی التعارض بینه و بین غیره.

الدلیل القطعی العقلی إذا عارض الخبر: فإن قبل الخبر التأویل- و إن(۳) کان علی أبعد الوجوه- حمل علیه، و إلّا ردّ.

و إن عارضه کتاب، أو سنه متواتره، أو إجماع؛ فکذلک، إلّا علی جهه التخصیص لعموم الکتاب و السنه، فإنّه جائز.

و لا امتناع فی أن یکلفنا اللّه تعالی العمل(۴) بالکتاب أو السنه المتواتره أو الإجماع ما لم یرد خبر واحد یعارضها، إلّا أنّ هذا الاحتمال غیر واقع إجماعا.

و لمّا لم یکن القیاس عندنا حجه، کان العمل بمضمون الخبر عند معارضه القیاس متعینا، نعم قد یکون القیاس منصوص العلّه، فالأقوی حینئذ قبوله، فیتعیّن الترجیح، فإن کانت العلّه قطعیه العلیّه و الثبوت فیهما قدّم، و إن کان الأصل ثابتا

۱- فی ب، ج، د، ه، ط:(کثر).

۲- فی أ، ج:(کذلک).

۳- فی أ، ب، ج، ه، ط:(لو) بدل:(إن).

۴- فی ج:(فی العمل) و فی ه:(بالعمل).

ص: ۲۳۷

بذلك الخبر قدّم الخبر.

و إذا عارضه فعل الرسول عليه السّلام و ساوى حكمه حكمنا، و تناوله الخبر، و أمكن تخصيص أحدهما بالآخر؛ خصّ به، و إلّا فالترجيح إن لم يمكن.

و عمل أكثر الامّه بخلاف مقتضاه لا يوجب ردّه، لكنه مرجّح.

و لو خالف مذهب الراوى روايته لا(۱) يقدح، لجواز استناده إلى ما ظنه دليلا و ليس به.

و لو اقتضى الخبر العلم، و فى القطعيه موافق له، قبل، و إلّا ردّ(۲)، لجواز إسماع البعض و الاقتصار بالقطعى للآخر. أمّا مع عدم الموافقه فإنّه لمّا كان التكليف يتضمن العلم، و ليس له صلاحيه(۳)، لزم تكليف ما لا يطاق.

و إن اقتضى العمل، وجب قبوله و إن عمّت البلوى به، لعموم الأدلّه، و لثبوت أحكام القى ء و الرعاف و القهقهه به.

و نعارض(۴) أبا حنيفه- فى قوله: لو كان صحيحا لأسمعه عدد التواتر لئلّا ينقطع عمّن كلّف به(۵)- بما لا تعمّ به البلوى.

۱- فى أ، ب، ج، ه:(لم) بدل:(لا).

۲- فى هامش نسخه ه: سواء اقتضى مع العلم عملا أو لا.

۳- فى ج، ه:(صلاحيته).

۴- فى أ، ط:(يعارض).

۵- المعتمد: ۲ / ۱۶۷، التبصره: ۳۱۴- ۳۱۵، المنخول: ۲۸۴- ۲۸۵، المستصفى: ۱ / ۲۰۱- ۲۰۳،(معبّرا عنه ببعض أصحاب الرأى)، المحصول: ۴/ ۴۴۱- ۴۴۲، روضه الناظر: ۱۱۴، الإحكام: ۱/ ۳۳۹، ۳۴۱، المنتهى: ۸۵- ۸۶.

ص: ۲۳۸

البحث السابع: فی کیفیه الروایه.

أعلی المراتب: قول الصحابی: (سمعت رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله یقول) أو: (أخبرنی) أو: (حدّثنی) أو: (شافهنی).

ثمّ: (قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله کذا).

ثمّ: (أمر النبی علیه السّلام بکذا) أو: (نهی عن کذا).

ثمّ: (امرنا بکذا) أو: (نهینا عن کذا).

ثمّ: (من السنه کذا).

ثمّ: (عن النبی علیه السّلام کذا).

ثمّ: (کنّا نفعل کذا).

و أعلی المراتب فی غیره: (حدّثنی فلان) أو: (أخبرنی) أو: (سمعته) إن قصده إجمالا أو تفصیلا، و إلّا (سمعته) دون الأولین.

ثمّ: أن یقال للراوی: (هل سمعت الحدیث من(۱) فلان) فیقول: (نعم)، أو یقول- بعد القراءه علیه-: (الأمر کما قرء علی) فیجوز (حدّثنی) أو(۲):

(أخبرنی) أو(۳): (سمعته).

ثمّ: أن یکتب إلی غیره ب: (أنّی سمعت کذا من فلان)، فللمکتوب إلیه العمل به مع ظنه أنّه خطه، فیقول: (أخبرنی) دون: (سمعته) أو: (حدّثنی).

ثمّ: أن یقال له: (هل سمعت هذا؟) فیشیر برأسه: (نعم)، فیجب العمل، و لا

۱- فی أ، ب، ج، د، ه:(عن).

۲- فی أ، ب، ج: العطف بالواو.

۳- فی أ، ب، ج: العطف بالواو.

ص: ۲۳۹

یجوز: (حدّثنی) و لا: (أخبرنی) و لا: (سمعته).

ثمّ: أن یقرأ علیه: (حدّثک فلان به(۱)) فیسکت مع ظن أنّ السکوت للصدق(۲)، فالأولی العمل حینئذ. و اختلفوا: فمنع المتکلمون من الروایه، و جوّزها الفقهاء، لأنّ الإخبار لإفاده العلم(۳)، و السکوت هاهنا أفاد العلم بأنّ المسموع کلام الرسول علیه السّلام.

ثمّ: المناوله بأن یشیر الشیخ إلی کتاب یعرف ما فیه فیقول: (قد سمعت ما فیه) فإنّه یکون محدّثا و راویا لغیره، و إن لم یقل لغیره: (ارو عنّی). و لو قال له:

(حدّث عنّی ما فیه) و لم یقل: (إنّی سمعته) لم یکن محدّثا، و إنّما أجاز له التحدّث به، و لیس له أن یحدّث به عنه، فإنّه یکون کاذبا.

ثمّ: الإجازه، و هی أن یقول الشیخ لغیره: (قد أجزت لک أن تروی عنّی(۴) ما صحّ عندک(۵) من أحادیثی). و هذا و إن اقتضی ظاهره الکذب، لأنّه أباح له أن یحدّث عنه بما لم یحدّثه، لکنه فی العرف یجری مجری أن یقول: (ما صحّ عندک أنّی سمعته فاروه عنّی).

۱- کلمه:(به) زیاده من ط.

۲- زاد فی د:(لا لغفلته).

۳- فی أ:(لا إفاده لها إلّا العلم).

۴- لم ترد فی أ، ب، ج:(عنّی).

۵- فی أ:(عندی).

ص: ۲۴۰

البحث الثامن: فی المرسل.

الأقوی عندی(۱) عدم قبوله، لأنّ الشرط- و هو عداله الأصل- غیر معلوم، إذ الروایه عنه لیست تعدیلا.

احتج أبو حنیفه، و مالک(۲)، و جمهور المعتزله ب:

أنّ الفرع لا یجوز له(۳) أن یخبر عن الرسول علیه السّلام إلّا و له الإخبار عنه، و إنّما یکون له ذلک إذا ظن العداله.

و لأنّ علّه التثبت منتفیه(۴)، فیجب القبول.

و لأنّ المسند جاز أن یکون مرسلا، لأنّ قول الراوی: (عن فلان) جاز أن یخبره آخر عنه، فلا یقبل عنه(۵) إلّا أن یستفصل(۶).

و الجواب: لیس حمل إخبار الراوی عن الرسول علیه السّلام علی ظن أنّه قال، أولی من حمله علی أنّه سمع أنّه قال.

۱- کلمه:(عندی) زیاده من ط.

۲- هو: مالک بن أنس بن مالک الأصبحی الحمیری، أبو عبد اللّه: إمام دار الهجره، و أحد الأئمه الأربعه عند أهل السنّه، و إلیه تنسب المالکیه. مولده فی المدینه عام ۹۳ ه وفاته بها عام ۱۷۹ ه. و شی ء به إلی جعفر عمّ المنصور العباسی فضربه سیاطا انخلعت لها کتفه. سأله المنصور أن یضع کتابا للناس یحملهم علی العمل به فصنّف:(الموطّأ). و له کتب اخری. راجع: الأعلام للزرکلی: ۵/ ۲۵۷.

۳- کلمه:(له) زیاده من ب، ه.

۴- فی أ، ط:(منفیه).

۵- کلمه:(عنه) زیاده من ط.

۶- المعتمد: ۲/ ۱۴۳- ۱۴۶، التبصره: ۳۲۶- ۳۳۰، المستصفی: ۱/ ۱۹۹- ۲۰۱، المحصول: ۴/ ۴۵۴، ۴۵۶، الإحکام: ۱/ ۳۴۹- ۳۵۱.

ص: ۲۴۱

و إنّما یعلم انتفاء علّه التثبت إذا علمت العداله.

و قول الراوی المصاحب: (عن فلان) یقتضی(۱) ظاهرا الروایه عنه بغیر(۲) واسطه(۳).

و لو أسنده غیره قبل إجماعا. و لو أوصل الحدیث إلی النبی علیه السّلام و أوقفه غیره فهو متصل.

البحث التاسع: یجوز نقل الحدیث بالمعنی، إذا لم یقصر لفظ الراوی عن المعنی، و عدم الزیاده و النقصان، و المساواه فی الجلاء؛ لأنّ الصحابه لم یکتبوا ألفاظ النبی(۴) علیه السّلام و لم یکرروها، فیعلم اقتصارهم علی المعنی، و لأنّه یجوز التعبیر بالعجمیه للأعجمی، فبالعربیه أولی.

احتج ابن سیرین(۵) ب:

قوله علیه السّلام: «رحم اللّه امرءا سمع مقالتی فوعاها، ثمّ أدّاها کما سمعها، فربّ

۱- فی أ، د:(یقضی).

۲- فی د:(من غیر) بدل:(بغیر).

۳- زاد فی ه:(و هو ظاهر).

۴- فی أ، ب، ج، د، ه:(ألفاظه) بدل:(ألفاظ النبی).

۵- هو: محمد بن سیرین البصری، أبو بکر: إمام وقته فی علوم الدین بالبصره. تابعی. من أشراف الکتّاب. مولده فی البصره عام ۳۳ ه و بها وفاته سنه ۱۱۰ ه. نشأ بزّازا، فی اذنه صمم، تفقّه و روی الحدیث و اشتهر بالورع و تعبیر الرؤیا. استکتبه أنس بن مالک بفارس، و کان أبوه مولی لأنس. ینسب له کتاب(تعبیر الرؤیا). راجع: الأعلام للزرکلی: ۶/ ۱۵۴.

ص: ۲۴۲

حامل فقه إلى من هو أفقه منه»(۱) و الأداء كما سمع إنّما هو بنقل اللفظ المسموع، و نقل الفقيه إلى الأفقه ليستفيد من اللفظ ما لا يستفيده الفقيه.

و لأنّه مع تطاول الأزمنه و كثره الطبقات ربما استحال المعنى(۲).

و الجواب: أنّ أداء المعنى كما هو داخل تحت الأداء كما سمع.

و الاستحاله إنّما تلزم لو قصر عن(۳) المعنى، و التقدير خلافه.

البحث العاشر: إذا انفرد أحد الراويين بزياده، فإن تعدد المجلس قبلت، لإمكان ذكر النبى عليه السّلام لها مرّه و إسقاطها اخرى. و إن اتحد: فإن كان النافى عددا يمتنع ذهولهم عنها، لم تقبل، و كذا إن كان أضبط. و إن تساويا قبلت إن لم يغير الإعراب، فإنّ السهو عما سمع أظهر من توهم السماع لما لم يسمع، إلّا أن يقول النافى: (إنى انتظرته بعد المتن فلم يأت بغيره) فالترجيح. و كذا إن غيّر الإعراب.

۱- جامع الاصول: ۶/ ۵۳۸- ۵۳۹ رقم(۵۸۴۸) و(۵۸۴۹) و[[۲۳۶]] و[[۳۰۵۶]].

۲- التبصره: ۳۴۷، المستصفى: ۱/ ۱۹۹(ذكرا الرأى و الدليل دون تعيين القائل)، المحصول: ۴/ ۴۶۶، ۴۶۹- ۴۷۰، الإحكام: ۱/ ۳۳۱- ۳۳۳، المنتهى: ۸۳- ۸۴(و أضاف: و الرازى الحنفى).

۳- لم ترد فى أ، ه، ب:(عن).

ص: ۲۴۳

المقصد العاشر فی القیاس و فیه فصول

اشاره

ص: ۲۴۴

ص: ۲۴۵

[الفصل] الأوّل: فی مقدماته و فیه مباحث:

[البحث] الأوّل: فی ماهیته

و هو تعدیه الحکم المتحد من الأصل إلی الفرع لعلّه متحده فیهما.

و قیل: حمل معلوم علی معلوم فی إثبات حکم لهما، أو نفیه عنهما، بأمر جامع بینهما: من إثبات حکم أو صفه، أو نفیهما عنه(۱).

و اعترض ب: التکریر فی الحمل و الإثبات إن ارید بهما معنی واحد، و إلّا فلا معنی للحمل؛ و بأنّ إثبات الحکم لهما لیس بالقیاس، فإنّ الحکم فی الأصل بدلیل آخر، لأنّ القیاس فرعه؛ و بأنّ(۲) القیاس أعمّ منه، لأنّ الصفه قد تثبت(۳) بالقیاس کما یقال(۴): اللّه تعالی عالم، فله علم، کالشاهد، فلا یعرّف بإثبات الحکم خاصّه؛ و بأنّ(۵) إثبات الحکم أو(۶) الصفه أو نفیهما أقسام الجامع، فلا تذکر فی

۱- قال الفخر الرازی فی: المحصول: ۵/ ۵:« ذکره القاضی أبو بکر، و اختاره جمهور المحققین منّا»، و قال الآمدی فی: الإحکام: ۲/ ۱۶۷: بعد ما نسبه للقاضی:« و وافقه علیه أکثر أصحابنا».

۲- فی أ، ب، ج، د، ه:(لأنّ).

۳- فی أ، ب، ج، د، ه:(لأنّه قد تثبت الصفه).

۴- فی أ، ب، ج، د، ه:(کقولنا).

۵- فی أ، ب، ج، د، ه:(لأنّ).

۶- فی أ، ب، ج، د، ه: العطف بالواو.

ص: ۲۴۶

التحدید(۱).

و قال أبو الحسین: إنّه تحصیل حکم الأصل فی الفرع، لاشتباههما فی علّه الحکم عند المجتهد(۲).

البحث الثانی: فی أرکانه،

و هی أربعه: الأصل، و الفرع، و العلّه، و الحکم.

أمّا الأصل فعند الفقهاء عباره عن: محل الحکم المقیس علیه کالخمر، و عند المتکلمین: النص الدال علی ذلک الحکم.

و هما ضعیفان، لأنّ الأصل ما یتفرع علیه غیره، و لیس الحکم فی النبیذ متفرعا علی(۳) الخمر، فإنّه لو انتفی التحریم عنه لم یمکن القیاس علیه، و لو علمنا تحریم الخمر بالضروره أمکن القیاس علیه و إن لم یکن هناک نص، فبقی(۴) الأصل إمّا حکم محل الوفاق أو علّته، فالحکم أصل فی محل الوفاق فرع فی المتنازع(۵)، و العلّه بالخلاف(۶).

و تسمیه العلّه فی المتنازع أصلا أولی من تسمیه محل الحکم فی المتفق أصلا، لأنّ العلّه مؤثره فی الحکم، و المحل غیر مؤثر.

و الفرع عند الفقهاء: محل النزاع، و عند الاصولیین: الحکم المتنازع، و هو

۱- المحصول: ۵/ ۷- ۱۵، الإحکام: ۲/ ۱۶۸- ۱۶۹.

۲- المعتمد: ۲/ ۱۹۵.

۳- فی أ، ب:(عن) بدل:(علی).

۴- فی ج، د:(فیبقی).

۵- زاد فی ب:(فیه).

۶- فی أ، ب:(بالعکس) بدل:(بالخلاف).

ص: ۲۴۷

أولی، لأنّ الأوّل لیس متفرعا علی(۱) الأصل، بل الثانی.

و إطلاق لفظ الأصل علی محل الوفاق أولی من إطلاق لفظ الفرع علی محل الخلاف، لأنّ محل الوفاق أصل للحکم(۲) فیه الذی هو أصل القیاس، فهو أصل أصل القیاس، و محل الخلاف أصل للحکم(۳) فیه الذی هو فرع القیاس، فهو أصل فرع.

و البحث هنا علی مصطلح الفقهاء.

البحث الثالث: فی هل أنّه حجه؟ أم لا؟.

البحث الثالث: فی هل أنّه حجه؟(۴) أم لا؟.

منع الشیعه من التعبد به شرعا، و إن جاز عقلا(۵). و منع آخرون منه عقلا.(۶) و قال أبو الحسین البصری: إنّ العقل دال(۷) علی التعبد به، و دلیل الشرع علیه

۱- فی أ، ب، ه:(عن).

۲- فی أ، ه:(الحکم).

۳- فی أ، ه:(الحکم).

۴- فی أ، ب، ج، د، ه:(فی أنّه هل هو حجه).

۵- الذریعه: ۲/ ۶۷۵، العدّه: ۲/ ۶۵۲، معارج الاصول: ۱۸۷- ۱۸۸.

۶- الإحکام لابن حزم: ۲/ ۴۸۷ و ما بعدها، و فی العدّه: ۲/ ۶۵۱ نسب هذا الرأی إلی بعض أصحاب الظاهر من داود و غیرهم. و فی روضه الناظر: ۲۵۱، نسبه إلی أهل الظاهر و النظّام. و نسبه الآمدی فی الإحکام: ۲/ ۲۷۲، إلی الشیعه و النظّام و جماعه من معتزله بغداد کیحیی الإسکافی و جعفر بن مبشر و جعفر بن حرب. و قد أخطأ فی نسبه ذلک إلی الشیعه، بشهاده تصریح المصنف هنا.

۷- فی أ، ب، د، ه:(دلّ).

ص: ۲۴۸

ظنی(۱).

و الأقوی عندی أنّ العلّه إذا(۲) کانت منصوصه، و علم وجودها فی الفرع، کان حجه، کقوله علیه السّلام لمّا سئل عن بیع الرّطب بالتمر، قال: «أ ینقص إذا جفّ؟ قیل: نعم.

قال علیه السّلام: فلا إذن»(۳)(۴)، و کذا قیاس تحریم الضرب علی تحریم التأفیف.

و أمّا فی غیر هذین فلا یجوز التعبد به:

لقوله تعالی: وَ أَنْ تَقُولُوا عَلَی اللَّهِ ما لا تَعْلَمُونَ*(۵) وَ لا تَقْفُ ما لَیسَ لَکَ بِهِ عِلْمٌ(۶) إِنْ یَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَ إِنَّ الظَّنَّ لا یُغْنِی مِنَ الْحَقِّ شَیْئاً(۷).

و قوله علیه السّلام «ستفترق امّتی علی بضع و سبعین فرقه، أعظمهم فتنه قوم یقیسون الامور برأیهم، فیحرّمون الحلال و یحللون الحرام»(۸)(۹).

۱- المعتمد: ۲/ ۲۰۰- ۲۰۲، و حکاه عنه الفخر الرازی فی: المحصول: ۵/ ۲۲.

۲- فی ب، د:(إن).

۳- جامع الاصول: ۱/ ۵۵۱ رقم(۳۹۲) و اللفظ: سمعت رسول اللّه صلّی اللّه علیه و سلم یسأل عن اشتراء التمر بالرّطب، فقال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و سلم:« أ ینقص الرّطب إذا ییبس؟» قالوا: نعم، فنهاه عن ذلک.

۴- و هو إیماء إلی العلّه، فیحکم بحرمه بیع العنب بالزبیب.(هامش توضیحی من نسخه د). و لم یرد فی أ، ب، ج، ه:(کقوله علیه السّلام لمّا ....) إلی هذا الموضع.

۵- البقره/ ۱۶۹. الأعراف/ ۳۳.

۶- الإسراء/ ۳۶.

۷- النجم/ ۲۸.

۸- المستدرک علی الصحیحین: ۴/ ۴۳۰، کنز العمّال: ۱/ ۱۰۵۶، ۱۰۵۸، الإحکام لابن حزم: ۲/ ۵۰۶، المستصفی: ۲/ ۱۲۷، المحصول: ۵/ ۱۰۴- ۱۰۵.

۹- و روی ابن حزم فی: الإحکام: ۲/ ۲۰۸، عن النبی(ص) قوله:« فاتخذ الناس رؤساء جهّالا فأفتوا بالرأی فضلّوا و أضلّوا» و روی فی: ۲/ ۲۲۰، عن أبی هریره قال: قال رسول اللّه:- « تعمل هذه الامّه برهه بکتاب اللّه، و برهه بسنّه رسول اللّه، ثمّ یعملون بالرأی، فاذا فعلوا ذلک فقد ضلّوا».

ص: ۲۴۹

و لإجماع أهل البیت علیهم السّلام علیه، فإنّ المعلوم من قول الصادق و الباقر و الکاظم علیهم السّلام إنکاره(۱).

و لأنّ مبنی شرعنا علی اختلاف المتوافقات و توافق المختلفات، کإیجاب صوم آخر(۲) رمضان، و تحریم أوّل شوال، و إیجاب الوضوء من النوم و البول.

و لأنّ أکثر الصحابه منعوا منه، قال علی علیه السّلام: «من أراد أن یقتحم جراثیم(۳) جهنم فلیقل فی الجدّ برأیه»(۴) و قال علیه السّلام: «لو کان الدین یؤخذ قیاسا لکان باطن الخفّ أولی بالمسح من ظاهره»(۵) و إنکاره العمل(۶) به متواتر، و قال أبو بکر: «أیّ سماء تظلّنی و أیّ أرض تقلّنی إذا قلت فی کتاب اللّه برأیی»(۷) و قال عمر: «إیّاکم و أصحاب الرأی، فإنّهم أعداء السنن، أعیتهم الأحادیث أن یحفظوها فقالوا بالرأی فضلّوا و أضلّوا»(۸) و قال ابن عباس: «تذهب قرّاؤکم و صلحاؤکم و یتخذ الناس

۱- الاصول من الکافی: ۱/ ۵۴- ۵۹/ کتاب فضل العلم/ باب البدع و الرأی و المقاییس.

۲- زاد فی د:(شهر).

۳- فی أ:(جراثم).

۴- المعتمد: ۲/ ۲۲۱، المحصول: ۵/ ۷۷.

۵- الإحکام لابن حزم: ۲/ ۲۱۴، التبصره: ۴۲۹، المعتمد: ۲/ ۲۲۱، المستصفی: ۲/ ۱۱۹، المحصول: ۵/ ۷۶.

۶- فی أ، ب، ج، د:(للعمل).

۷- الإحکام لابن حزم: ۲/ ۲۱۳، المعتمد: ۲/ ۲۲۱، التبصره: ۴۲۹، المستصفی: ۲/ ۱۱۸، المحصول: ۵/ ۷۵.

۸- الإحکام لابن حزم: ۲/ ۲۱۳، التبصره: ۴۲۹، المعتمد: ۲/ ۲۲۱،(و لیس فیه: فضلّوا- و أضلّوا)، المستصفی: ۲/ ۱۱۹، المحصول: ۵/ ۷۵.

ص: ۲۵۰

رؤساء جهّالا یقیسون الامور برأیهم»(۱) و لم ینکر علیهم فی ذلک(۲) أحد.

احتجوا ب: قوله تعالی: فَاعْتَبِرُوا یا أُولِی الْأَبْصارِ(۳) و بخبر معاذ(۴)، و بقوله علیه السّلام: «أ رأیت لو تمضمضت بماء»(۵) «أ رأیت لو کان علی أبیک دین فقضیته»(۶)(۷).

و الجواب: المراد بالاعتبار الاتعاظ، لأنّه حقیقه فیه، و سیاق الآیه یدلّ علیه.

و خبر معاذ نقل «فإن لم تجد؟ قال: أجتهد برأیی. فقال(۸): لا، بل(۹) ابعث الیّ أبعث

۱- المعتمد: ۲/ ۲۲۱، المستصفی: ۲/ ۱۱۹(نقلاه عن ابن مسعود)، المحصول: ۵/ ۷۷.

۲- عباره(فی ذلک) زیاده من ط.

۳- الحشر/ ۲.

۴- عن الحارث بن عمرو أنّ النبی(ص) لمّا أراد أن یبعث معاذا إلی الیمن، قال له:« کیف تقضی إذا عرض لک قضاء؟ قال: أقضی بکتاب اللّه، قال: فإن لم تجد فی کتاب اللّه؟ قال: أقضی بسنّه رسول اللّه، قال: فإن لم تجد فی سنّه رسول اللّه؟ قال: أجتهد رأیی و لا آلو، قال: فضرب رسول اللّه(ص) صدره و قال: الحمد للّه الذی وفق رسول رسول اللّه لما یرضی رسول اللّه»: جامع الاصول: ۸/ ۱۳۹ رقم(۷۶۷۳).

۵- جامع الاصول: ۵/ ۴۴۹ رقم(۴۴۲۴).

۶- جامع الاصول: ۳/ ۱۰۶- ۱۰۹ رقم(۱۷۴۶) و(۱۷۴۷) و(۱۷۴۸).

۷- المعتمد: ۲/ ۲۱۵- ۲۲۸، التبصره: ۴۲۴- ۴۲۵، المنخول: ۳۳۱، المستصفی: ۲/ ۱۲۴- ۱۲۵، المحصول: ۵/ ۲۶- ۵۲، روضه الناظر: ۲۵۵- ۲۵۶، الإحکام: ۲/ ۲۹۱- ۲۹۴.

۸- فی أ:(قال).

۹- لم ترد فی أ، ب، ه:(بل).

ص: ۲۵۱

إلیک»(۱). و عن الخبرین أنّ المراد التمثیل لا القیاس، لأنّه علیه السّلام ممنوع منه بقوله(۲) تعالی: وَ ما یَنْطِقُ عَنِ الْهَوی(۳)، سلّمنا، لکنه علیه السّلام بیّن العلّه فیهما، مع أنّهما خبر(۴) واحد.

أمّا إذا نصّ علی العلّه ثمّ علم وجود تلک العلّه فی الفرع فإنّ الحکم یتعدّی إلیه، إذ لولاه لوجد المقتضی مع انتفاء معلوله، و هو باطل.

و لا یمکن أن تکون العلّه- و هو(۵) ما نصّ الشارع علیه- مخصصا بمحل الوفاق، و إلّا لم تکن العلّه تامّه، و قیاس الضرب علی التأفیف لیس من هذا الباب، لأنّ الحکم فی الفرع أقوی.

الفصل الثانی: فی طرق العلّه و فیه مباحث:

[البحث] الأوّل: لمّا بیّنا أنّ القیاس حجه لا مطلقا،

بل فی موضعین- أحدهما: أن یکون الحکم فی الفرع أقوی(۶). و الثانی: أن ینصّ الشارع علی العلّه- انحصر

۱- المحصول: ۵/ ۴۱. و اللفظ فیه:« اکتب إلیّ أکتب إلیک».

۲- فی د:(لقوله).

۳- النجم/ ۳.

۴- فی أ، ج:(خبرا).

۵- کلمه:(و هو) زیاده من ط.

۶- زاد فی ج:(من الأصل).

ص: ۲۵۲

طریق التعلیل فی النصّ. و أثبت القایسون طرقا اخری، نحن نذکرها و نبیّن ضعفها إن شاء اللّه تعالی.

و النصّ: إمّا أن یکون قطعیّا فی دلالته علی التعلیل، مثل: (لعلّه کذا) أو:

(لسبب کذا) أو: (لمؤثر کذا) أو: (لموجب کذا) أو: (من أجل کذا). و إمّا أن یکون ظاهرا، و هو ثلاثه: اللام (لکذا) و الباء (بکذا) و إنّ (إنّه کذا). و تزداد قوه التعلیل مع الاجتماع، مثل: (لعلّه کذا). و إمّا بالإیماء: کما إذا وقع جوابا عن السؤال، کما لو قیل: یا رسول اللّه أفطرت؟ فیقول: علیک الکفاره، فإنّه(۱) یفید ظن وجوب الکفاره بالإفطار(۲). و کما إذا ذکر وصفا لو لم یکن مؤثرا لم تکن له فائده، کما روی أنّه امتنع من الدخول علی قوم عندهم کلب، فقیل له: إنّک تدخل علی بیت بنی(۳) فلان و عندهم هرّه، فقال علیه السّلام: «إنّها لیست بنجسه، إنّها من الطوّافین علیکم أو الطوّافات»(۴) فلو لم یکن لکونها من الطوّافین أثر فی التطهیر لم یکن لذکره فائده.

و کتقریره علی وصف الشی ء المسئول عنه، کقوله علیه السّلام: «أ ینقص إذا جفّ؟ قیل نعم، فقال(۵): فلا إذن»(۶). و کتقریره علی حکم ما یشبه المسئول عنه، و ینبّه علی وجه الشبه، فیعلم أنّ وجه الشبه هو العلّه، کقوله: «أ رأیت لو تمضمضت بماء ثمّ

۱- فی أ:(لأنّه).

۲- فی أ، ب، ج، د:(للإفطار).

۳- کلمه:(بنی) زیاده من ط.

۴- جامع الاصول: ۶/ ۴۰- ۴۱ رقم(۵۰۷۵) و(۵۰۷۶)، و فی: المحصول: ۵/ ۱۵۰: « و الطوافات».

۵- فی أ، ب، ج، د، ه:(قال).

۶- جامع الاصول: ۱/ ۵۵۱ رقم(۳۹۲). راجع الهامش(۳) من ص(۲۴۸).

ص: ۲۵۳

مجججته»(۱) نبّه بهـذا علی عدم إفساد(۲) الصوم بالمضـمضه و القبله، لانتفاء حصول المطلوب فیهما. و کالفرق بوصف صالـح للتعلیل، کقوله علیه السّلام: «القاتل لا یرث»(۳) الفارق به بین الأولاد(۴)، و کقوله علیه السّلام: «إذا اختلف الجنسان فبیعوا کیف شئتم»(۵) مع نهیه عن بیع البر بالبر متفاضلا(۶)، فإنّه یدل علی أنّ اختلاف الجنس علّه فی الجواز. و کنهیه عمّا یمنع الواجب.

و اعلم أنّ الإیماء یدل علی العلّیه ظاهرا و إن لم یکن مناسبا، لاستقباح (أکرم الجاهل) و (استخف بالعالم).

البحث الثانی: فی أنّ المناسبه لا تقتضی العلّیه.

اشاره

المناسب: ما یفضی إلی موافقه الغرض تحصیلا و إبقاء. و قیل: الملائم لأفعال العقلاء فی العادات.

و هو: حقیقی، و غیره. و الحقیقی: إن تعلّق بالمصالـح الدنیویه فإن(۷) کان فی محل الضروره، فهو ما یتضمن حفظ المقاصد الخمسه: النفس، و المال، و النسب،

۱- جامع الاصول: ۵/ ۴۴۹ رقم(۴۴۲۴).

۲- فی ب:(فساد).

۳- جامع الاصول: ۷/ ۷۲۸- ۷۲۹ رقم(۷۳۷۷) و بمعناه الحدیث:(۷۳۷۸).

۴- فی ب، ج، د، ه، ط:(الفارق بینه و بین الأولاد).

۵- جـامع الاصول: ۱/ ۵۴۰ رقم(۳۷۸). و اللفظ:« فاذا اختلفت هـذه الأصـناف فبیعوا کیف شـئتم إذا کان یـدا بید». و بمعناه الحدیث رقم(۳۸۱) ص ۵۴۴- ۵۴۵.

۶- جامع الاصول: ۱/ ۵۳۲- ۵۴۰ رقم(۳۷۲) و(۳۷۸).

۷- فی د، ط: العطف بالواو، بدل:(فإن).

ص: ۲۵۴

و العقل، و الدّین؛ بشرع(۱) القصاص، و الضمان، و الحدّ، و القتل، و تحریم المسکرات(۲). و إن کان فی محل الحاجه، فکتمکین(۳) الولی من التزویج لخوف فوات الکفؤ. و إن لم یکن للضروره و الحاجه، فهو ما یجری مجری التحسینات، کالتقریر علی مکارم الأخلاق، کتحریم تناول القاذورات، و سلب أهلیه العبد للمناصب الجلیله. و إن تعلّق بالمصالح الاخرویّه فهی الحکمه العملیه. و غیر الحقیقی: هو الإقناعی، و هو ما تظهر مناسبته ثمّ عند البحث یظهر الخلاف.

إذا عرفت هذا فنقول: إنّ المناسبه لا تدلّ علی العلّیه، لجواز کون العلّه غیر ذلک الوصف، أو عدم کون الحکم معللا، و بالخصوص علی رأی الأشاعره الذین منعوا من التعلیل فی أحکام اللّه تعالی بالأغراض(۴)، و لا یتأتّی علی رأی المعتزله أیضا(۵)، لتجویز ترجیح أحد الطرفین من المرید لا لمرجح، أو لمصلحه مجهوله.

۱- فی ج، ه:(فشرّع).

۲- لم ترد فی أ، ب، ج، د، ه:(و تحریم المسکرات).

۳- فی ط:(کتمکین).

۴- التبصره: ۵۳۶، المنخول: ۱۱- ۱۲، المستصفی: ۱/ ۶۹ و ما بعدها، المحصول: ۱/ ۱۲۳ و ما بعدها، روضه الناظر: ۴۱- ۴۲، الإحکام: ۱/ ۷۲، المنتهی: ۲۹، ففی خلال هذه المباحث یصرحون بعد تبعیه الأحکام للملاکات من المصالح و المفاسد.

۵- المعتمد: ۲/ ۳۱۵ و ما بعدها.

ص: ۲۵۵

تذنیب

قسّم القائلون بالعلّیه(۱) المناسب(۲) إلی: ما علم أنّ الشرع(۳) اعتبره، و إلی: ما لم(۴) یعتبره، و إلی: المجهول.

و الأوّل: قد یعتبر نوعه فی نوع الحکم، کالإسکار المعتبر فی التحریم، فإنّ العلّه واحده فی الخمر و النبیذ، و الحکم واحد، و إنّما اختلفا فیهما بالمحالّ. و قد یعتبر تأثیر نوعه فی جنس الحکم، کالاخوّه من الأبوین المقتضیه للتقدم(۵) فی المیراث، فیقتضیه فی النکاح، فالاخوّه نوع فی الموضعین، و ولایه النکاح مخالفه لولایه المیراث فی النوع و إن اتحدتا جنسا. و قد یعتبر تأثیر جنس الوصف فی نوع الحکم، کما یسقط قضاء صلاه الحائض بالمشقّه، و قد ظهر تأثیر جنس المشقّه فی إسقاط قضاء الصلاه، کتأثیر مشقّه السفر فی إسقاط قضاء الرکعتین الساقطتین. و قد یعتبر تأثیر الجنس فی الجنس، کتعلیل(۶) الأحکام بالحکم التی لم تشهد لها اصول معیّنه، کإقامه الشرب مقام القذف، و کإقامه(۷) الخلوه مقام الوطء فی الحرمه، لاشتراکهما فی إقامه مظنه الشی ء مقامه. و أقواها الأوّل، ثمّ مراتب الأجناس

۱- فی ب:(بالعلّه).

۲- فی ب:(العلّه المناسبه).

۳- فی د:(الشارع).

۴- فی ط:(لا) بدل:(لم).

۵- فی أ:(للتقدیم).

۶- فی أ:(لتعلیل).

۷- فی ج:(إقامه).

ص: ۲۵۶

متفاوته، فيتفاوت الظن بحسبها.

و المناسب الذى علم أنّ الشرع ألغاه، غير معتبر.

و المجهول إنّما يكون بحسب أوصاف أخصّ من كونه مصلحه(۱)، لأنّ عموم المصلحه(۲) معتبر، و هذا يسمّى المصالح المرسله.

و من المناسب: ملائم، شهد(۳) له أصل معيّن، و هو الذى أثّر نوع الوصف فى نوع الحكم، و أثّر جنسه فى جنسه، كقياس المثقّل على المحدد، فإنّ خصوص القتل معتبر فى خصوص كونه قصاصا، و عموم جنس الجنايه معتبر فى عموم جنس العقوبه.

و منه: غير ملائم، و لا شهد(۴) له أصل، كحرمان القاتل عن الميراث معارضه له بنقيض قصده لو فقد النصّ، و هو مردود إجماعا.

و منه: مناسب ملائم لم يشهد له أصل، بل اعتبر جنسه فى جنسه، لا نوعه فى نوعه، كالمصالح المرسله.

و منه: مناسب شهد(۵) له أصل معيّن، لكنه غير ملائم، بل شهد(۶) نوعه لنوعه، لا- جنسه لجنسه، كالإسكار المناسب لتحريم التناول صيانه للعقل، و شهد(۷) له

۱- فى أ، ب، د، ه:(مصلحيّا).

۲- فى أ، ب:(المصلحيه).

۳- فى د، ه:(يشهد).

۴- فى ج، ه:(يشهد).

۵- فى ج، ه:(يشهد).

۶- فى ه، ط:(يشهد).

۷- فى ه:(يشهد).

ص: ۲۵۷

الخمر بالاعتبار، و لم تشهد له سائر الاصول، و هو المناسب الغریب.

البحث الثالث: فی أنّ الشبه لیس دالا علی العلّیه.

الوصف الذی لا ینـاسب الحکم إن کان مستلزما للمناسب سـمّی شبها، و إن لم یکن مستلزما سـمّی طردا، و لیس بحجه، لأنّه لیس بمناسب، فیکون مردودا إجماعا. و قیل: الشبه: الوصف الذی لا یناسب الحکم، لکن قد عرف بالنصّ تأثیر جنسه القریب فی الجنس القریب لذلک الحکم(۱)، فمن حیث إنّه غیر مناسب یظن عدم اعتباره فی ذلک الحکم، و من حیث إنّه علم تأثیر جنسه القریب فی الجنس القریب للحکم- مع أنّ سائر الأوصاف لیس کذلک- یظن استناد الحکم إلیه، و لیس علّه أیضا، لما تقدم.

البحث الرابع: فی الدوران،

و هو الاستلزام فی الوجود و العدم. و یسمّی الأوّل الطرد، و الثانی العکس. و قد یقع فی صوره واحده، کالخمر المستلزم إسکاره للتحریم فیه، و عدمه لعدمه. و قد یقع فی صورتین.

و لیس بحجه، لوجوده فی العلّه و المعلول المتساویین، و أجزاء العلّه، و شرائط المعلول المساوی(۲)، و الحدّ و المحدود، و الجوهر و العرض، و المتضایفین(۳)، و الحرکه و الزمان، و أحد المعلولین المتساویین مع الآخر.

۱- زاد فی أ:(مع أنّ سائر الأوصاف کذلک).

۲- فی ط:(المتساوی).

۳- فی أ، ب، د، ه، ط:(المضافین).

ص: ۲۵۸

البحث الخامس: فی السبر و التقسیم.

و هو عباره عن عدّ أوصاف ادعی بالاستقراء الانحصار فیها، و سلب العلّیه عن کل واحد إلّا المدعی.

و لیس طریقا صالحا، لجواز الاستغناء عن العلّه، فإنّه لو کان کل حکم مستندا إلی علّه، لزم التسلسل، و(۱) کون العلّه غیر هذه الأقسام، أو جزء أحدها، أو ما ترکب من بعضها، أو جمیعها، أو الحکم مشروطا فی الأصل بما لیس فی الفرع، أو ممنوعا فی الفرع لمانع.

و اعلم أنّ الجامع بین الأصل و الفرع قد یکون بإلغاء الفارق، کما یقال: لا فرق بین الأصل و الفرع إلّا کذا و کذا، و کل واحد(۲) منهما لا تأثیر له فی الحکم، فیشترک الحکم بینهما، و هو الاستدلال فی عرف الحنفیه(۳)، و قد یسمّی تنقیح المناط.

أمّا إذا کان الجامع الوصف المستنبط: فإثبات الحکم فی الأصل معللا به یسمی تخریج المناط، و إثبات الوصف المستنبط فی الفرع یسمّی تحقیق المناط.

و الأوّل یرجع إلی السبر و التقسیم، و إبطاله یستلزم إبطاله.

۱- فی ج العطف ب:(أو).

۲- کلمه:(واحد) زیاده من ط.

۳- المستصفی: ۲/ ۱۴۳، المحصول: ۵/ ۲۲۹- ۲۳۰.

ص: ۲۵۹

الفصل الثالث: فی مبطلات العلّه و فیه مباحث:

الأوّل: النقض، و هو: وجود الوصف مع عدم الحکم.

قیل: یمنع مطلقا. و قیل: لا، مطلقا. و قیل: یمنع فی المستنبطه دون المنصوصه.

و هو الأقرب.

أمّا فی المستنبطه علی تقدیر التسلیم؛ فلأنّ علّه الحکم إن اعتبر فیها انتفاء المعارض لم یکن قبله علّه تامه، و إن لم یعتبر وجد الحکم معه، فلا یکون معارضا.

أمّا المنصوصه فإنّها کالعام، فجاز تخصیصها.

و جوابه: إمّا بمنع وجود العلّه فی النقض، و لیس للمعترض حینئذ الاستدلال علی وجودها فیه، لأنّه انتقال إلی مسأله اخری. و قیل: له ذلک، و إمّا بمنع عدم الحکم فی النقض إن کان انتفاء الحکم مذهبا للمعترض خاصه، لأنّه محجوج فی المسألتین، فلو(۱) ساعد المستدل علی انتفائه، بأن کان مذهبا له أو لهما، لم یتم الجواب.

و الأقرب أنّ تخلف الحکم عن(۲) العلّه لا لمانع؛ یقدح فی علّیتها، لأنّ العلّه مستلزمه لذاتها، فإذا لم یثبت الاستلزام فإن کان لأمر فهو المانع، و إن کان لا لأمر قدح فی العلّیه.

۱- فی أ، ب، ه:(و لو).

۲- لم ترد فی ج، ط:(الحکم عن).

ص: ۲۶۰

أمّا النقض المکسور، فهو(۱) نقض بعض الأوصاف، فإنّه لا یقدح فی العلّیه، کما لو قلنا فی الغائب: مبیع مجهول الصفه حال العقد عند العاقد، فلا یصح، کما لو قال: بعتک عبدا، فیعترض بما لو تزوّج امرأه لم یرها، فإن بیّن عدم تأثیر کونه مبیعا تمّ النقض، و لا ینـدفع بمجرد ذکره. و الکسر نقض یرد علی الحکمه، و هو بوجودها مع تخلّف الحکم کالمشقه فی الحمّال(۲)، و هو غیر وارد، لأنّ الحکم منوط بالوصف الضابط.

البحث الثانی: عدم التأثیر.

و هو بقاء الحکم بدون ما فرض علّه(۳). و هو یدل علی نفی علّیه الوصف، لأنّ

۱- فی أ، ب، ج، د، ه:(و هو).

۲- فی المنهاج و بعض شروحه: من الطرق الداله علی إبطال العلّیه الکسر، و هو: أن تکون العلّه مرکبه فیبیّن المعترض عدم تأثیر أحد جزئیها ثمّ ینقض الجزء الآخر. قال الشافعی: الدلیل علی وجوب الصلاه حال الخوف أنّها صلاه یجب قضاؤها فیجب أداؤها قیاسا علی صلاه الأمن، فالعلّه کونها صلاه یجب قضاؤها، و هو مرکب من قیدین، فیلغی الحنفی کونها صلاه إذ الحج یجب قضاؤه فیجب أداؤه مع أنّه لیس بصلاه، فبقی کونه عباده یجب قضاؤها، و هو منقوض بصوم الحائض، فإنّه عباده یجب قضاؤها مع أنّه لا یجب أداؤها. و الآمدی اختار أنّ الکسر یقدح و لکنّه عبّر عنه بالنقض المکسور، و فسّر الکسر بتخلف الحکم عن الحکمه المقصوده، و نقل عن الأکثرین أنّه لا یقدح، و اختاره، و مثّل له بأن یقول الحنفی فی مسأله العاصی[فی] سفره: مسافر فیترخص فی سفره کغیر العاصی، و یبیّن مناسبه السفر للترخیص بما فیه من المشقه، فیقال: ما ذکرته من الحکمه قد وجدت فی الحضر فی حق أرباب الصنائع الشاقّه[کالحمّال] مع عدم الترخیص، إذا عرفت ذلک عرفت ما قرره المصنّف م ح(هامش مثبت فی نسخه ه).

۳- فی ط:(علّته).

ص: ۲۶۱

بقاء الحكم بعد عدمه، و وجوده قبل وجوده؛ يوجب استغناءه عنه، فلا يكون علّه.

و أمّا عدم العكس، فهو: أن يحصل مثل ذلك الحكم فى صوره اخرى، لعلّه(۱) غير العلّه الاولى. و الأقرب أنّه غير شرط، لإمكان تعليل المتساويين بالمختلفين. أمّا مع اتحاد المحل فالأقرب جوازه أيضا فى المنصوصه، لأنّها معرّفه أو باعثه(۲)، فجاز، كقتل المرتد الزانى، و وجوب وضوء النائم المحدث.

البحث الثالث: القلب.

و هو تعليق نقيض الحكم على تلك العلّه مع اتحاد الأصل.

و قد أنكره جماعه، لأنّ الحكمين إن أمكن اجتماعهما(۳) لم يقدح فى العلّه(۴)، لإمكان تأثيرها فى شيئين، و إن تنافيا امتنع اجتماعهما فى الأصل، لأنّا شرطنا وحدته(۵). و جوّزه آخرون، لإمكان تنافيهما فى الفرع دون الأصل(۶).

و هو فى الحقيقه(۷) معارضه، إلّا أنّه لا يمكن منع وجود العلّه فى الفرع و الأصل، لأنّ أصلهما و فرعهما واحد. لكن للمستدل منع حكم القالب فى الأصل،

۱- فى أ، ب، ج، د، ه:(بعلّه).

۲- فى أ، ب، د، ط:(باعث).

۳- زاد فى أ، ج، ه، ط:(فى الأصل).

۴- فى ج، د، ط:(العلّيه).

۵- قال الغزالى فى: المنخول: ۴۱۴:« قال المحققون هو مردود». و الحجه المذكوره فى المتن على البطلان ذكرها الفخر الرازى فى: المحصول: ۵/ ۲۶۴، و الآمدى فى: الإحكام: ۲/ ۳۵۴.

۶- كما ذهب إليه الشيرازى فى: التبصره: ۴۷۵، و الفخر الرازى فى: المحصول: ۵/ ۲۶۴- ۲۶۵، و ابن الحاجب فى: المنتهى: ۲۰۰.

۷- فى ج:(الأصل) بدل:(الحقيقه).

ص: ۲۶۲

و قدح تأثير العلّه(۱) فيه بالنقض، و قلب قلبه إذا لم يناقض الحكم.

ثمّ القالب قد يذكر القلب لإثبات مذهبه، كقول الحنفى فى اشتراط الاعتكاف بالصوم: (لبث مخصوص فلا يكون قربه بنفسه(۲) كالوقوف بعرفه) فيقول المعترض(۳): (لبث مخصوص فلا يعتبر الصوم فى كونه قربه(۴) كالوقوف بعرفه) فالحكمان مجتمعان فى الأصل، متنافيان فى الفرع.

و قد يذكره(۵) لإبطال مذهب خصمه، إمّا صريحا، كقول الحنفى فى المسح:

(ركن من أركان الوضوء، فلا يكتفى فيه بأقل ما يقع عليه الاسم كالوجه) فيقول المعترض: (فلا يتقدر بالربع كالوجه). و إمّا ضمنا، كما يقال فى الغائب: (عقد معاوضه فينعقد مع الجهل بالعوض كالنكاح) فيقول المعترض: (فلا يثبت فيه خيار الرؤيه كالنكاح، فيلزم(۶) من فساد خيار الرؤيه فساد البيع).

البحث الرابع: القول بالموجب.

و هو تسليم الدليل مع بقاء النزاع. و أقسامه ثلاثه:

الأوّل: أن يستنتج المستدل ما يتوهم أنّه محل النزاع أو ملزومه، كما إذا قال:

۱- فى ط:(العلّيه).

۲- لم ترد فى أ، ه:(بنفسه).

۳- زاد فى ج:(الاعتكاف).

۴- فى ج:(فلا يكون قربه بنفسه) بدل:(فلا يعتبر الصوم فى كونه قربه).

۵- فى ط:(يذكر العوض).

۶- فى أ، ب، د:(و يلزم).

ص: ۲۶۳

(قتل بما يقتل غالبا فلا ينافى وجوب(۱) القصاص)، فيقول المعترض: (أقول بموجب ما ذكرت، لكن عدم المنافاه لا يلزم منها وجوب القصاص).

الثانى: أن يستنتج إبطال مأخذ الخصم، مثل: (التفاوت فى الوسيله لا يمنع وجوب القصاص كالمتوسل إليه) فيقول: (أقول بموجبه و لا يلزم المطلوب، فإنّه لا يلزم من انتفاء مانع انتفاء جميع الموانع، و وجود جميع الشرائط و المقتضى).

الثالث: أن يسكت المستدل عن صغرى غير مشهوره، مثل: (ما ثبت أنّه(۲) قربه فشرطه النيّه كالصلاه) و يهمل: (و الوضوء قربه) فيقول: (أقول بموجبه و أمنع من إيجاب النيّه فى الوضوء).

البحث الخامس: الفرق.

و هو مبنى على تعليل الحكم الواحد(۳) بعلّتين. و قد بيّنا جوازه فى المنصوصه دون المستنبطه.

و القول بتعدد الأحكام- و لهذا لو أسلم زالت إباحه قتل الرده دون الزنا- أو بالحواله على السابق، أو على المشترك، أو أنّ استقلال كل واحد مشروط بانفراده(۴).

ضعيف، لأنّ إبطال الحياه شى ء واحد، و ليس ذا جهتين بحيث يحل بأحدهما

۱- لم ترد فى ط:(وجوب).

۲- كلمه:(أنّه) زياده من ج.

۳- كلمه:(الواحد) زياده من ط.

۴- راجع تفصيل هذه الوجوه و مناقشتها: المحصول: ۵/ ۲۷۱- ۲۷۷.

ص: ۲۶۴

و یحرم بالاـخری. و السـابق منفی، لفرض الاـقتران. و المشـترک باطـل، لأـنّ کـل واحـد بخصوصـه(۱) علّه تـامه بالإجمـاع، فالتعلیل بالمشترک إبطال له. و الإجماع علی أنّ کل واحد علّه مستقله مطلقا من غیر شرط.

الفصل الرابع: فی شرائط الأرکان و فیه مباحث:

الأوّل: یشترط فی الأصل:

ثبوت حکمه، لأنّ تشبیه الفرع به فی ثبوت الحکم فرع ثبوته فیه.

و أن یکـون حکمه(۲) شـرعیّا، لأـنّ البحث فی الشـرعی، لاـ العقلی. و هو غیر لاـزم، لجواز اسـتناد حکم الأصـل إلی العقل، و اسـتناد العلّیه(۳) و وجود العلّه فی الفرع إلی السمع، فیکون سمعیا.

و أن لا یکون حکم الأصل منسوخا، و إلّا لم یکن الجامع معتبرا.

و أن لا یکون حکم الأصل ثابتا(۴) بالقیاس، لأنّ العلّه إن اتحدت فالمتوسط(۵) عبث، و إلّا لزم التعلیل بالمتنافیین بالنسـبه إلی الأصل البعید و المتنازع.

۱- فی أ، ب، ط:(بخصوصیته).

۲- فی أ:(حکما).

۳- فی أ:(العلّه).

۴- فی أ، ج، د، ه، ط:(ثبت).

۵- فی ج:(التوسط).

ص: ۲۶۵

و أن لا یکون دلیل الأصل متناولا للفرع، و إلّا لزم الترجیح من غیر مرجح.

و أن یظهر تعلیل حکم الأصل بالجامع، أمّا عندنا فبالنص، و أمّا عند القائلین به مطلقا فبه و بالاستنباط، لأنّ ردّ الفرع إلیه إنّما یصحّ بذلک.

و أن لا یتأخر حکم الأصل عن حکم الفرع، کالتیمم المتأخر عن الوضوء، لأنّه ثبت بعد الهجره.

و أن لا یکون معدولا به عن سنن القیاس، کشهاده خزیمه(۱)، و تقدیر الرکعات، و الحدود، و الکفارات، و کالیمین فی القسامه، و ضرب الدیه علی العاقله.

و أن لا یکون ذا قیاس مرکّب، و هو: أن یتفق الخصمان خاصّه علی حکم الأصل، فإن(۲) اختلفا فی العلّه، فهو(۳) مرکب الأصل. و إن اختلفا فی وجودها فی الأصل، فهو(۴) مرکب الوصف، کما تقول: عبد فلا یقتل به الحر کالمکاتب(۵)، فالأصل غیر متفق علیه، و إنّما اتفق علیه الشافعی و أبو حنیفه، فالحنفی(۶) یقول:

العلّه فی منع قصاص المکاتب(۷) جهاله المستحق من السید أو الوارث، لا العبودیه، فإن سلّمت العلّه بطل إلحاق العبد به، و إلّا منعت الحکم فی الأصل، لأنّه إنّما ثبت بناء علی هذه العلّه، فلا ینفک عن عدم العلّه أو منع الحکم فی الأصل،

۱- جامع الاصول: ۸/ ۱۵۳- ۱۵۴ رقم(۷۷۰۱).

۲- فی ط:(و إن).

۳- فی ط:(و هو).

۴- فی أ، ط:(و هو).

۵- مثال لمرکّب الأصل.

۶- فی ط:(و الحنفی).

۷- فی ه، ط:(القصاص للمکاتب).

ص: ۲۶۶

و کما تقول فی: (إن تزوجت هنـدا فهی طالق) تعلیق، فلا یصـح قبل النکاح(۱)، کما لو قال: (هنـد التی أتزوجها طالق) فیقول الحنفی: نمنع وجود التعلیق فی الأصـل، فـإن صـح المنع بطـل الإلحـاق، و إلّـا منعت الحکم فی الأصـل، فلاـ یتم القیاس، لأنّه لا ینفک عن منع الحکم فی الأصل(۲) أو منع العلّه(۳).

البحث الثانی: فی شرائط الفرع.

یجـب أن تکـون علّه الفرع مشـارکه لعلّه الأصـل فیمـا یقصـد، إمّـا فی عینهـا کالشـدّه فی الخمر، أو فی جنسـها کالجنـایه فی قصـاص الأطراف المشترکه بین القتل و القطع.

و أن یکون حکم الفرع مساویـا لحکم الأصـل، إمّـا فی عینه، کوجوب القصـاص فی النفس المشـترک بین المثقّـل و المحـدّد، أو فی جنسه، کإثبات ولایه النکاح قیاسا علی إثبات ولایه المال، فالمشترک(۴) هو جنس الولایه.

و أن لا یکون منصوصا علیه.

البحث الثالث: فی شرائط العلّه.

یشترط: أن تکون بمعنی الباعث، بمعنی اشتمالها علی حکمه مقصوده

۱- مثال لمرکّب الوصف.

۲- فی أ، ب، ج، د، ه:(حکم الأصل).

۳- انظر تفصیل هذا المطلب و تنقیحه فی: الإحکام: ۲/ ۱۷۶- ۱۷۷.

۴- فی أ، ب، ج، د، ه:(و المشترک).

ص: ۲۶۷

للشارع من شرع الحکم. و هذا لا یجب العلم به عندنا، لأنّ العلّه تثبت بالنص.

و أن تکون وصفا ضابطا لحکمه، و لا یجوز أن تکون حکمه مجرده لخفائها و عدم ضبطها.

و أن لا تکون عدمیه فی الحکم الثبوتی. و هذا عندنا غیر واجب. و الأقرب جواز التعلیل بمحل الحکم فی الأصل، و الفائده الاطلاع علی الحکمه و منع القیاس، فلا یشترط تعدیه العلّه.

و یجب أن لا تتأخر عن حکم الأصل، کتعلیل إثبات الولایه علی الصغیر الذی عرض له الجنون بالجنون.

و أن لا ترجع علی الأصل بالإبطال.

و أن لا تخالف نصا خاصّا، أو إجماعا خاصّا.

و یجوز أن تکون حکما شرعیا، کالنجاسه فی بطلان البیع، و أن تکون مرکبه، کالقتل العمد العدوان(۱)، و العلّیه أمر(۲) اعتباری(۳)، و(۴) أن تکون إضافیه، لأنّا جوّزنا العدمیه(۵).

۱- هذه الثلاثه علّه للقصاص(هامش من ج).

۲- لم ترد فی أ، ه، ط:(أمر).

۳- دفع اعتراض(هامش من ج).

۴- أی یجوز(هامش من ج).

۵- فلا یلزم التسلسل(هامش من ج).

ص: ۲۶۸

البحث الرابع: فی شرائط الحکم.

یشترط فیه(۱) أن یکون شرعیا عند جماعه(۲). و الأکثر جوّزه فی الأحکام العقلیه(۳). و الحق خلافه، لأنّه یفید الظن لو کان حجه.

و هل یثبت فی اللّغات(۴)؟ أنکره جمهور الأشاعره(۵) و الحنفیّه(۶). و جوّزه

۱- لم ترد فی ط:(فیه).

۲- کالغزالی، فی: المستصفی: ۲/ ۱۷۶. و نسبه فی: المنخول: ۳۲۴، إلی الحنابله. و قال ابن الهمّام فی التحریر: إنّه مذهب الحنفیه، انظر: تیسیر التحریر: ۳/ ۲۸۵.(عن: هامش التبصره: ۴۱۶).

۳- قال الفخر الرازی فی: المحصول: ۵/ ۳۳۳:« اتفق أکثر المتکلمین علی صحّه القیاس فی العقلیات، و منه نوع یسمّونه الحاق الغائب بالشاهد. قالوا: و لا بد من جامع عقلی» و فصّل المسأله فراجع.

۴- قال أبو الحسین فی المعتمد: ۲/ ۲۷۲:« حکی عن أبی العباس بن سریج أنّه قال: یثبت بالقیاس الأسماء فی الفروع، ثمّ تعلّق علیها الأحکام، و کان یتوصل بالقیاس إلی أنّ الشفعه ترکه ثمّ یجعلها موروثه، و أنّ وطء البهیمه زنا ثمّ یتعلّق به الحدّ. و بعض الشافعیه کان یقیس النبیذ علی الخمر فی تسمیته خمرا لاشتراکهما فی الشدّه، ثمّ یحرمه بالآیه» و قال ابن الحاجب فی المنتهی: ۲۶« لیس الخلاف فی نحو رجل و ضارب ممّا ثبت تعمیمهم فیه بطریق الاستقراء، و کرفع الفاعل و نصب المفعول، و انّما الخلاف فی تسمیه مسکوت عنه إلحاقا بتسمیته لمعیّن بمعنی یستلزمهما وجودا و عدما، کتسمیه النبیذ خمرا للتخمیر المشترک، و التبّاش سارقا للأخذ خفیه، و اللائط زانیا للإیلاج المحرّم، إذ لم یثبت نقلا و استقراء تعمیم فیه». و راجع: المستصفی: ۱/ ۲۷۱.

۵- المنخول: ۷۲، المستصفی: ۱/ ۲۷۱- ۲۷۲ و: ۲/ ۱۷۶، المحصول: ۵/ ۳۳۹، الإحکام: ۱/ ۵۰، المنتهی: ۲۶.

۶- التبصره: ۴۴۴، المحصول: ۵/ ۳۳۹، الإحکام: ۱/ ۵۰.

ص: ۲۶۹

ابن سریج(۱). و قال ابن جنّی(۲):

هو مذهب أکثر الادباء کأبی علی و المازنی(۳)(۴)، لأنّ الخمر قبل حصول الشدّه لا تسمّی خمرا، و مع حصولها تسمّی به، فیغلب الظن أنّ العلّه هی الشدّه، و هی ثابته فی النبیذ. و لأنّ کل فاعل مرفوع، و کذا غیره من أنواع(۵) الإعراب، و إنّما تثبت قیاسا.

۱- المعتمد: ۲/ ۲۷۲، المحصول: ۵/ ۳۳۹، الإحکام: ۱/ ۵۰، المنتهی: ۲۶. کما قال بالجواز أبو إسحاق الأسفرائینی، کما فی: المنخول: ۷۲، و الشیرازی فی: التبصره: ۴۴۴، و الفخر الرازی فی: المحصول. و نسب الآمدی فی الإحکام، و ابن الحاجب فی المنتهی، القول بالجواز إلی القاضی أبی بکر أیضا، و لکن الغزالی فی المنخول: ۷۲، حکی عنه المنع منه.

۲- هو: عثمان بن جنّی الموصلی، أبو الفتح: من أئمه الأدب و النحو، و له شعر. ولد بالموصل و توفی ببغداد سنه ۳۹۲ ه عن نحو ۶۵ عاما. کان أبو مملوکا رومیّا لسلیمان بن فهد الأزدی الموصلی. له تصانیف کثیره، منها(شرح دیوان المتنبی) و(سرّ الصناعه) و(الخصائص). راجع: الأعلام للزرکلی: ۴/ ۲۰۴.

۳- هو: بکر بن محمد بن حبیب بن بقیّه، أبو عثمان المازنی، من مازن شیبان: أحد الأئمه فی النحو، و اللغه العربیه، أخذ الأدب عن أبی عبید و الأصمعی و أبی زید و غیرهم و أخذ عنه أبو العباس المبرّد. من أهل البصره. وفاته بها سنه ۲۴۹ ه. له تصانیف، منها کتاب(ما تلحن فیه العامّه) و(الألف و اللام) و(التصریف) و(العروض) و(الدیباج). راجع: الأعلام للزرکلی: ۲/ ۶۹، و الکنی و الألقاب للقمّی: ۳/ ۱۰۷- ۱۰۸. و حکی الأخیر عن(الوفیات) له قصّه عجیبه حدثت له ببرکه القرآن الکریم.

۴- الخصائص لابن جنّی: ۱/ ۲۱۱، ط القاهره عام ۱۲۷۱ ه- ۱۹۵۲ م مطبعه دار الکتب المصریه، و حکاه عنه الفخر الرازی فی: المحصول: ۵/ ۳۳۹.

۵- فی أ، ب، ج، د، ه:(أحکام) بدل:(أنواع).

ص: ۲۷۰

حجه المخالف: أنّ أهل اللّغه لو نصوا علیه لم یجز، کما لا یجوز القیاس لو قال: (أعتقت غانما لسواده) ثمّ یقول: (قیسوا علیه) و لأنّ القیاس مبنی علی التعلیل المتوقف علی المناسبه، و لا مناسبه بین الاسم و المسمّی(۱).

و الجواب: المنع من عدم القیاس، فإنّ أکثر علم النحو و الاشتقاق و التصریف مبنی علیه. و العتق یفتقر إلی التنصیص علیه. و إذا جعلت العلّه المعرّف لم تجب المناسبه.

و الحق أنّه لا یجوز القیاس فی الأسباب، لأنّا لو جعلنا اللواط موجبا للحدّ بالقیاس علی الزنا، فإن کان لا لجامع، بطل القیاس، و إن کان لجامع هو المقتضی للحدّ، لم یجز جعل خصوصیتی الأصل و الفرع موجبتین، لامتناع الاستناد إلی المشترک و إلی الخصوصیات، فینتفی الحکم، فیبطل القیاس.

و لا یجوز إثبات الحکم العدمی بقیاس العلّه، لأنّ انتفاء الحکم ثابت قبل الشرع.

و لا یجوز تأخر(۲) العلّه عنه(۳)، و یجوز بقیاس الدلاله، لجواز الاستدلال بعدم الأثر علی عدم المؤثر. هذا فی النفی الأصلی، أمّا إذا کان الحکم إعداما فإنّه یجوز إثباته بهما معا.

و جوّز الشافعی القیاس فی التقدیرات، و الکفارات، و الحدود و الرخص(۴)،

۱- المحصول: ۵/ ۲۴۲.

۲- فی أ، ب، ج:(تأخیر).

۳- لم ترد فی ط:(عنه).

۴- المعتمد: ۲/ ۲۶۵، المحصول: ۵/ ۳۴۹، روضه الناظر: ۳۰۵، الإحکام: ۲/ ۳۱۷.

ص: ۲۷۱

و منعه الحنفیه(۱). و مع ذلک حکموا فی شهود الزوایا(۲) بوجوب رجم المشهود علیه استحسانا، و قاسوا فی الکفارات الإفطار بالأکل علی الوقاع، و قتل الصید ناسیا علیه عمدا، و قاسوا فی المقدّرات، کما قدّروا فی الدلو الکبیر، و قاسوا فی الرخص زوال(۳) سائر النجاسات بالحجر، قیاسا علی الاستنجاء(۴).

الفصل الخامس: فی بقایا مباحث القیاس و هی ثلاثه:

الأوّل: القیاس منه جلی،

و هو ما قطع فیه بنفی الفارق، إمّا مع النص علی

۱- المعتمد: ۲/ ۲۶۵، التبصره: ۴۴۰، المحصول: ۵/ ۳۴۹، روضه الناظر: ۳۰۵، الإحکام: ۲/ ۳۱۷، المنتهی: ۱۹۱.

۲- فی أ، ب، ج، ه، ط:(الزنا). و المراد بشهود الزوایا: أن تختلف شهاده شهود الزنا فیشهد کل منهم بأنّه رأی الزانیین یزنیان فی زاویه من البیت غیر الزاویه التی شهد الشاهد الآخر بأنّه رآهما علی الزنا فیها، فإن کانت الزوایا متباعده سقطت الشهاده، و اعتبر الشهود قذفه عند أحمد و مالک و الشافعی، خلافا لأصحاب الرأی. و إذا تقاربت الزوایا کملت الشهاده، و حدّ المشهود علیهما عند الحنابله و الحنفیه و المالکیه. و قال الشافعی: لا حدّ علیه، لأنّ الشهاده لم تکتمل. راجع: هامش المحصول: ۵/ ۳۵۰، نقلا عن: مختصر المزنی بهامش: ۵/ ۲۵۹ من الأمّ، و المغنی: ۱۰/ ۱۸۳.

۳- فی أ، ب، ج، د، ه:(بزوال).

۴- انظر الکلام عن هذه المناقضه نفیا و إثباتا: المستصفی: ۲/ ۱۴۳، ۱۷۹- ۱۸۰، المحصول: ۵/ ۳۵۰- ۳۵۳، الإحکام: ۲/ ۳۱۹- ۳۲۰.

ص: ۲۷۲

العلّه، أو بدونه، کإلحاق الأمه بالعبد فی تقویم النصیب عند العتق، للعلم بعدم الفارق سوی الانوثه و الذکوره، و العلم بانتفاء نظر الشارع إلیه.

و منه خفی، و هو ما عداه، کغیره من الأقیسه.

و أیضا: من القیاس قیاس علّه، و هو ما صرّح فیه بالعلّه، و قیاس دلاله، و هو ما صرّح فیه بالجامع، إلّا أنّه لیس الباعث، بل ملازمه(۱)، و قیاس فی معنی الأصل، و هو ما لم یصرّح فیه بالجامع، بل جمع(۲) فیه(۳) بنفی الفارق(۴).

الثانی: لا یجوز القیاس فی جمیع الأحکام،

لأنّ فیها ما لا یعقل معناه، و لأنّ الأصل لا بدّ و أن یکون منصوصا علیه(۵)، و إلّا لکان فرعا، و قد تقدم بطلانه.

و یجوز التعبد بالنصوص(۶) فی کل الشرع، أمّا عندنا فظاهر، لأنّا نمنع القیاس، و أمّا عند الخصم فلإمکان أن ینص اللّه تعالی علی جمله الأحکام، و یدخل التفاصیل فیها.

و لا یجوز القیاس فیما طریقه العاده و الخلقه، کأکثر الحیض و أقلّه، و لا ما لا یتعلق به عمل، کدخول النبی صلّی اللّه علیه و آله مکّه صلحا أو لقتال(۷).

الثالث: هاهنا نوع من القیاس یسمّی قیاس الأصل علی الفرع،

بأن یقال لو

۱- فی ج:(ملزومه). و فی ه:(و الملازمه) بدل:(بل ملازمه).

۲- لم ترد فی ط:(جمع).

۳- لم ترد فی أ، ب، د، ط:(فیه).

۴- انظر توضیح هذه الأقسام الثلاثه فی: الإحکام: ۲/ ۲۷۰- ۲۷۱، المنتهی: ۱۸۶.

۵- لم ترد فی أ، ب، ج، ه:(علیه).

۶- فی ط:(بالمنصوص).

۷- فی د:(قتالا) بدل:(لقتال).

ص: ۲۷۳

ثبت الحکم فی الفرع لثبت فی الأصل، لأنّه لو ثبت فی الفرع لثبت لعلّه کذا للمناسبه و الاقتران، و هی موجوده فی الأصل من دون الحکم، و هو نوع من التلازم.

و یقرب منه قیاس العکس، کما یقال: لو لم یکن الصوم شرطا فی الاعتکاف(۱) لم یکن شرطا بالنذر، قیاسا علی الصلاه، فإنّها لمّا لم تکن شرطا لصحه الاعتکاف لم تکن شرطا له بالنذر، فالمطلوب فی الفرع کون الصوم شرطا لصحه الاعتکاف، و الثابت فی الأصل کون الصلاه لیست شرطا، فخالف حکم الفرع حکم الأصل.

و هو فی الحقیقه راجع إلی الأوّل، لأنّه استدلال بالقیاس الشرطی، و إثبات إحدی مقدمتیه بالقیاس، فنقول: لو لم یکن الصوم شرطا مطلقا لم یصر شرطا بالنذر، ثمّ نستثنی النقیض للنقیض، و نستدل علی إثبات الملازمه بین المقدّم و التالی بالقیاس، فنقول: ما لا یکون شرطا فی نفسه لا یصیر شرطا بالنذر، کالصلاه.

۱- فی ج، ه:(للاعتکاف) بدل:(فی الاعتکاف).

ص: ۲۷۴

ص: ۲۷۵

المقصد الحادی عشر فی التّعادل و التّراجیح و فیه مباحث

اشاره

ص: ۲۷۶

ص: ۲۷۷

الأوّل: فی التعادل.

الأمارتان إن تعادلتا فی حکم واحد، و تنافی الفعلان؛ جاز، کتوجه المصلّی إلی جهتین غلب علی(۱) ظنه أنّهما جهتا القبله، فالحکم و هو الوجوب واحد، و یتخیّر المجتهد.

و إن اتحد الفعل و تنافی الحکم، کالأماره الداله علی قبح الفعل و الأماره الداله علی وجوبه أو جوازه؟ فمنع منه قوم شرعا، و إن جاز عقلا- أمّا الجواز: فلإمکان إخبار عدلین بحکمین متنافیین، و أمّا عدم الوقوع: فلأنّ العمل بهما یقتضی وجوب العمل(۲) و تحریمه علی مکلّف واحد، و ترکهما یقتضی العبث بوضعهما، إذ وضع أماره لا یمکن العمل بها عبث، و العمل بإحداهما دون الاخری ترجیح من غیر مرجح. و جوّزه قوم. و هو الأقرب. فالحکم هاهنا التخییر أیضا.

و لا یلزم من التخییر بین أماره الوجوب و الإباحه الإباحه، لأنّ المجتهد إن أخذ بأماره الإباحه ثبت فی حقه، و إن أخذ بأماره الوجوب ثبت فی حقه، کالمسافر إذا حصل فی مکان یتخیّر فیه بین الإتمام و القصر، فإن صلّی بنیّه القصر سقط عنه وجوب الرکعتین، و إن صلّی تماما کان واجبا، و کمن علیه درهمان إذا قال له المالک: إن دفعت إلی الدرهمین فلی الأخذ، و إن دفعت أحدهما أسقطت الآخر عنک.

إذا عرفت هذا، فإن عرض التساوی للمجتهد تخیّر. و إن کان للمفتی خیّر

۱- فی أ، ب، ج، د:(فی) بدل:(علی).

۲- فی أ، ب، ج، ه:(الفعل).

ص: ۲۷۸

المستفتی. و إن کان للحاکم عیّن ما شاء. و له الحکم بإحداهما فی وقت و بالاخری فی آخر، لشخصین.

البحث الثانی: إذا تعارض الدلیلان:

فإمّا أن یکونا ظنیین، فالحق الترجیح بینهما(۱)، فیعمل بالراجح، و إلّا لزم ترجیح المرجوح علی الراجح، و هو باطل. و إن أمکن العمل بکل واحد منهما من وجه دون وجه؛ تعیّن.

و إمّا أن یکونا یقینیین، فالتعارض بینهما محال، إلّا أن یکون أحدهما قابلا للتأویل بالآخر بحیث یمکن الجمع بینهما، کالعام المقطوع نقله، و الخاص المظنون نقله.

و إن کان أحدهما قطعیا و الآخر ظنیا، تعیّن العمل بالقطعی.

و الترجیح: اقتران الأماره بما تقوی به علی معارضها. و هو إمّا أن یکون فی دلیلین نقلیین، أو عقلیین، أو معقول و منقول.

البحث الثالث: إذا تعارض نقلیان رجّح

إمّا بالسند، أو بوقت الورود، أو بالمتن، أو بالمدلول، أو بأمر خارجی؛ فالأکثر رواه أرجح، و الأعلی اسناد أرجح.

و ترجح روایه الفقیه، و الأفقه، و الزاهد، و الأزهد، و العالم بالعربیه، و الأعلم(۲)، و کونه صاحب الواقعه، و الأکثر مجالسه للعلماء أو المحدثین، أو من طریقه أقوی،

۱- فی ط:(فیهما).

۲- فی أ، ب، ج، د، ط:(و الأعلم بالعربیه) بدل:(و العالم بالعربیه و الأعلم).

ص: ۲۷۹

و الـذی ظهرت عـدالته بالاختبـار، أو تزکیه الأـکثر أو الأـعلم، أو مع ذکر سـبب العـداله، أو مع العمل بروایته، و الأکثر ضـبطا و حفظا للألفـاظ، و الجـازم علی الظـان، و دائم سـلامه العقـل علی المختلـط فی وقت مـا، و الحافظ علی الراجع إلی کتاب، و الأشـهر، و غیر المدلّس، و معروف النسب، و غیر ملتبس الاسم بالضعیف، و المتفق علی کونه معروفا علی المختلف فیه، و ذاکر السبب، و ناقل اللفظ علی ناقل المعنی، و المعتضد بغیره، و من وافقه الأصل علی من کذّبه، و المسند علی المرسل- خلافا لابن أبان حیث قدّم المرسل(۱)، و لعبد الجبار حیث حکم بالتساوی(۲)- و المتأخر علی المتقدم، کالمدنی علی المکّی، و کالّذی ورد بعد قوّه الرسول علیه السّـلام، و کمتأخر الإسلام مع علم سماعه بعد إسلامه. و یرجح(۳) العام المبتدأ علی ذی السـبب- للخلاف فی قصر الثانی علی سببه- و الفصیح علی غیره و الأفصح علی الفصیح، و الخاص علی العام، و الحقیقه علی المجاز، و الدال بالوضع الشرعی أو العرفی علی الدال باللّغوی، و الـذی لم یـدخله التخصـیص علی ضـده، و المنطوق علی المفهوم، و الناقـل علی المقرر، و المحرّم علی المبیـح، و النافی للحـد علی مثبته، و مثبت الطلاق و العتاق علی نافیهما، و المقترن بالعلّه و المؤکد علی غیره، و الموافق لعمل العلماء، أو الأکثر أو الأعلم.

و إذا تعارض قیاسان: فما أصله قطعی أولی، و کذا ما دلیل العلّیه فیه نص

۱- المعتمد: ۲/ ۱۸۰، المحصول: ۵/ ۴۲۲.

۲- المحصول: ۵/ ۴۲۲.

۳- فی ط:(ترجیح).

ص: ۲۸۰

قاطع، و التعارض فیه قریب من التعارض فی الأخبار، لأنّا نشرط فیه التنصیص(۱) علی العلّه.

۱- فی ج:(النص) بدل:(التنصیص). و لم ترد فی أ، ج، د:(فیه).

ص: ۲۸۱

المقصد الثّانی عشر فی الاجتهاد فصول

اشاره

ص: ۲۸۲

ص: ۲۸۳

[الفصل] الأوّل: فی المجتهد و فیه مباحث:

الأوّل: الاجتهاد

لغه: استفراغ الوسع فی فعل شاق.

و اصطلاحا(۱): استفراغ الوسع من الفقیه لتحصیل ظن(۲) بحکم(۳) شرعی.

و الأقرب قبوله التجزئه، لأنّ المقتضی لوجوب العمل مع الاجتهاد فی الأحکام موجود(۴) مع الاجتهاد فی بعضها، و تجویز تعلّق المعلوم بالمجهول یدفعه الفرض(۵).

البحث الثانی: الحق أنّه علیه السّلام لم یکن متعبدا بالاجتهاد،

لقوله تعالی: وَ ما یَنْطِقُ عَنِ الْهَوی(۶). و لأنّه قادر علی تحصیل(۷) العلم، فلا یجوز له العمل بالظن.

۱- فی ج، ه:(شرعا) بدل:(اصطلاحا).

۲- فی أ:(الظن).

۳- لم ترد فی ب:(بحکم).

۴- کلمه:(موجود) سقطت من أ، د.

۵- أی: کلّما تعدد[کذا] جهله یجوز تعلّقه بالحکم المفروض، فلا یحصل له ظن عدم المانع من مقتضی ما یعلمه من الدلیل. اجیب بما أشار إلیه المصنّف رحمه اللّه بقوله:« یدفعه الفرض» و تلخیصه: أنّ المفروض حصول جمیع ما هو أماره فی تلک المسأله فی ظنّه نفیا و إثباتا، و إذا کان کذلک فقیام ما ذکرتم من التجویز- لبعده- لا یقدح فی ظنیه الحکم، فیجب علیه العمل به فتأمّل(هامش توضیحی من نسخه ه)

۶- النجم/ ۳.

۷- کلمه:(تحصیل) زیاده من ط.

ص: ۲۸۴

و لأنّ مخالفه کافر، و مخالف المجتهد لیس بکافر. و لأنّه کان یتوقف فی الأحکام علی الوحی. و لأنّ تجویز اجتهاده یقتضی تجویز(۱) اجتهاد جبرئیل علیه السّلام فیندفع القطع بالوحی.

احتج الشافعی ب: أنّ العمل بالاجتهاد أشقّ، و لقوله تعالی: عَفَا اللَّهُ عَنْکَ(۲) و لقوله علیه السّلام «لو استقبلت من أمری ما استدبرت لما سقت الهدی»(۳)(۴).

و الجواب: أنّ المشقه إنّما یثبت اعتبارها مع التسویغ شرعا. و العفو عن أصحابه، أو أنّ الإذن شرط فی الإباحه؛ فصح إسناد(۵) العفو معه(۶). و عدم سیاق الهدی لا یدل علی أنّ سیاقه بالاجتهاد.

البحث الثالث: فی شرائط المجتهد.

و الضابط فیه: تمکّن المکلف من إقامه الأدلّه علی المسائل الشرعیه الفرعیه.

و إنّما یتم ذلک بامور:

أحدها: معرفه اللغه و معانی الألفاظ الشرعیه، لا الجمیع(۷)، بل ما(۸) یحتاج

۱- فی ب:(یفضی إلی) بدل:(یقتضی تجویز). و لم ترد فی أ، د:(تجویز).

۲- التوبه/ ۴۳.

۳- جامع الاصول: ۲/ ۶۰۹- ۶۱۰ رقم(۱۴۱۳)، و ص ۶۳۲- ۶۳۳ رقم(۱۴۱۹)، و: ۳/ ۱۴۳- ۱۴۴ رقم(۱۷۹۶).

۴- المعتمد: ۲/ ۲۴۱، المحصول: ۶/ ۷- ۸، الإحکام: ۲/ ۳۹۸- ۳۹۹، المنتهی: ۲۰۹.

۵- فی أ، ب، ط:(استناد).

۶- فی ط:(عنه) بدل:(معه).

۷- فی أ، ب، ه، ط:(بالجمیع).

۸- فی أ، ب، ه:(بما).

ص: ۲۸۵

إليه فی الاستدلال. و لو راجع أصلا صحيحا عنده فی معانی الألفاظ جاز، و يدخل فيه: معرفه النحو، و التصريف؛ لأنّ الشرع عربی، لا يتمّ إلّا بمعرفتهما(۱)، و ما لا يتمّ الواجب إلّا به فهو واجب.

و ثانيها: أن يكون عارفا بمراد اللّه تعالى من اللفظ. و إنّما يتمّ ذلك لو عرف أنّه لا يخاطب بما لا يفهم(۲) معناه، و لا بما يريد به خلاف ظاهره من غير بيان، و إنّما يتمّ ذلك لو عرف أنّه تعالى حكيم، و هو يتوقف على علمه تعالى بالقبيح، و استغنائه عنه، و العلم بصدق الرسول عليه السّلام، و اصول قواعد الكلام. و هذا لا يتأتّى على قواعد الأشاعره.

و ثالثها: أن يكون عارفا بالأحاديث الداله على الأحكام، إمّا بالحفظ، أو بالرجوع إلى أصل صحيح، و أحوال الرجال، ليعرف صحيح الأخبار من معتلها.

و يعرف أيضا من الكتاب ما يستفاد منه الأحكام، و هو خمس مائه آيه. و لا يشترط حفظها، بل معرفه دلالتها و مواضعها بحيث يجدها عند طلبها.

و رابعها: أن يكون عارفا بالإجماع و مواقعه، بحيث لا يفتی بما يخالفه.

و خامسها: أن يعرف أدلّه العقل، كالبراءه الأصليه، و الاستصحاب، و غيرهما.

و سادسها: أن يعرف شرائط البرهان.

و سابعها: أن يعرف الناسخ و المنسوخ، و العام و الخاص، و المطلق و المقيّد، و غيرها من طرق الأحكام.

۱- فی ج:(بمعرفتها).

۲- فی ب:(لا يخاطب إلّا بما يفهم).

ص: ۲۸۶

و ثامنها: أن یکون له قوه استنباط الأحکام الفرعیه(۱) عن المسائل الاصولیه.

الفصل الثانی: فی المجتهد فیه

و هو: کل حکم شرعی لیس علیه دلیل قطعی(۲).

فخرج بالشرعی: الأحکام العقلیه.

و بنفی الدلیل القاطع: ما علم کونه من الشرع ضروره(۳)، کوجوب الصلاه و الزکاه

الفصل الثالث: فی أحکام الاجتهاد و فیه مباحث:

الأوّل: أجمعت العلماء علی أنّ المصیب فی العقلیات واحد،

الأوّل: أجمعت(۴) العلماء علی أنّ المصیب فی العقلیات واحد،

إلّا الجاحظ و العنبری(۵)، فإنّهما قالا: کل مجتهد فیها مصیب، لا علی معنی(۶) المطابقه، بل

۱- فی ط:(الشرعیه) بدل:(الفرعیه).

۲- کما نصّ علی ذلک الغزالی فی: المستصفی: ۲/ ۲۰۳، و الفخر الرازی فی: المحصول: ۶/ ۲۷.

۳- لم ترد فی أ، د:(ضروره).

۴- فی ج، ط:(اتفقت).

۵- هو: عبید اللّه بن الحسن بن الحصین العنبری، من تمیم: قاض، من الفقهاء العلماء بالحدیث. من أهل البصره. قال ابن حبّان: من ساداتها فقها و علما. ولد سنه ۱۰۵ ه و ولی القضاء فی البصره سنه ۱۵۷ ه و عزل سنه ۱۶۶ ه و توفی فیها سنه ۱۶۸ ه. راجع: الأعلام للزرکلی: ۴/ ۱۹۲.

۶- فی ط:(لا بمعنی).

ص: ۲۸۷

بمعنی زوال الإثم(۱). و الحق الأوّل، لأنّ اللّه تعالی کلّف بالعلم، و نصب علیه دلیلا، فالمخطئ له مقصّر، فیبقی فی عهده التکلیف(۲).

و أمّا المسائل الشرعیه: فالحق أنّ المصیب فیها واحد، و هو الذی أصاب حکم اللّه تعالی فی الواقعه(۳). و ذهب جماعه من المتکلمین، کالأشعری و أبی الهذیل و الجبائیین، إلی أنّ کل مجتهد مصیب، لأنّه لیس للّه تعالی فی المسأله الاجتهادیه حکم معیّن عندهم(۴). نعم المخطئ معذور إجماعا إلّا من بشر المریسی(۵)(۶).

لنا: أنّ إحدی الأمارتین إن ترجحت علی الاخری تعیّنت للعمل، فالمخالف لها مخطئ. و إن لم تترجح کان اعتقاد کل واحد من المجتهدین لرجحان أمارته

۱- المعتمد: ۲/ ۳۹۸، التبصره: ۴۹۶، المنخول: ۴۵۱(و اقتصرا علی العنبری)، المستصفی: ۲/ ۲۰۸- ۲۰۹، المحصول: ۶/ ۲۹، الإحکام: ۲/ ۴۰۹، المنتهی: ۲۱۱.

۲- فی أ، ب، ه:(العهده) بدل(عهده التکلیف).

۳- و ذهب إلیه الشیرازی فی: التبصره: ۴۹۸، و نسبه إلی أبی إسحاق الإسفرائینی، کما ذهب إلیه ابن قدامه فی روضه الناظر: ۳۲۴.

۴- المعتمد: ۲/ ۳۷۰، التبصره: ۴۹۸، المستصفی: ۲/ ۲۱۳.

۵- هو: بشر بن غیاث بن أبی کریمه عبد الرحمن المریسی، العدوی بالولاء، أبو عبد الرحمن: فقیه معتزلی عارف بالفلسفه. و هو رأس الطائفه(المریسیّه) القائله بالإرجاء و إلیه نسبتها. أخذ الفقه عن القاضی أبی یوسف. و اوذی فی دوله هارون الرشید. و هو من أهل بغداد ینسب إلی درب المریس فیها، عاش نحو ۷۰ عاما. توفی سنه ۲۱۸ ه. راجع: الأعلام للزرکلی: ۲/ ۵۵.

۶- المعتمد: ۲/ ۳۷۱(و أضاف: الأصمّ و ابن علیّه)، المستصفی: ۲/ ۲۱۱، المحصول: ۶/ ۳۵- ۳۶، الإحکام: ۲/ ۴۱۲(و أضاف ما فی المعتمد)، المنتهی: ۲۱۱(و أضاف: و أبو بکر الأصمّ).

ص: ۲۸۸

خطأ أيضا، و لأنّ المكلّف إن كلّف لا عن طريق؛ كان حكما فی الـدين إمّا تشـهّيا(۱) أو بمـا لا يطاق. و إن كلّف عن طريق: فإن خلا عن المعارض تعيّن، و إلّا فالراجح.

فإن عدم الرجحان، فالحكم: إمّا التساقط، أو التخيير، أو الرجوع إلى غيرهما.

و على كل تقدير فالحكم معيّن، فالمخالف له مخطئ، فالمصيب(۲) واحد.

البحث الثانی: الحادثه إن نزلت بالمجتهد فی نفسه،

البحث الثانی: الحادثه إن نزلت بالمجتهد فی(۳) نفسه،

عمل على ما أدّاه اجتهاده إليه، فإن تساوت الأمارات تخيّر أو عاد إلى الاجتهاد.

و إن تعلقت بغيره، و كان مما يجرى فيه الصلح كالمال، اصطلحا أو ترافعا إلى حاكم يفصل بينهما، و لا يجوز الرجوع بعد الحكم.

و إن لم يجر فيه الصـلح، كالطلاق بصـيغه يعتقدها أحدهما دون الآخر، رجعا إلى حاكم غيرهما، سواء كان صاحب الواقعه مجتهدا أو حاكما أو لا؛ إذ ليس للحاكم أن يحكم لنفسه على غيره، بل ينصب من قبله من يقضى بينهما.

و إن نزلت بالمقلّد رجع إلى المفتى، فإن تعدد رجع إلى ما اتفقوا عليه، فإن اختلفوا عمل بالأعلم الأزهد، فإن تساويا تخيّر.

فإن حكم بوقوع الخلع ثلاثا فسـخا فنكـح، ثمّ اعتقد مساواته للطلاق، فالأقرب بقاء النكاح، لأنّ حكم الحاكم لمّا اتصل بالنكاح تأكد، فلا يفسد بتغيّر الاجتهاد. أمّا لو اعتقد قبل النكاح فإنّه يحرم عليه إمساكها.

۱- فی د:(بمجرد التشهی) بدل:(إمّا تشهيا).

۲- فی أ، ب:(و المصيب).

۳- لم ترد فی ج، د:(فی).

ص: ۲۸۹

و لو كـان الزوج عاميّـا، فأمسك بقول المفتى، ثمّ تغير اجتهاد المفتى، فالأقرب أنّه يرجع عن النكاح، لأنّ الحكم أقوى من الإفتاء، فإن الحكم لا ينقض إلّا أن يخالف دليلا قطعيا، لا ظاهرا.

البحث الثالث: المجتهد إن ذكر دليل فتياه أوّلا لم يجب تكرار الاجتهاد،

البحث الثالث: المجتهد إن ذكر دليل فتياه أوّلا لم يجب تكرار(۱) الاجتهاد،

و إلّـا اجتهـد. فـإن خـالف أفتى بالثانى و عرّف المسـتفتى رجوعه. و لو لم يجتهـد، فهل له البناء على الأوّل و الإفتاء بـذلك الاجتهاد؟ الأقرب ذلك.

الفصل الرابع: فى المفتى و المستفتى. و فيه مباحث:

الأوّل: يشترط فى المفتى و الحاكم:

الإيمان، و العـداله، لأنّ غيرهما ليس محلّا للأمانه، و العلم، لأنّ الإفتاء و الحكم بغير علم، حكم فى الـدين بمجرد التشـهى، و قول على اللّه تعالى بما لا يعلم.

و هـل لغير المجتهـد الفتوى بما يحكيه عن المجتهـد؟ الأقرب أنّه إن حكى(۲) عـن ميت لم يجز له(۳) العمـل به، إذ لا قول للميت، و لهذا(۴) ينعقد الإجماع لو

۱- فى أ، ب، ج:(تكرر) و فى د:(تكرير).

۲- فى أ، ب، ج، د:(كان يحكى) بدل:(حكى).

۳- لم ترد فى أ، ج، د، ه:(له).

۴- زاد فى أ، ط:(لا).

ص: ۲۹۰

خالف حیّا. و إن حکی عن حی من أهل الاجتهاد، فإن کان قد سمعه منه مشافهه، جاز له العمل به(۱) و لغیره أیضا. و کذا لو سمعه من مخبر ثقه عن المجتهد. و إن کاتبه به(۲) فالأقرب جواز العمل به إن أمن الغلط و التزویر، و إلّا فلا.

البحث الثانی: الحق أنّه یجوز للعامی أن یقلّد المجتهد فی فروع الشرع،

البحث الثانی: الحق أنّه یجوز للعامی أن یقلّد المجتهد(۳) فی فروع الشرع،

خلافا لمعتزله بغداد(۴). و جوّزه الجبائی فی مسائل الاجتهاد دون غیرها(۵). لنا:

قوله تعالی: فَلَوْ لا نَفَرَ مِنْ کُلِّ فِرْقَهٍ مِنْهُمْ طائِفَهٌ(۶) أوجب التعلم علی بعض الفرقه، فجاز لغیرهم التقلید.

و لأنّ الحادثه إذا نزلت بالعامی: فإن لم یکن مکلفا فیها بشی ء، فهو باطل بالإجماع، و إن کان مکلّفا: فإن کان بالاستدلال: فإن کان بالبراءه الأصلیه، فهو باطل بالإجماع، و إن کان بغیرها: فإن لزمه ذلک حین استکمال عقله فهو باطل بالإجماع، و إن کان حین حدوث الحادثه، لزم تکلیف ما لا یطاق.

أمّا مسائل الاصول: فالحق المنع من التقلید فیها. و جوّزه قوم من الفقهاء(۷).

۱- کلمه:(به) زیاده من أ.

۲- لم ترد فی ج، ه:(به).

۳- لم ترد فی ج، ط:(المجتهد).

۴- المعتمد: ۲/ ۳۶۰، المحصول: ۶/ ۷۳، الإحکام: ۲/ ۴۵۱.

۵- المعتمد: ۲/ ۳۶۱، التبصره: ۴۱۴، المحصول: ۶/ ۷۳، الإحکام: ۲/ ۴۵۱، المنتهی: ۲۲۰.

۶- التوبه/ ۱۲۲.

۷- قال أبو الحسین فی: المعتمد: ۲/ ۳۶۵:« منع أکثر المتکلمین و الفقهاء من التقلید فی التوحید و العدل و النبوّات. و أباح قوم من أصحاب الشافعی أن یقلّد فی ذلک. و لم یختلفوا- فی أنّه لیس له أن یقلّد فی اصول الشریعه کوجوب الصلاه و أعداد رکعاتها»، و قال الآمدی فی: الإحکام: ۲/ ۴۴۶:« ذهب عبید اللّه بن الحسن العنبری و الحشویه و التعلیمیه إلی جوازه، و ربما قال بعضهم: إنّه الواجب علی المکلّف و أنّ النظر فی ذلک و الاجتهاد فیه حرام».

ص: ۲۹۱

لنا: أنّه علیه السّلام مأمور بالعلم(۱)، فیجب علینا.

و لأنّ تقلید غیر معلوم الصدق قبیح، لاشتماله علی جواز الخطأ.

و قبول النبی صلّی اللّه علیه و آله من الأعرابی الشهادتین، لعلمه بتحصیل اصول العقیده له(۲)، و إن لم یتمکن من(۳) التعبیر عن تلک الأدله و الجواب عن الشبهات(۴).

البحث الثالث: العامی یجب علیه التقلید فی الفروع إذا لم یتمکن من الاجتهاد.

فإن تمکن من فعل الاجتهاد- بأن یسعی فی تحصیل العلوم التی لا یتیسر الاجتهاد إلّا بها(۵)- تخیّر بینه و بین الاستفتاء. و کذا إن کان عالما لم یبلغ رتبه الاجتهاد. و أمّا لو کان عالما بلغ رتبه الاجتهاد و اجتهد، لم یجز له العدول إلی قول المفتی. و إن(۶) لم یکن قد اجتهد؟ فقیل: یجوز له التقلید مطلقا(۷). و قیل: إنّما

۱- زاد فی أ، ب، ج:(به).

۲- لم ترد فی ب، د، ط:(له).

۳- فی د، ه:(عن).

۴- جواب عن حجّه ساقها الفخر الرازی للقول بجواز التقلید، هی:« أنّ الأعرابی الجلف العامی کان یحضر و یتلفظ بکلمتی الشهاده، و کان الرسول علیه الصلاه و السلام یحکم بصحه إیمانه، و ما ذاک إلّا التقلید»: المحصول: ۶/ ۹۲.

۵- لم ترد فی أ، ب عباره:(بأن یسعی .....) إلخ.

۶- فی أ، ب، د:(فإن).

۷- نسبه الفخر الرازی فی: المحصول: ۶/ ۸۳، إلی أحمد بن حنبل، و إسحاق بن راهویه،- و سفیان الثوری.

ص: ۲۹۲

یقلد الأعلم(۱). و قیل: فیما یخصّه دون ما یفتی به(۲). و قیل: فیما یخصّه مع ضیق الوقت(۳). و الأقرب المنع، لأنّه متمکن من تحصیل الظن بطریق أقوی، فیتعین(۴) علیه؛ و وجه القوّه جواز تطرق الکذب علی المفتی.

البحث الرابع: لا یشترط فی المستفتی علمه بصحه اجتهاد المفتی، لقوله تعالی فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّکْرِ(۵) من غیر تقیید، لکن یجب(۶) علیه أن یقلّد من یغلب علی ظنه أنّه من أهل الاجتهاد و الورع. و إنّما یحصل للمستفتی هذا الظن برؤیته له منتصبا(۷) للفتوی بمشهد من الخلق، و اجتماع المسلمین علی استفتائه و تعظیمه.

و إذا غلب علی ظن المستفتی(۸) أنّ المفتی غیر عالم، و لا متدین، حرم علیه استفتاؤه إجماعا، لأنّه بمنزله نظر المجتهد فی الأماره. و لو أفتاه اثنان فصاعدا، فإن اتفقوا، و إلّا اجتهد فی الأعلم الأورع، فقلّده. فإن تساویا تخیّر. و إن ترجّح أحدهما بالعلم و الآخر بالزهد تعیّن الأعلم. و یعلم الأعلم بالتسامع و القرائن، لا

۱- نسبه الفخر الرازی، فی: المحصول: ۶/ ۸۴، إلی محمّد بن الحسن.

۲- حکاه الفخر الرازی، فی المصدر المذکور، و لم یعیّن القائل.

۳- نسبه الفخر الرازی، فی المصدر السابق، إلی ابن سریج. و فی المسأله أقوال أخر ذکرها الآمدی فی: الإحکام: ۲/ ۲۳۰.

۴- فی أ، ب، ج، د، ط:(فتعیّن).

۵- النحل/ ۴۳.

۶- فی ب، ج، د، ط:(فیجب) بدل:(لکن یجب). و فی ه:(بل یجب).

۷- فی ج:(متنصبا).

۸- فی د:(العامی) بدل:(المستفتی).

ص: ۲۹۳

بالبحث عن نفس العلم، إذ لیس علی العامی ذلک. و لا یجوز للعالم إذا لم یکن من أهل الاجتهاد الإفتاء بقول مجتهد حی أو میت. و لا یجوز للعامی تقلید المفضول مع وجود الأفضل، لأنّ ظن إصابته أضعف. و إذا تساوی المفتیان فقلّد العامی أحدهما، لم یجز له الرجوع عنه فی ذلک الحکم. و الأقرب جوازه فی غیره.

الفصل الخامس: فی طرق اختلف المجتهدون فیها و فیه مباحث:

الأوّل: استصحاب الحال حجه،

خلافا لأکثر المتکلمین، و الحنفیه(۱)؛ لأنّ وجود الشی ء فی الحال یقتضی ظن وجوده فی الاستقبال، لقضاء العقل بذلک فی أکثر الوقائع، و لأنّ الأحکام الشرعیه مبنیه علیه، لأنّ الدلیل إنّما یتم لو لم یتطرق إلیه المعارض من نسخ أو غیره، و إنّما یعلم نفی المعارض بالاستصحاب.

احتجوا ب: أنّ التسویه بین الوقتین فی الحکم إن کان لاشتراکهما فی مقتضاه، کان قیاسا، و إلّا کان تسویه بینهما من غیر دلیل، و هو باطل إجماعا(۲).

و الجواب: التسویه بما قلناه من الظن.

۱- قال أبو الحسین فی: المعتمد: ۲/ ۳۲۵:« ذهب قوم من أهل الظاهر و غیرهم إلی الاحتجاج بذلک». و قال الآمدی فی: الإحکام:« قد اختلف فیه، فذهب أکثر الحنفیه و جماعه من المتکلمین، کأبی الحسین البصری و غیره إلی بطلانه. و من هؤلاء من جوّز الترجیح به لا غیر. و ذهب جماعه من أصحاب الشافعی کالمزنی و الصیرفی و الغزالی و غیرهم من المحققین إلی صحه الاحتجاج به، و هو المختار»: الإحکام: ۲/ ۳۶۷.

۲- المعتمد: ۲/ ۳۲۵- ۳۲۶.

ص: ۲۹۴

و اعلم أنّ جماعه حکموا بأنّ النافی لا دلیل علیه. و هؤلاء إن أرادوا أنّ العدم قد کان ثابتا فی الأصل فیستمر الظن، فهو عین الاستصحاب، و قد بیّنا صحته، و إن أرادوا غیر ذلک، فهو باطل قطعا(۱).

البحث الثانی: الاستحسان.

و قد ذهب إلیه أکثر(۲) الحنفیه، و الحنابله. و أنکره الباقون(۳).

و لا یحصل(۴) بینهم اختلاف معنوی، لأنّ بعضهم فسّره بأنّه دلیل ینقدح فی نفس المجتهد تعسر عبارته عنه. و بعضهم قال: إنّه العدول عن قیاس إلی قیاس أقوی منه. و قال آخرون: إنّه تخصیص قیاس بأقوی منه. و قیل: العدول إلی خلاف النظیر(۵) لدلیل أقوی(۶).

۱- فی د:(إجماعا) بدل:(قطعا). و لم یرد أیّ منهما فی ط. و قد فصّل البحث فی هذه المسأله و استقصاه الغزالی فی: المستصفی: ۱/ ۲۴۱- ۲۴۵، و الآمدی فی: الإحکام: ۲/ ۴۴۲- ۴۴۴.

۲- لم ترد فی أ، ب، ج:(أکثر).

۳- المعتمد: ۲/ ۲۹۵، التبصره: ۴۹۲، المحصول: ۶/ ۱۲۳(و لم یذکروا الحنابله)، الإحکام: ۲/ ۳۹۰، المنتهی: ۲۰۷، قالا: قال به الحنفیه و الحنابله و أنکره الباقون حتی نقل عن الشافعی أنّه قال: من استحسن فقد شرّع.

۴- فی ب، د:(یتحصّل).

۵- کذا فی د، ه. و هو موافق للتعریف المنقول عن الکرخی، فی: المحصول: ۶/ ۱۲۵، و المنتهی: ۲۰۷. و فی أ، ب، ج، ط:(النظر). و هو یوافق تعریف السرخسی فی اصوله: ۲/ ۲۰۰.

۶- المعتمد: ۲/ ۲۹۵- ۲۹۶، التبصره: ۴۹۳، اصول السرخسی: ۲/ ۲۰۰، المحصول: ۶/ ۱۲۵، الإحکام: ۲/ ۳۹۱- ۳۹۳، المنتهی: ۲۰۷- ۲۰۸.

ص: ۲۹۵

و القول الأوّل إن حصل للمجتهد شک فیه، لم یجز له(۱) العمل به إجماعا، و إلّا وجب العمل به اتفاقا. و الثانی متفق علیه بین أرباب القیاس. و کذا الثالث و الرابع.

البحث الثالث: مذهب الصحابی لیس حجه،

لجواز الخطأ علیه، و لمخالفه کل واحد(۲) منهم صاحبه(۳). فلو کان حجه، لزم النقیضان.

و عدم الدلیل لیس دلیلا علی العدم، و إلّا لزم العکس فی المشکوک فیه، لعدم الأولویه، فیجتمع النقیضان.

و منع المعتزله أن یقول اللّه تعالی للرسول(۴) علیه السّلام أو الحاکم: (احکم بما شئت فإنّک لا تحکم إلّا بالصواب) و إلّا لبطل(۵) التکلیف، لأنّ قول المکلّف: (إن اخترت فافعله و إن لم تختر فلا تفعله) إباحه، و لأنّ المکلّف لا ینفک من الفعل و الترک، فلا یکون مکلّفا بما لا ینفک عنه، و لأنّ شرط التکلیف تعلقه بالحسن، فإن تساوی الوجود و العدم فیه سقط التکلیف، و الحسن لا بدّ فیه من طریق، و إلّا لزم تکلیف ما لا یطاق، و لأنّ جواز ذلک فی حق العالم یستلزم جوازه فی حق العامی، و هو باطل(۶).

۱- لم ترد فی أ، ب، ج، ه:(له).

۲- کلمه:(واحد) زیاده من أ، ب، د.

۳- فی ه:(لصاحبه).

۴- فی أ، ب، د، ه:(للنبی).

۵- فی ط:(بطل).

۶- المعتمد: ۲/ ۳۲۹، المحصول: ۶/ ۱۳۷.

ص: ۲۹۶

البحث الرابع: فی کیفیّه الاستدلال.

الدلیل و المطلوب لا بدّ و أن یتناسبا، و إنّما تحصل المناسبه بالاشتمال. فإن اشتمل المطلوب علی الحجه، فهو الاستقراء، و هو لا یفید الیقین، لجواز أن یکون ما لم یستقرأ بخلاف ما استقرئ، إلّا أن یکون المذکور فیه جمیع الجزئیات. و إن کان بالعکس فهو القیاس فی عرف أهل النظر، و هو المفید للیقین. و إن اشتمل علیهما ثالث فهو التمثیل، و هو الذی یسمیه الفقهاء قیاسا(۱)، و قد سبق بیانه.

و القیاس المفید للیقین لا بدّ فیه من مقدمتین، فإن اشتملت إحداهما علی المطلوب أو نقیضه بالفعل فهو الاستثنائی، و إلّا فهو الاقترانی. و الاستثنائی قسمان:

متصل، و منفصل.

و یشترط فی المتصل لزومیّه الشرطیه، و کلّیتها، أو کلّیه الاستثناء. فإن استثنی فیه عین المقدم، أنتج عین التالی. و إن استثنی فیه نقیض التالی، أنتج نقیض المقدم.

و لا ینتج استثناء نقیض المقدم، و لا عین التالی، لجواز کون الملزوم أخص.

و یشترط فی المنفصل العناد فی المقدمه الشرطیه، دون الاتفاق(۲)، و کلیّه المقدم، أو الاستثناء. فإن کانت المنفصله فیه حقیقیه، أنتج استثناء عین أیّهما کان نقیض الآخر، و نقیض أیّهما کان عین الآخر، فالنتائج أربعه، و إن کانت مانعه الجمع أنتج استثناء عین أیّهما کان نقیض الآخر. و لا ینتج استثناء النقیض(۳). و إن

۱- فی أ، ب، ج، د:(القیاس).

۲- عباره:(فی المقدمه الشرطیه دون الاتفاق) زیاده من ط.

۳- زاد فی ه:(العین). و فی أ:(و لا ینتج استثناء العین).

ص: ۲۹۷

کانت مانعه الخلو فبالعکس.

و أمّا الاقترانی: فإن کان الحد الأوسط فیه محمولا فی الصغری موضوعا فی الکبری، فهو الشکل الأوّل، و هو أبین الأشکال. و إن کان بالعکس فیهما، فهو الرابع.

و إن کان محمولا فی المقدمتین، فهو الثانی. و إن کان موضوعا فیهما، فهو الثالث.

و یشترط فی الأوّل إیجاب الصغری، و کلیّه الکبری. و فی الثانی اختلافهما بالکیف مع کلیّه الکبری. و فی الثالث إیجاب الصغری و کلّیه إحداهما. و فی الرابع عدم اجتماع الخستین إلّا إذا کانت الصغری موجبه جزئیه، و کون الکبری سالبه کلّیه إذا کانت الصغری موجبه جزئیه، و تفصیل(۱) ذلک مذکور فی کتبنا المنطقیه(۲).

البحث الخامس: فی الاعتراضات. و حاصلها منع، أو معارضه.

فمنها: الاستفسار. و هو: طلب تفسیر اللفظ، لإجمال أو غرابه. و تکلیف(۳) بیانه. و جوابه ببیان الظهور فی المراد.

و منها: فساد الاعتبار. و هو: مخالفه القیاس للنص. و جوابه التأویل.

و منها: فساد الوضع. و هو: إثبات اعتبار الجامع فی نقیض الحکم بنص، أو قیاس، أو إجماع. و جوابه ببیان المنع.

و منها: منع حکم الأصل. و لا ینقطع به المستدل. و جوابه إثبات الحکم.

۱- فی ب، ج، د، ه:(تفاصیل).

۲- منها: الجوهر النضید فی شرح منطق التجرید. طبع باشراف محسن بیدارفر/ انتشارات بیدار/ مطبعه الإمام أمیر المؤمنین علیه السّلام فی قم- ایران عام ۱۳۶۳ ه شمسی.

۳- فی أ، ج، ه، ط:(یکلّف).

ص: ۲۹۸

و منهـا: منع وجود العلّه فی الأصـل، أو کونهـا علّه. و جوابهما بـذکر ما یـدل علی وجودها فی الأصل من عقل، أو حسّ، أو شـرع، أو إثبات العلّیه بإحدی الطرائق السابقه.

و منها: عـدم التأثیر. و هو: إبداء وصف فی الدلیل مسـتغنی عنه. و هو: إمّا عدم تأثیر الوصف، بأن یکون طردیا، و یرجع إلی بیان انتفاء مناسـبه الوصف، و هو سؤال المطالبه. و جوابه جوابه. و إمّا عدم التأثیر فی الأصل، بأن یکون الوصف قد استغنی عنه فی إثبات الحکم فی المقیس علیه بغیره، و یرجع إلی المعارضه فی الأصل.

و ردّه قوم، لإمکان التعلیل بأمرین. و إمّا عـدم التأثیر فی الحکم بأن یذکر فی الدلیل وصـفا لا تأثیر له فی الحکم، و هو راجع إلی عدم التـأثیر فی الوصف بالنسـبه إلی الحکم إن کـان طردیا. و إمّا عـدم التأثیر فی الفرع، و هو أنّ الوصف المـذکور فی الـدلیل لا یطّرد فی جمیع صور النزاع، و إن کان مناسبا، و هو راجع إلی عدم التأثیر فی الحکم.

و منها: القدح فی المناسبه، أو فی إفضاء الحکم إلی المقصود.

و منها: خفاء الوصف، أو عدم انضباطه.

و منهـا: المعارضه: إمّا فی الأصل بمعنی آخر(۱). و فی قبوله خلاف. فإن صـرّح المعترض بالفرق بین الأصل و الفرع، وجب علیه بیان نفیه عن الفرع، و إلّـا فلاـ و لا یفتقر إلی أصل الوصف الـذی عارض به. و جوابه إمّا بمنع وجود الوصف، أو المطالبه بتأثیره. و إمّا فی الفرع بما یقتضی نقیض حکم المستدل إمّا بنص، أو

۱- أی: بمعنی وراء ما علل به المستدل. انظر: الإحکام: ۲/ ۳۴۱.

ص: ۲۹۹

إجماع، أو غیرهما. و اختلف فی قبوله من حیث أنّ المعترض شأنه الهدم لا الاستدلال، و من حیث تحققه بذلک، إذ دلیله مقاوم لدلیل المستدل، و لا حجر فی الطریق. و إمّا فی الأصل و الفرع معا، و هو سؤال الفرق.

و لیکن هذا آخر ما نذکره(۱) فی هذا(۲) الکتاب و من أراد

التطویل فی هذا الفن فلیطلبه من(۳) کتابنا

المسمّی ب: نهایه الوصول(۴)،

فإنّه قد(۵) بلغ الغایه

و تجاوز(۶) النهایه

و اللّه الموفّق للصواب(۷).

۱- فی ب:(نذکر).

۲- لم ترد فی ج:(هذا).

۳- فی أ، ب:(فی) بدل:(من).

۴- فی ج، ه، ط:(الاصول).

۵- لم ترد فی د:(قد).

۶- زاد فی أ:(حدّ).

۷- لم ترد فی د:(و اللّه الموفق للصواب). و فی ه:(و اللّه الموفق للصدق و الثواب). و فی ب:(و اللّه الموفق و الصواب و إلیه المرجع و المآب).

ص: ۳۰۰

ص: ۳۰۱

الفهارس

اشاره

ص: ۳۰۲

ص: ۳۰۳

فهرس الآيات الشريفه المذكوره و المشار إليها مرتبه حسب موضعها فى المصحف

رقم الآيه رقم الصفحه

من سوره البقره:

۲۱/ يا أيّها الناس/ ۱۳۴

۲۹/ و هو بكل شى ء عليم/ ۱۵۲

۳۱/ و علّم آدم الاسماء كلّها/ ۶۱

۳۴/ إلّا إبليس/ ۱۳۹

۴۳/ و آتوا الزكاه/ ۱۵۴

۵۸/ ادخلوا الباب سجّدا و قولوا حطّه نغفر لكم/ ۸۴

۷۱/ إنّها بقره لا ذلول/ ۱۶۵

۱۰۶/ نأت بخير منها أو مثلها/ ۱۹۰، ۱۹۲

۱۴۲/ سيقول السفهاء من الناس ما ولّاهم عن قبلتهم/ ۱۸۶

۱۴۳/ و كذلك جعلناكم امّه وسطا/ ۲۰۳

۱۴۸/ فاستبقوا الخيرات/ ۹۹

ص: ۳۰۴

۱۶۹/ و أن تقولوا على اللّه ما لا تعلمون/ ۲۴۸

۱۸۷/ اتمّوا الصيام إلى الليل/ ۱۸۷، ۱۹۸

۱۸۷/ فالآن باشروهن/ ۱۹۴

۱۹۶/ و اتموا الحج و العمره/ ۸۴

۱۹۶/ تلك عشره كامله/ ۸۷

۲۲۱/ و لا تنكحوا المشركات حتّى يؤمنّ/ ۱۴۶

۲۲۸/ و المطلّقات يتربصن بأنفسهن/ ۷۴، ۱۳۳، ۱۴۶، ۱۵۳

۲۲۸/ و بعولتهن أحق بردهن/ ۱۳۴، ۱۵۳

۲۳۳/ و الوالدات يرضع أولادهن/ ۹۵

۲۳۴/ و الذين يتوفون منكم و يذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن/ ۱۹۲

۲۳۶/ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء/ ۱۵۳

۲۳۷/ إلّا أن يعفون/ ۱۵۳

۲۴۰/ و الذين يتوفون منكم و يذرون أزواجا وصيه لأزواجهم/ ۱۸۵، ۱۹۲

۲۷۵/ و أحلّ اللّه البيع/ ۱۴۹

من سوره آل عمران:

۷/ و ما يعلم تأويله إلّا اللّه/ ۸۷

۳۱/ فاتّبعونى/ ۱۷۵

۹۷/ و للّه على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا/ ۱۴۵

۱۱۰/ كنتم خير امّه اخرجت للناس تأمرون بالمعروف/ ۲۰۳

ص: ۳۰۵

۱۳۳/ و سارعوا إلى مغفره من ربكم/ ۹۹

من سوره النساء:

۱۱/ يوصيكم اللّه فى أولادكم/ ۱۴۷

۱۱/ فإن كان له إخوه فلامّه/ ۱۳۰

۲۳/ حرمّت عليكم امّهاتكم/ ۱۲۸، ۱۶۰

۲۴/ و احلّ لكم ما وراء ذلكم/ ۱۴۸، ۱۵۹، ۱۹۳

۲۹/ إلّا أن تكون تجاره/ ۱۳۹

۳۵/ و إن خفتم شقاق بينهما فابعثوا/ ۱۰۳

۴۳/ لا تقربوا الصلاه و أنتم سكارى/ ۱۱۸

۵۹/ فإن تنازعتم فى شى ء فردّوه إلى اللّه و الرسول/ ۲۰۶

۹۲/ أن يقتل مؤمنا إلّا خطأ/ ۱۳۹

۱۰۱/ فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاه إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا/ ۱۰۱

۱۱۵/ و يتّبع غير سبيل المؤمنين نوّله ما تولّى و نصله جهنم/ ۲۰۳، ۲۱۲، ۲۱۳، ۲۱۵

۱۶۳/ إنّا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح/ ۱۷۹

من سوره المائده:

۱/ احلت لكم بهيمه الأنعام إلّا ما يتلى عليكم/ ۱۵۹

۲/ و إذا حللتم فاصطادوا/ ۹۷

۳/ حرمّت عليكم الميته/ ۱۳۲، ۱۶۰

ص: ۳۰۶

۵/ و المحصنات من الذين اوتوا الكتاب/ ۱۴۶

۶/ و امسحوا برؤوسكم و أرجلكم إلى الكعبين/ ۱۶۱

۳۸/ و السارق و السارقه فاقطعوا أيديهما/ ۱۶۲

۴۴/ يحكم بها النبيّون/ ۱۷۹

۴۵/ و الجروح قصاص/ ۲۲۰

۴۸/ فاستبقوا الخيرات/ ۹۹

۹۲/ و أطيعوا اللّه و أطيعوا الرسول/ ۱۷۵

من سوره الأنعام:

۹۰/ فبهداهم اقتده/ ۱۷۹

۱۴۱/ و آتوا حقه يوم حصاده/ ۱۵۹

۱۴۵/ قل لا أجد/ ۱۹۳

من سوره الأعراف:

۱۲/ ما منعك ألّا تسجد إذ أمرتك/ ۹۶

۳۳/ و أن تقولوا على اللّه ما لا تعلمون/ ۲۴۸

۱۵۵/ و اختار موسى/ ۲۲۴

۱۵۸/ و اتّبعوه/ ۱۷۵

۱۶۱/ و قولوا حطّه و ادخلوا الباب/ ۸۴

من سوره الانفال:

۶۴/ و من اتّبعك من المؤمنين/ ۲۲۴

ص: ۳۰۷

۶۵/ إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مئتين و إن يكن منكم مئه يغلبوا ألفا/ ۱۸۶، ۲۲۴

۷۵/ و الوا الارحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب اللّه/ ۱۴۷، ۱۴۸

من سوره التوبه:

۵/ فإذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين/ ۹۷، ۱۵۹، ۱۶۶

۴۳/ عفا اللّه عنك/ ۲۸۴

۶۰/ إنّما الصدقات للفقراء و المساكين ..../ ۱۶۹

۸۰/ إن تستغفر لهم سبعين مرّه/ ۱۰۱

۱۲۲/ فلو لا نفر من كل فرقه منهم طائفه ليتفقهوا فى الدين/ ۲۲۹، ۲۹۰

من سوره يونس:

۱۵/ قل ما يكون لى أن ابدله من تلقاء نفسى/ ۱۹۳

من سوره هود:

۴۰/ حتّى إذا جاء أمرنا و فار التنور/ ۹۳

من سوره يوسف:

۲/ إنا أنزلناه قرآنا عربيا/ ۷۶

۸۲/ و اسأل القريه/ ۷۷، ۸۰

من سوره الرعد:

۱۶/ اللّه خالق كل شى ء/ ۱۳۶، ۱۴۵

ص: ۳۰۸

من سوره إبراهيم:

۴/ و ما أرسلنا من رسول إلّا بلسان قومه/ ۶۲

من سوره الحجر:

۳۱/ إلّا ابليس/ ۱۳۹

۴۰/ إلّا عبادك منهم المخلصين/ ۱۳۹

۴۲/ إنّ عبادى ليس لك عليهم سلطان إلّا من اتبعك من الغاوين/ ۱۳۹

من سوره النحل:

۴۳/ فاسألوا أهل الذكر/ ۲۹۲

۴۴/ لتبين للناس ما نزّل إليهم/ ۱۴۶، ۱۹۲، ۱۹۵

۸۹/ تبيانا لكل شى ء/ ۱۴۶، ۱۴۷

من سوره الإسراء:

۱۵/ و ما كنّا معذبين حتّى نبعث رسولا/ ۵۴

۳۱/ و لا تقتلوا أولادكم خشيه إملاق/ ۱۰۳

۳۶/ و لا تقف ما ليس لك به علم/ ۲۴۸

من سوره الكهف:

۷۷/ جدارا يريد أن ينقضّ/ ۷۹- ۸۰

من سوره طه:

۶۱/ فسيحتكم/ ۸۵

۷۱/ فى جذوع النخل/ ۸۶

ص: ۳۰۹

من سوره الانبياء:

۷۸/ و كنّا لحكمهم شاهدين/ ۱۲۹- ۱۳۰

۹۸/ إنكم و ما تعبدون من دون اللّه حصب جهنم/ ۱۶۵

من سوره الحج:

۱۸/ الم تر أنّ اللّه يسجد له من فى السموات و من فى الأرض/ ۷۳

من سوره النور:

۲/ الزانيه و الزانى فاجلدوا كل واحد منهما مئه جلده/ ۱۴۷

۳۳/ و لا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصّنا/ ۱۰۱

۶۳/ فليحذر الذين يخالفون عن أمره/ ۹۶، ۱۷۴

من سوره الفرقان:

۶۸/ و من يفعل ذلك يلق أثاما/ ۱۱۴

من سوره الشعراء:

۱۵/ إنّا معكم مستمعون/ ۱۳۰

۱۹۵/ بلسان عربى مبين/ ۷۶

من سوره العنكبوت:

۱۴/ ألف سنه إلّا خمسين عاما/ ۱۹۱

من سوره الروم:

۲۲/ و اختلاف السنتكم/ ۶۲

ص: ۳۱۰

من سوره لقمان:

۱۴/ و فصاله فی عامین/ ۸۹

من سوره الأحزاب:

۲۱/ لقد کان لکم فی رسول اللّه اسوه حسنه لمن کان یرجوا اللّه/ ۱۷۴، ۱۷۶

۳۳/ إنّما یرید اللّه لیذهب عنکم الرجس أهل البیت و یطهرّکم تطهیرا/ ۲۰۹

۳۷/ زوجناکها لکی لا یکون علی المؤمنین حرج/ ۱۷۵

۵۶/ إنّ اللّه و ملائکته یصلّون علی النبی/ ۷۳

من سوره سبأ:

۸/ أفتری علی اللّه کذبا أم به جنّه/ ۲۲۰- ۲۲۱

من سوره الصّافات:

۶۵/ کأنّه رؤوس الشاطین/ ۸۷

۱۰۵/ قد صدّقت الرؤیا/ ۱۸۹

من سوره ص:

/ فقعوا له ساجدین/ ۱۰۰

من سوره الزمر:

۶۲/ اللّه خالق کل شی ء/ ۱۳۶، ۱۴۵

ص: ۳۱۱

من سوره فصّلت:

۴۲/ لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه/ ۱۸۶

من سوره الأحقاف:

۱۵/ و فصاله ثلاثون شهرا/ ۸۹

من سوره الحجرات:

۶/ إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا/ ۲۲۹، ۲۳۱، ۲۳۵

من سوره الذاريات:

۴۷/ و السماء بنيناها بأيد/ ۸۰

من سوره النجم:

۳/ و ما ينطق عن الهوى/ ۲۵۱، ۲۸۳

۲۸/ إن يتبعون إلّا الظن و إن الظن لا يغنى من الحق شيئا/ ۲۴۸

من سوره القمر:

۱۴/ تجرى بأعيننا/ ۸۰

من سوره الواقعه:

۲۶/ إلّا قيلا سلاما سلاما/ ۱۳۹

من سوره المجادله:

۴/ فإطعام ستين مسكينا/ ۱۶۸

۱۲/ يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدّموا بين يدى نجواكم صدقه/ ۱۸۵، ۱۸۹- ۱۹۰

ص: ۳۱۲

من سوره الحشر:

۲/ فاعتبروا يا اولى الأبصار/ ۲۵۰

۷/ و ما آتاكم الرسول فخذوه/ ۱۷۵

۷/ و ما نهاكم عنه فانتهوا/ ۱۲۱، ۱۷۵

من سوره الطلاق:

۱/ يا أيّها النبى إذا طلقتم النساء/ ۱۵۳

۴/ و اولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن/ ۱۴۶

من سوره التحريم:

۱/ يا أيّها النبى/ ۱۳۱

من سوره المدّثر:

۴۲، ۴۳/ ما سلككم فى سقر قالوا لم نك من المصلّين/ ۱۱۴

من سوره القيامه:

۱۸، ۱۹/ فإذا قرأناه فاتّبع قرآنه ثمّ إنّ علينا بيانه/ ۱۶۵

۳۱، ۳۲/ فلا صدّق و لا صلّى و لكن كذّب و تولّى/ ۱۱۴

من سوره المرسلات:

۴۸/ و إذا قيل لهم اركعوا لا يركعون/ ۹۶

من سوره التكوير:

۱۷/ و الليل إذا عسعس/ ۷۴

ص: ۳۱۳

من سوره الفجر:

۲۲/ و جاء ربک/ ۸۰

من سوره البيّنه:

۵/ و ما امروا إلّا ليعبدوا اللّه مخلصين/ ۱۱۸

من سوره العصر:

۲، ۳/ إنّ الإنسان لفى خسر إلّا الذين آمنوا/ ۱۲۹

ص: ۳۱۴

فهرس أحاديث النبى (ص) و أقوال الصحابه و ما يلحق بذلک

النصّ رقم الصفحه

إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم ۲۵۳

إذا لم تستح فاصنع ما شئت ۹۵

أ رأيت لو تمضمضت بماء ثمّ مججته ۲۵۰، ۲۵۲- ۲۵۳

أ رأيت لو كان على أبيک دين فقضيته ۲۵۰

الاثنان فما فوقهما جماعه ۱۳۰

اللهم هؤلاء أهل بيتى ۲۰۹

أ لست من أهل البيت ۲۰۹

أمر ابن عباس بتقديم العمره ۸۵

أمسک أربعا و فارق سائرهن ۱۳۳، ۱۶۸

أمسک أيتهما شئت و طلّق الاخرى ۱۶۸

إنكار الصحابه على ابن عباس فى أمرهم بالعمره قبل الحج ۸۴، ۸۵

إنكاره عليه الصلاه و السلام على من قال: «و من عصاهما» ۸۴

إنک على خير ۲۰۹

ص: ۳۱۵

إنما الأعمال بالنيّات ۱۱۸

إن المدينه لتنفى خبثها كما تنفى الكير خبث الحديد ۲۱۰

أنّه [إبراهيم عليه السلام] ذبح لكن اللّه يوصل ما يقطعه ۱۸۹

إنّها ليست بنجسه إنّها من الطوّافين عليكم أو الطوّافات ۲۵۲

إنّى تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب اللّه و عترتى أهل بيتى ۲۰۹

إيّاكم و أصحاب الرأى فإنهم أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأى فضلّوا و أضلّوا ۲۴۹

أىّ سماء تظلّنى و أىّ أرض تقلّنى إذا قلت فى كتاب اللّه برأيى ۲۴۹

أيّما إهاب دبغ فقد طهر ۱۵۲

أ ينقص إذا جفّ؟ قيل: نعم. فقال (ص): فلا إذن ۱۴۹، ۱۵۱، ۲۵۲، ۲۴۸

التاجر فاجر ۲۲۷

تذهب قرّاؤكم و صلحاؤكم و يتخذ الناس رؤساء جهّالا يقيسون الامور برأيهم ۲۴۹- ۲۵۰

تمسكوا بالسبت أبدا (نصّ من التوراه) ۱۸۴

حكمى على الواحد حكمى على الجماعه (الهامش) ۱۴۸

خبر بريره ۹۷

خبر معاذ ۲۵۰

خذوا عنّى مناسككم ۱۶۳

دباغها طهورها ۱۵۲

ص: ۳۱۶

دعى الصلاه أيام أقرائك ۱۲۲

رحم اللّه امرءا سمع مقالتى فوعاها ثمّ أدّاها كما سمعها فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ۲۴۱- ۲۴۲

رفع عن امّتى الخطأ و النسيان ۱۶۲

رفع القلم عن ثلاثه ۱۱۷

سؤال الصحابه عن مبدإ السعى ۸۴

سؤال يعلى بن اميّه عن سبب القصر مع الأمن و أقرّه النبى (ص) عليه ۱۰۱

ستفترق امّتى على بضع و سبعين فرقه أعظمهم فتنه قوم يقيسون الامور برأيهم فيحرمون الحلال و يحللون الحرام ۲۴۸

سنّوا بهم سنّه أهل الكتاب ۱۶۶

سيكذب علىّ ۲۲۷

صلّى (ع) بعد الشفق ۱۳۴

صلّى (ع) فى الكعبه ۱۳۵

صلّوا كما رأيتمونى اصلّى ۱۶۳

فإن لم تجد؟ قال اجتهد برأيى فقال: لا، بل ابعث إلى ابعث اليك ۲۵۰

فى الغنم زكاه ۱۴۹

فى سائمه الغنم زكاه ۱۴۹

فيما سقت السماء العشر ۱۴۶

القاتل لا يرث ۲۵۳

ص: ۳۱۷

قضى (ص) بالشاهد و اليمين ۱۳۴

قضيت بالشفعه للجار ۱۳۴

كان يجمع بين الصلاتين فى السفر ۱۳۴

كنّا نأخذ بالأحدث فالأحدث ۱۵۰

كنت نهيتكم عن زياره القبور ألا فزوروها ۱۹۵

لأخصمن محمّدا قد عبدت الملائكه و المسيح ۱۶۵

لا تجتمع امّتى على الخطأ ۲۰۳

لا تنكح المرأه على عمتها و لا على خالتها ۹۵، ۱۴۸، ۱۹۳

لا صلاه إلّا بطهور ۱۴۰

لا صلاه إلّا بفاتحه الكتاب (الهامش) ۱۶۱

لا نكاح إلّا بولى ۱۴۰

لا يرث الكافر المسلم ۱۴۸

لا يقتل مؤمن بكافر و لا ذو عهد فى عهده ۱۵۳

لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى ۲۸۴

لو كان الدين يؤخذ قياسا لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره ۲۴۹

لو كان موسى حيّا لما وسعه إلّا اتّباعى ۱۷۹

لو لا أن أشق على امّتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاه ۹۷

ليس فيما دون خمسه أوسق صدقه ۱۴۶

ليّ الواجد يحل عقوبته و عرضه ۱۰۲

ص: ۳۱۸

ما روى فى قبله الصائم ۱۷۶

مروهم بالصلاه و هم أبناء سبع ۱۱۶

من أراد أن يقتحم جراثيم جهنم فليقل فى الجدّ برأيه ۲۴۹

نضّر اللّه ۲۳۵

نهى النبى (ع) عن بيع الغرر ۱۳۴

نهيه (ص) عن بيع البر بالبر متفاضلا ۲۵۳

و اللّه لأزيدن على السبعين ۱۰۱

يستخدم العبد ست سنين ثمّ يعتق فى السابعه فإن أباه فلتثقب اذنه و يستخدم- الخ (نصّ من التوراه) ۱۸۵

ص: ۳۱۹

فهرس مواضع تراجم الاعلام

ابن أبان ۱۳۷

ابن جنّی ۲۶۹

ابن الراوندی ۲۲۵

ابن سریج ۱۳۸

ابن سیرین ۲۴۱

ابن فورک ۶۱

أبو اسحاق (الأسفرائینی) ۷۹

أبو بکر الرازی (الجصّاص) ۲۱۱

أبو ثور ۱۳۷

أبو جعفر الطوسی ۲۲۸

أبو الحسین (البصری) ۱۳۶

أبو حنیفه ۱۳۱

أبو عبد اللّه (الجعل) ۱۶۱

أبو عبید ۱۰۲

ص: ۳۲۰

أبو على (الجبّائى) ۷۲

أبو على (الفارسى) ۸۳

أبو مسلم بن بحر الأصفهانى ۱۸۵

أبو هاشم (الجبّائى) ۶۲

أبو الهذيل ۱۶۷

أحمد (بن حنبل) ۱۳۱

الأشعرى (الشيخ أبو الحسن) ۵۵

بشر المريسى ۲۸۷

الجاحظ ۲۲۰

الجوينى (إمام الحرمين) ۲۲۲

الحسن البصرى ۲۳۱

الخيّاط ۲۱۲

الشافعى ۷۲

الطبرى ۲۱۲

عبّاد بن سليمان ۶۱

عبد الجبار (قاضى القضاه) ۷۲

عمرو بن عبيد ۲۳۱

العنبرى ۲۸۶

الغزالى ۲۲۲

ص: ۳۲۱

الفرّاء ۸۳

القاضی (الباقلّانی؛ أبو بکر) ۵۷

قتاده ۲۳۱

الکرخی ۱۰۸

الکعبی ۱۱۱

المازنی ۲۶۹

مالک (بن أنس) ۲۴۰

المرتضی ۹۸

ص: ۳۲۲

مصادر التحقيق

۱- الإحكام فی اصول الأحكام.

لابن حزم الأندلسی علی بن أحمد بن سعید بن حزم الظاهری المتوفی سنه ۴۵۶ ه. منشورات دار الحدیث بالقاهره. الطبعه الثانیه ۱۹۹۲ م- ۱۴۱۳ ه. یقع فی مجلدین.

۲- الإحكام فی اصول الأحكام.

لسیف الدین أبی الحسن علی بن أبی علی بن محمد الآمدی المتوفی سنه ۶۳۱ ه ضبطه و كتب حواشیه الشیخ إبراهیم العجوز. منشورات دار الكتب العلمیه بیروت. بلا تاریخ. یقع فی مجلّدین.

۳- الأعلام.

لخیر الدین الزركلی. منشورات دار العلم للملایین، الطبعه السابعه عام ۱۹۸۶ م. یقع فی (۸) مجلدات.

۴- اصول السرخسی.

للإمام أبی بكر محمد بن أحمد بن أبی سهل السرخسی المتوفی سنه ۴۹۰ ه حققه أبو الوفاء الأفغانی. عنیت بنشره لجنه إحیاء المعارف النعمانیه بحیدرآباد الدكن بالهند. ط ۱۳۷۲ ه. یقع فی مجلدین.

ص: ۳۲۳

۵- الاصول من الكافى.

لثقه الإسلام أبى جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكلينى الرازى المتوفى سنه ۳۲۸، ۳۲۹ ه صححه و علّق عليه على أكبر غفارى. منشورات دار الكتب الإسلاميه طهران. الطبعه الثالثه ۱۳۸۸ ه. يقع فى مجلدين.

۶- التبصره فى اصول الفقه.

للشيخ الإمام أبى إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الفيروزآبادى الشيرازى المتوفى سنه ۴۷۶ ه. شرحه و حققه: الدكتور محمد حسن هيتو. منشورات دار الفكر بدمشق. ط ۱۴۰۳ ه- ۱۹۸۳ م. يقع فى مجلّد واحد.

۷- جامع الاصول فى أحاديث الرسول.

للإمام مجد الدين أبى السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزرى المتوفى سنه ۶۰۶ ه مستدرك عليه: إجابه الفحول بإدخال سنن ابن ماجه على جامع الاصول. حققه و علّق عليه و شرح أحاديثه أبو عبد اللّه عبد السلام محمد عمر علوش. منشورات دار الفكر بيروت. الطبعه الاولى ۱۴۱۷ ه- ۱۹۹۷ م. يقع مع (تتمه جامع الاصول) فى عشر مجلدات.

۸- جمع الجوامع بشرح الجلال المحلّى.

لابن السبكى تاج الدين عبد الوهاب المتوفى سنه ۷۷۱ ه. و الشرح لجلال الدين محمّد بن أحمد المحلّى المتوفى سنه ۸۶۴ ه. و معه حاشيه البنانى.

منشورات دار إحياء الكتب العربيه لعيسى البابى الحلبى و شركاه. بلا تاريخ. يقع فى مجلدين.

ص: ۳۲۴

۹- الذریعه إلی اصول الشریعه.

للسید المرتضی علم الهدی المتوفی ۴۳۶ ه. تحقیق الدکتور أبو القاسم گرجی. منشورات جامعه طهران عام ۱۳۶۳ ه شمسی. یقع فی مجلدین.

۱۰- روضه الناظر و جنّه المناظر.

للإمام الفقیه موفق الدین عبد اللّه بن أحمد بن قدامه المقدسی المتوفی سنه ۶۲۰ ه راجعه و أعدّ فهارسه: سیف الدین الکاتب. منشورات دار الکتاب العربی بیروت. الطبعه الاولی ۱۴۰۱ ه- ۱۹۸۱ م. یقع فی مجلّد واحد.

۱۱- العدّه فی اصول الفقه.

لشیخ الطائفه أبی جعفر محمد بن الحسن الطوسی المتوفی سنه ۴۶۰ ه تحقیق محمد رضا الانصاری القمّی. الطبعه الاولی ۱۴۱۷ ه قم- إیران. یقع فی مجلدین.

۱۲- کشف المراد فی شرح تجرید الاعتقاد.

للعلّامه الحلّی الحسن بن یوسف بن المطهّر المتوفی ۷۲۶ ه تحقیق الشیخ جعفر السبحانی. منشورات مؤسسه الإمام الصادق (ع) ط قم- إیران عام ۱۳۷۵ ه شمسی. یقع فی مجلد واحد.

۱۳- الکنی و الألقاب.

للشیخ عباس القمّی. ط مطبعه العرفان صیدا عام ۱۳۵۷ و ۱۳۵۸ ه یقع فی ۳ مجلدات

۱۴- کنز العمال فی سنن الأقوال و الأفعال.

للعلّامه علاء الدین علی المتقی بن حسام الدین الهندی. صححه الشیخ

ص: ۳۲۵

بکری حیانی. منشورات مؤسسه الرساله ب ۱۴۰۹ ه- ۱۹۸۹ م یقع فی (۱۶) مجلدا.

۱۵- المحصول فی علم اصول الفقه.

للإمام فخر الدین محمد بن عمرو بن الحسین الرازی المتوفی سنه ۶۰۶ ه دراسه و تحقیق الدکتور طه جابر فیّاض العلوانی. منشورات مؤسسه الرساله بیروت الطبعه الثانیه ۱۴۱۲ ه- ۱۹۹۲ م. یقع فی ست مجلدات.

۱۶- المستدرک علی الصحیحین. و بذیله التلخیص للحافظ الذهبی.

للإمام الحافظ أبی عبد اللّه الحاکم النیسابوری، طبع بإشراف د. یوسف عبد الرحمن المرعشلی، دار المعرفه بیروت. یقع فی ۴ مجلدات.

۱۷- المستصفی من علم الاصول.

للإمام أبی حامد محمد بن محمد الغزالی. طبعه مصححه و مفهرسه باعتناء الدکتور محمد یوسف نجم. منشورات دار صادر بیروت. الطبعه الاولی ۱۹۹۵ م.

یقع فی مجلّدین.

۱۸- معارج الاصول.

للمحقق الحلّی الشیخ نجم الدین أبی القاسم جعفر بن الحسن بن یحیی بن سعید الهذلی المتوفی سنه ۶۷۶ ه تحقیق محمد حسین الرضوی. منشورات مؤسسه آل البیت علیهم السلام فی قم- إیران ط ۱۴۰۳ ه. یقع فی مجلّد واحد.

۱۹- المعتمد فی اصول الفقه.

لأبی الحسین محمد بن علی بن الطیّب البصری المعتزلی المتوفی سنه

ص: ۳۲۶

۴۳۶ ه قدّم له: الشیخ خلیل المیس. منشورات دار الکتب العلمیه بیروت ط ۱۹۸۳ م. یقع فی مجلّدین.

۲۰- منتهی الوصول و الأمل فی علمی الاصول و الجدل.

للإمام جمال الـدین أبی عمرو عثمان بن عمرو بن أبی بکر المقری المعروف بابن الحاجب المتوفی سـنه ۶۴۶ ه. منشورات دار الکتب العلمیه بیروت الطبعه الاولی ۱۴۰۵ ه- ۱۹۸۵ م. یقع فی مجلّد واحد.

۲۱- المنخول من علم الاصول.

لحجه الإسلام الإمام أبی حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالی المتوفی سنه ۵۰۵ ه حققه: الدکتور محمد حسن هیتو. منشورات دار الفکر بدمشق. الطبعه الثانیه ۱۴۰۰ ه- ۱۹۸۰ م. یقع فی مجلّد واحد.

ص: ۳۲۷

فهرس الموضوعات

مقدمه التحقیق ۷

بدایه الکتاب ۴۱

مقدمه المصنّف ۴۳

المقصد الأوّل: فی المقدمات و فیه فصول: ۴۵

الفصل الأوّل: فی مباحث مهمّه ۴۷

الفصل الثانی: فی الحکم الشرعی ۵۰

الفصل الثالث: فی تقسیم الفعل ۵۲

تذنیبان:

الأوّل: فی وجوب شکر المنعم ۵۴

الثانی: فی حکم الاشیاء التی لیست اضطراریه قبل ورود الشرع ۵۵

المقصد الثانی: فی اللغات و فیه فصول: ۵۹

الفصل الأوّل: فی الواضع ۶۱

ص: ۳۲۸

الفصل الثانی: فی الموضوع له ۶۳

الفصل الثالث: فی تقسیم الالفاظ ۶۴

الفصل الرابع: فی الاسماء المشتقه ۶۷

الفصل الخامس: فی المترادف ۶۹

الفصل السادس: فی الاشتراک ۷۰

الفصل السابع: فی الحقیقه و المجاز ۷۵

الفصل الثامن: فی تعارض الاحوال ۸۱

الفصل التاسع: فی تفسیر حروف یحتاج إلیها ۸۳

الفصل العاشر: فی الخطاب ۸۷

المقصد الثالث: فی الامر و النهی و فیه فصول: ۹۱

الفصل الأوّل: فی حقیقه الأمر ۹۳

الفصل الثانی: فی مدلول الصیغه ۹۶

الفصل الثالث: فی الوجوب ۱۰۵

الفصل الرابع: فی المأمور به ۱۱۳

الفصل الخامس: فی المأمور ۱۱۷

الفصل السادس: فی النهی ۱۲۱

المقصد الرابع: فی العام و الخاص و فیه فصول: ۱۲۵

الفصل الأوّل: فی ألفاظ العموم ۱۲۷

ص: ۳۲۹

الفصل الثانی: فی الخصوص ۱۳۵

الفصل الثالث فی المخصوص بالمنفصل ۱۴۵

الفصل الرابع: فیما ظن انه مخصص و لیس کذلک ۱۵۱

الفصل الخامس: فی المطلق و المقید ۱۵۴

المقصد الخامس: فی المجمل و المبیّن و فیه فصول: ۱۵۷

الفصل الأوّل: فی المجمل ۱۵۹

الفصل الثانی: فی المبیّن ۱۶۳

الفصل الثالث: فی الظاهر و المؤول ۱۶۸

المقصد السادس: فی الأفعال و فی مباحث: ۱۷۱

البحث الأوّل: فی صدور الذنب من الأنبیاء ۱۷۳

البحث الثانی: فی حکم فعل النبی (ص) ۱۷۴

البحث الثالث: فیما یعلم به وجه فعله (ص) ۱۷۶

البحث الرابع: فی تعارض الفعلین ۱۷۷

البحث الخامس: فی تعبده (ص) قبل النبوه بشرع من قبله ۱۷۸

المقصد السابع: فی النسخ و فیه مباحث: ۱۸۱

البحث الأوّل: فی تعریفه ۱۸۳

البحث الثانی: فی جوازه عقلا و وقوعه سمعا ۱۸۴

ص: ۳۳۰

البحث الثالث: فی وقوعه فی القرآن ۱۸۵

البحث الرابع: فی شرائطه ۱۸۷

البحث الخامس: فی جواز نسخ الشی ء قبل فعله ۱۸۸

البحث السادس: فی جواز نسخ الشی ء لا إلی بدل ۱۸۹

البحث السابع: فیما ینسخ به الکتاب و السنه ۱۹۲

البحث الثامن: فی ان الإجماع لا ینسخ ۱۹۵

البحث التاسع: فی ان زیاده العباده لیست نسخا ۱۹۶

البحث العاشر: فی ان نقص العباده نسخ للمنقوص ۱۹۹

البحث الحادی عشر: فیما یعرف به الناسخ ۲۰۰

المقصد الثامن: فی الإجماع و فیه مباحث: ۲۰۱

البحث الأوّل: فی تحققه ۲۰۳

البحث الثانی: فی عدم جواز إحداث قول ثالث ۲۰۵

البحث الثالث: فی جواز الإجماع بعد الخلاف ۲۰۶

البحث الرابع: فیما إذا مات أحد القسمین أو کفر صار القسم الثانی کل الامّه ۲۰۷

البحث الخامس: فی ان قول البعض و سکوت الباقین لیس بإجماع ۲۰۸

البحث السادس: فی ان إجماع العتره حجه ۲۰۹

البحث السابع: فی ان إجماع أهل المدینه لیس بحجه ۲۱۰

البحث الثامن: فی ان مناط حجیه الإجماع دخول المعصوم ۲۱۱

ص: ۳۳۱

البحث التاسع: فی لزوم استناد الإجماع إلی دلیل أو أماره ۲۱۲

البحث العاشر: فی نفی اشتراطه بما توهم ۲۱۳

البحث الحادی عشر: فی نفی اشتراطه ببلوغ المجمعین التواتر و کونهم صحابه ۲۱۳

البحث الثانی عشر: فی احکامه ۲۱۴

البحث الثالث عشر: فی بیان احکام أخر ۲۱۵

المقصد التاسع فی الاخبار: و فیه فصول: ۲۱۷

الفصل الأوّل: فی ماهیته ۲۱۹

الفصل الثانی: فی الاخبار المعلوم صدقها أو کذبها ۲۲۶

الفصل الثالث: فی خبر الواحد و فیه مباحث: ۲۲۸

البحث الأوّل: فی جواز التعبد به و وقوعه ۲۲۸

البحث الثانی: فی وجوب کون المخبر راجح الصدق ۲۳۰

البحث الثالث: فی اشتراط العداله ۲۳۲

البحث الرابع: فی الجرح و التعدیل ۲۳۴

البحث الخامس: فیما عد شرطا و لیس کذلک ۲۳۵

البحث السادس: فی التعارض بینه و بین غیره ۲۳۶

البحث السابع: فی کیفیه الروایه ۲۳۸

البحث الثامن: فی المرسل ۲۴۰

البحث التاسع: فی جواز نقل الحدیث بالمعنی ۲۴۱

ص: ۳۳۲

البحث العاشر: فی انفراد أحد الراویین بزیاده ۲۴۲

المقصد العاشر: فی القیاس و فیه فصول: ۲۴۳

الفصل الأوّل: فی مقدماته ۲۴۵

الفصل الثانی: فی طرق العله ۲۵۱

الفصل الثالث: فی مبطلات العله ۲۵۹

الفصل الرابع: فی شرائط الارکان ۲۶۴

الفصل الخامس: فی بقایا مباحث القیاس ۲۷۱

المقصد الحادی عشر: فی التعادل و التراجیح و فیه مباحث: ۲۷۵

البحث الأوّل: فی التعادل ۲۷۷

البحث الثانی: فی تعارض الدلیلین ۲۷۸

البحث الثالث: إذا تعارض نقلیان ۲۷۸

المقصد الثانی عشر: فی الاجتهاد و فیه فصول: ۲۸۱

الفصل الأوّل: فی المجتهد ۲۸۳

الفصل الثانی: فی المجتهد فیه ۲۸۶

الفصل الثالث: فی احکام الاجتهاد ۲۸۶

الفصل الرابع: فی المفتی و المستفتی ۲۸۹

الفصل الخامس: فی طرق اختلف المجتهدون فیها و فیه مباحث: ۲۹۳

البحث الأوّل: فی حجیه استصحاب الحال ۲۹۳

ص: ۳۳۳

البحث الثانی: فی عدم حجیه الاستحسان ۲۹۴

البحث الثالث: فی عدم حجیه مذهب الصحابی ۲۹۵

البحث الرابع: فی کیفیه الاستدلال ۲۹۶

البحث الخامس: فی الاعتراضات ۲۹۷

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية فی أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامی عام ۱۴۲۶ الهجری فی المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً علی النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين فی الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر فی العلوم الإسلامية وتبعثرها فی أنحاء البلاد وصعوبة الحصول علی مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية فی أصفهان إلی التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلی الباحثين فی العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهی منظمة فی برامج إلكترونية وجاهزة فی مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة علی النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلی أساس خطة تنوی تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبیّ عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصا الشباب علی دراسة أدقّ فی المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة فی الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين فی الحوازت العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب علی تقديم آثارهم لتنظيمها فی ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمی البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فی نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ((sms

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

۱.JAVA

۲.ANDROID

۳.EPUB

۴.CHM

۵.PDF

۶.HTML

۷.CHM

۸.GHB

إعداد ۴ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

۱.ANDROID

۲.IOS

۳.WINDOWS PHONE

۴.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فى تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹